وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بغداد - كلية العلوم الإسلامية

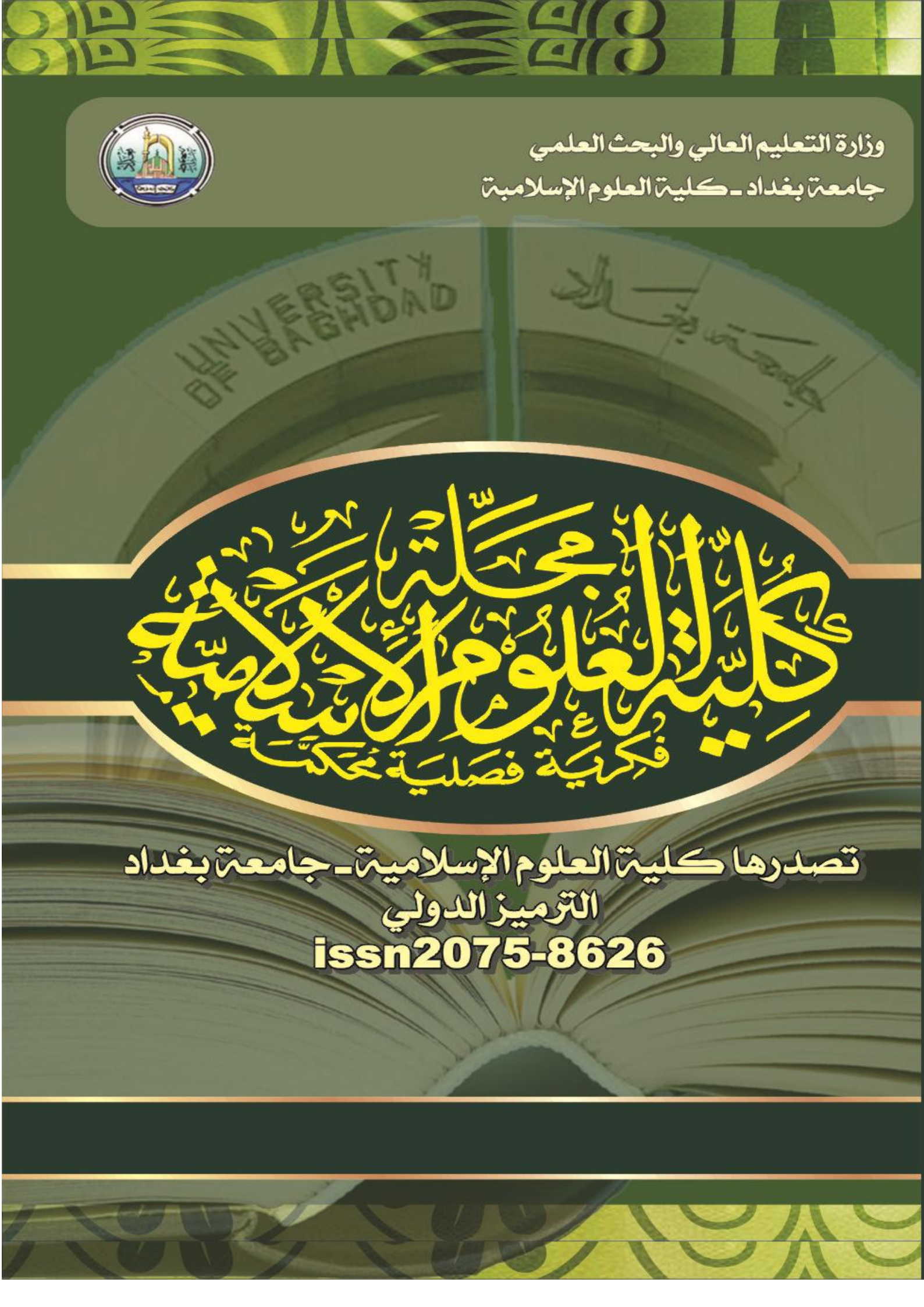

مجلة كلية العلوم الإسلامية

فكرية فصلية محكمة

تصدرها كلية العلوم الإسلامية - جامعة بغداد
الترميز الدولي
issn2075-8626

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بغداد - كلية العلوم الإسلامية

مجلة كلية العلوم الإسلامية

علمية - فصلية - محكمة

تصدرها
كلية العلوم الإسلامية
جامعة بغداد

العـــــدد
(٤٣)

(الجـــزء الثاني)

(١٦) ذي الحجة ١٤٣٦هـ - (٣٠) أيلول ٢٠١٥م

ايميل المجلة : journal@cois.uobagdad.edu.iq

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (٦٣٣) لسنة ١٩٩٦م

﴿ فهرس الموضوعات ﴾

(الجزء الثاني)

❁ **كلمة العدد ..... ص ﴿٨﴾**

اسم البحث	اسم الباحث	رقم الصفحة
حاشية عصام الدين الإسفراييني على تفسير البيضاوي للإمام عصام الدين إبراهيم عربشاه الإسفراييني (ت٩٥١هـ) **دراسة وتحقيق(سورة البقرة من الآية ٧٥ ـ ١٠٠)**	م. د. قيس جليل كريم الخفاجي	٩ـ ٥٨
الحياة البرزخية والاستعداد لها	م.م. نور هشام عبود	٥٩ـ٨١
الانقطاع في السند وتأثيره على اختلاف الفقهاء	أ . م . د . عبد العظيم أحمد عدوان	٨٢ـ١١٠
أثر الاختلاف بين مذاهب الفقهاء الأربعة في تحقيق مقاصد التيسير في الاسلام	م . د . مثنى سلمان صادق	١١١ـ١٤٦
الإمام مسلمة بن القاسم القرطبي وجهوده في الجرح والتعديل	د .محمود محمد عبد الستار الجميلي	١٤٧ـ١٦٤
فقه الإمام النسائي من خلال سننه كتاب الديات دراسة فقهية مقارنة	أ.م.د. حيزومه شاكر رشيد	١٦٥ـ٢١٢
المباحث الأصولية المتعلقة بمسائل الإجماع من خلال كتاب إكمال المعلم بفوائد مسلم للقاضي عياض (رحمه الله) **(دراسة أصولية مقارنة)**	م.د طالب رشيد جاسم العكيدي	٢١٣ـ٢٤٦
الأحكام المتعلقة بالأظفار في الفقه الإسلامي	م. م . عبدالكريم جاسم سلمان المشهداني	٢٤٧ـ٢٦٨

رسالة في لحن القراء والإنكار على من يقول بكفر اللاحن للشيخ محمد بن محمد بن أحمد السنباوي المالكي الأزهري المعروف بالأمير (ت١٢٣٢هـ) دراسة وتحقيق	أ.م.د. بشار عبد اللطيف علوان الفراجي	٢٦٩ـ٢٩١
غايةُ الإحْسانِ في عِلْمِ اللسَانِ تأليف أبي حيّانَ محمّد بن يوسف الأَنْدلسيّ تَ ٧٤٥هـ	تحقيق د. هادي أحمد فرحان الشجيري	٢٩٢ـ٣٣٨
صور الاقتباس الطلبي في أمثلة من شعر الزهد في العصر العباسي الأول	م.د. ليلى سعد الله ناجي	٣٣٩ـ٣٥١
بعض الردود على النحاة القدماء والباحثين المعاصرين في الحروف الأحادية	أ.م.د. عمر علي محمد الدليمي	٣٥٢ـ٣٩٠
السلم الموازي والتطبيق المعاصر في المصارف الإسلامية	د. عمر عبد عباس الجميلي	٣٩١ـ٤٠٣
تخفيف الهمزة عند ابن ادريس	م . د . عباس حميد سلطان	٤٠٤ـ٤٢٦
آليات تربوية للنهوض بواقع الأسرة المسلمة	د.إنصاف أيوب مومني	٤٢٧ـ٤٤٩
لمحات من العلاجات النباتية عند العرب والمسلمين	أ.م.د قصي أسعد عبد الحميد	٤٥٠ـ٤٦٤
مفهوم الاسرة في المنظور الاسلامي وتميزها عن الاسرة الغربية	م .د صباح محمد جاسم الصميدعي	٤٦٥ـ٤٩٠
مساقاة الفسيل وحكمها في الفقه الإسلامي	د. ليلى حسن محمد الزوبعي	٤٩١ـ٥١٤

غايةُ الإحْسانِ في عِلْمِ اللسَانِ

تأليف

أبي حيّانَ محمّد بن يوسف الأُنْدلسيّ ت ٧٤٥هـ

تحقيق

د. هادي أحمد فرحان الشجيري

قسم اللغة العربية – كلية التربية – الجامعة العراقيّة

المقدمة:

الحَمْدُ للهِ الّذي فضّلَنا بالبَيانِ، وعلّمَنا الخطَّ بالبَنَانِ، وأسْبَغَ عَلينا في الدّنيا النّعمَ الظاهِرةَ للعَيانِ، ووَعَدَ مَنْ أطاعَهُ فيها بالنّعيمِ المُقيمِ في الجنانِ.

وصلّى اللهُ على سيّدنا محمّدٍ المؤيّدِ بآياتِ القرآنِ منْ أوّلِ مَبْعَثِهِ إلى آخرِ الزّمانِ، وعلى آلهِ وصَحْبِهِ أولِي الفَضْلِ والإحْسانِ.

وبعدُ فهذا متنٌ لطيفٌ في النّحو لمؤلّفٍ مشهورٍ غُيّبَ في رُفوفِ المَكتباتِ لسَنواتٍ طِوالٍ، لمْ أرهُ مَنشوراً فيما اطّلعتُ عليه على الرّغمِ منْ تَتَبّعي وسُؤالي عنه ذَوي الاختصاصِ والمَعرفةِ، وقد يَعجبُ المرءُ من عَدمِ نَشرهِ مَع شُهرةِ مُؤلّفه، وفي هذا إشارةٌ إلى أنّ المحفوظَ في المكتباتِ من كتبِ التراثِ كثيرٌ وكثيرٌ ولم يُنْشَرْ منه إلا الجزءُ اليسيرُ، لذا يجبُ عَلينا أنْ نوجّهَ الجهودَ إلى استخراجِ المَخبوءِ من نوادرِ التُراثِ ونَشرهِ ؛ ليفيدَ منه طلبةُ العلمِ في الاختصاصاتِ المُختلفةِ.

وقد قدّمتُ قبلَ النّصّ المُحقّقِ إشارةً موجزةً لحياةِ المؤلّفِ أبي حيّان النّحويّ مناسبةً لهذا المتنِ المُختَصَرِ، ثم وصفتُ النسخَ المعتمدةَ في التحقيقِ، وأتْبَعتُ النّصَّ المُحقّقَ فهرساً مفصّلاً لمَصادرِ التحقيقِ.

أسألُ اللهَ تَعالى أنْ ينفعَ بهذا العملِ، وأنْ يجْعلَه خالصاً لوجهِهِ الكريمِ، إنّهُ وليّ ذلكَ والقادرُ عليهِ، وآخرُ دعوانا أنْ الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ.

أبو حيّان النّحويّ:

الإمامُ محمّدُ بنُ يوسفَ بنِ عليّ، أثيرُ الدّينِ، أبو حيّان الأندلسيّ، الغرناطيّ، ولد بغرناطَةَ سنة ٦٥٤هـ على أرجح الروايات[١].

لم يَطُلْ به المقامُ في بلادِ الأندلسِ فتَرَكَها، وأخذَ يتجوّلُ في البلادِ شرقاً وغرباً إلى أنْ استقرَّ به المقامُ بالقاهرةِ[٢].

((وكانَ سببُ رحلتِهِ عنْ غرناطةَ أنّهُ حَمَلَتْهُ حِدّةُ الشّبيبةِ على التعرّضِ للأستاذِ أبي جَعفر بنِ الطّباعِ، وقَد وقعتْ بينَه وبينَ أستاذِهِ أبي جعفرِ بنِ الزّبير وقعةٌ فَنَالَ منهُ، وتصدّى لتأليفٍ في الردِّ عليهِ، وتَكْذيبِ روايتِهِ، فَرفعَ أمرهُ إلى السّلطانِ، فأمرَ بإحضارِهِ وتَنْكيلِه، فاخْتَفَى، ثمَّ ركبَ البحرَ ،ولَحِقَ بالمشرقِ)) [٣].

ولمّا استَقَرّ في القاهرةِ التي كانتْ عاصمةَ المماليكِ آنذاك، وقدْ زخَرَتْ بصنوفِ المدارسِ العلميّةِ في الفقهِ والحديثِ والتفسيرِ والعربيّةِ كتَبَ وألّفَ كتباً كثيرةً في الدّراساتِ القرآنيّةِ والعربيّةِ، فلَقِيَ حَظْوةً منْ لَدُن سَلاطينِ مصرَ وأمرائِها

وحكّامِها، فَعُيّن مُدرّساً في مَدارسِ القاهرةِ ،وأصبحَ مُدرّساً للنّحوِ في جامعِ الحاكمِ سنةَ (٧٠٤هـ) [٤]، ثمّ نُصّبَ مدرّساً في علمِ التّفسيرِ في قُبّةِ السّلطانِ المنصورِ أواخرَ سنة (٧١٠هـ)، فَعكفَ على البحثِ والتّصنيفِ [٥].

كانتْ حياةُ أبي حيّانَ حياةً علميّةً طويلةً حافلةً بالتّطوافِ والتّجوالِ والبحثِ والتأليفِ، خلّدَتْها المؤلفاتُ الّتي ورّثها الأمةَ من بعدهِ في القرآنِ والعربيّةِ، فهو صَاحبُ البَحرِ والنّهرِ، والتّذييلِ والتّكْميلِ، والارْتِشافِ، والتّذْكرةِ، والتّقريبِ، واللّمْحةِ، وغيرُها كَثِير [٦].

خُتِمَتْ حياةُ أبي حيّان في القاهرةِ بِمنزلِهِ خارجَ بابِ البَحْرِ سنة (٧٤٥هـ)، ودُفِنَ خارجَ بابِ النّصرِ بتُرْبَةِ الصّوفيّةِ [٧].

وصفُ النّسخِ المُعْتَمدَةِ في التّحقيقِ:

اعْتَمدتُ في تَحقيقِ هذا المَتنِ على نُسخَتينِ خَطيّتينِ، واسْتأنَسْتُ بنسخةٍ ثالثةٍ مَطبوعةٍ ضِمْنَ شرحٍ للمؤلّفِ لهذا المتنِ، وفِيما يأتِي وصفٌ لهذهِ النّسخِ:

النّسخةُ الأولى: نسخةُ الأصلِ، وهي نسخةٌ بخطِّ المؤلّفِ: محفوظةٌ في الكُتبخانةِ الخُديويّة المصريّة برقم خصوصيّة (٢٤نحو)، وعموميّة (٤٢٧٦٩)، يبلغُ عددُ أوراقِها (٢١) ورقةً من القطعِ المتوسّطِ، في كلِّ ورقةٍ (١٥)سطراً، وهي نسخةٌ قيّمةٌ بخطٍّ مغربيٍّ واضحٍ، فيها الكثيرُ من التعليقاتِ والحواشي، وفي أوّلها قيدُ قراءةٍ لابنِ المؤلّفِ حيّان بخطّه على والِده سنة ٧٢٢هـ بظاهرِ القاهرةِ المحروسةِ، وفي آخرِ القيدِ تصحيحٌ من المؤلّفِ بخطّه لهذا السّماعِ، وفيهِ أيضاً إجازةُ المؤلّفِ لولدهِ روايةَ جميعِ مروياّتهِ ومصنّفاتهِ ومُختصراتهِ . وفي أوّلِ هذه النّسخةِ قيدُ تَملّكٍ لمحمّد محْمود بنِ التلاميدِ التركيزيّ بالمدينةِ المُنوّرةِ، ثمّ وقفٌ لهذا الكتابِ على عَصَبَتِهِ منْ بعده، وذلك في سنة ١٢٨٩هـ. وفي آخرها قيدُ مقابلةٍ على أصلٍ قديمٍ بخطّ أبي حيّان أيضاً، وفيها أيضاً قراءةٌ على المؤلّفِ قراءةُ عرضٍ عن ظَهْرِ قَلْبٍ، وبحثٍ لجميعِ ما فيها من الحسنِ بنِ محمّد النّابلسيّ سنةَ ٧٢٩هـ، وقد أجازَ له المؤلّفُ روايةَ جميعِ مروياّتِهِ وما أنشأهُ أو صنّفه أو لخّصهُ. وقد اعتمدتُ على نسخةٍ فلميّةٍ عن هذه النّسخةِ، محفوظةٍ في مركزِ جمعةَ الماجدِ للثّقافةِ والتراثِ بدبيّ، وقد بَدا على هذهِ النّسخةِ الفلميّة الكثيرُ من السّوادِ في مواضعَ متفرّقةٍ أحْسَبُها بسببِ الرّطوبَةِ.

النسخة الثانية: نسخةٌ محفوظةٌ في المكتبةِ الظاهريّةِ برقمِ خاصّ(٤١٩)، ورقمِ عامّ (١٨٤٥)، يبلغُ عددُ أوراقِها (١٨) ورقةً من القطعِ المتوسّطِ، في كلِّ ورقةٍ (١٧) سطراً، وهي بخطٍّ واضحٍ مشكولٍ في كثيرٍ من المواضعِ. وقد رمزتُ لها بالرّمزِ (ظ). وقد اعتمدتُ على نسخةٍ فلميّةٍ عن هذه النّسخةِ محفوظةٍ في مركزِ جمعةَ الماجدِ للثّقافةِ والتّراثِ بدبيّ.

النسخة المطبوعة: وقد عَدَدْتُ هذه النّسخةَ نسخةً ثالثةً في التحقيقِ، وهي نسخةٌ مطبوعةٌ ضمنَ شرحِ المؤلّفِ على مَتْنِهِ ،وقد سمّى هذا الشرحَ: النّكَتُ الحسانِ في شرحِ غايةِ الإحْسَانِ، وقد طُبِعَ بتحقيقِ الدّكتور عبد الحُسينِ الفَتْلِيّ في مؤسّسةِ الرّسالةِ ببيروت، سنة ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

الورقة الأولى من نسخة الأصل :

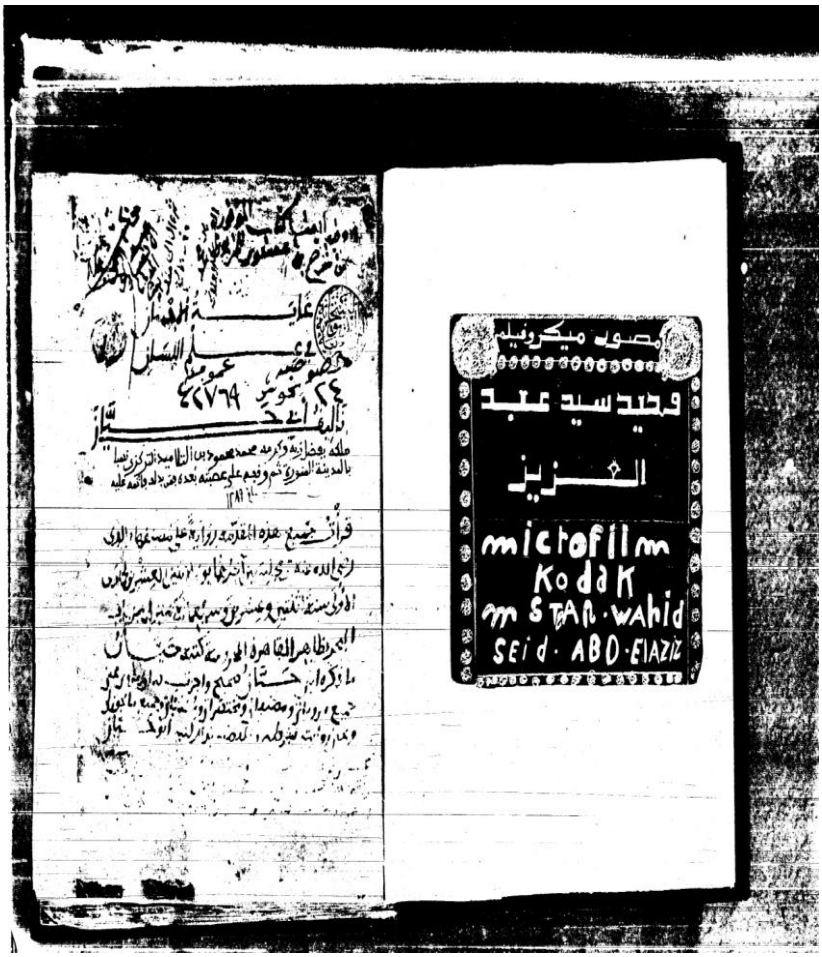

الورقة الأخيرة من نسخة الأصل :

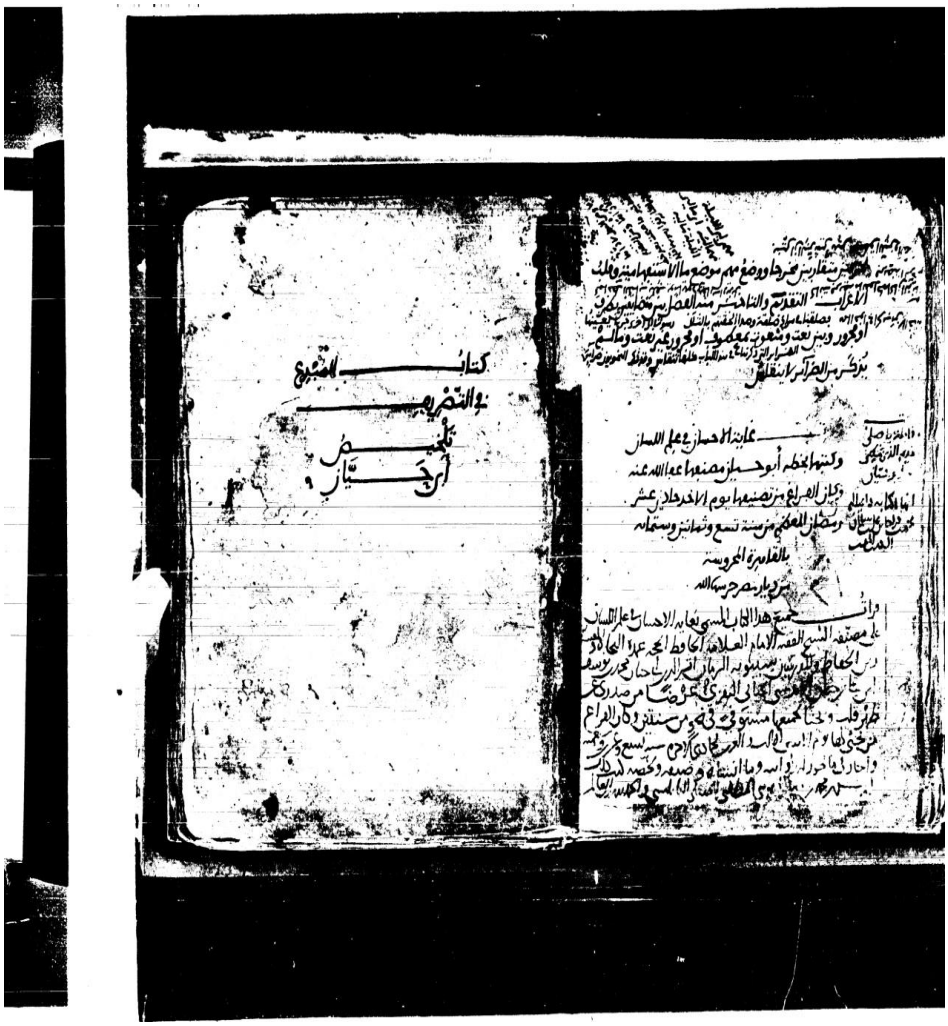

الورقة الأولى من نسخة الظاهرية

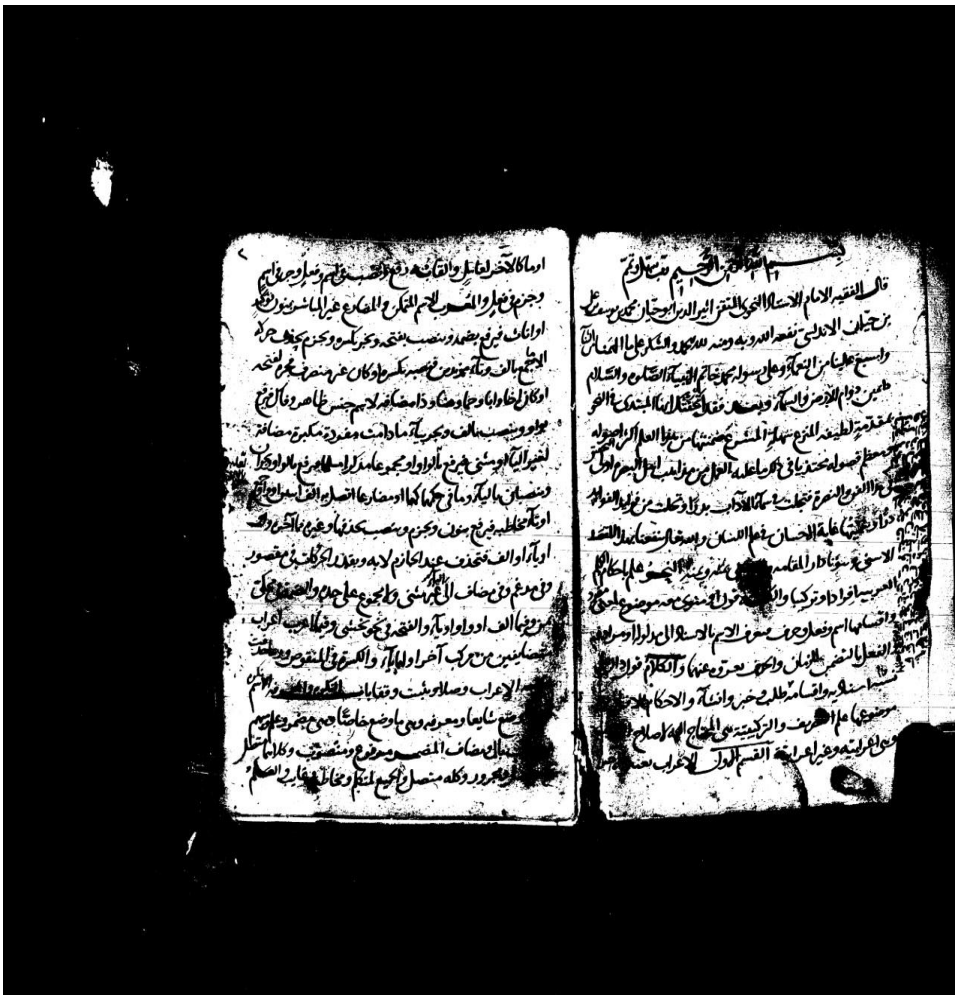

الورقة الأخيرة من نسخة الظاهرية

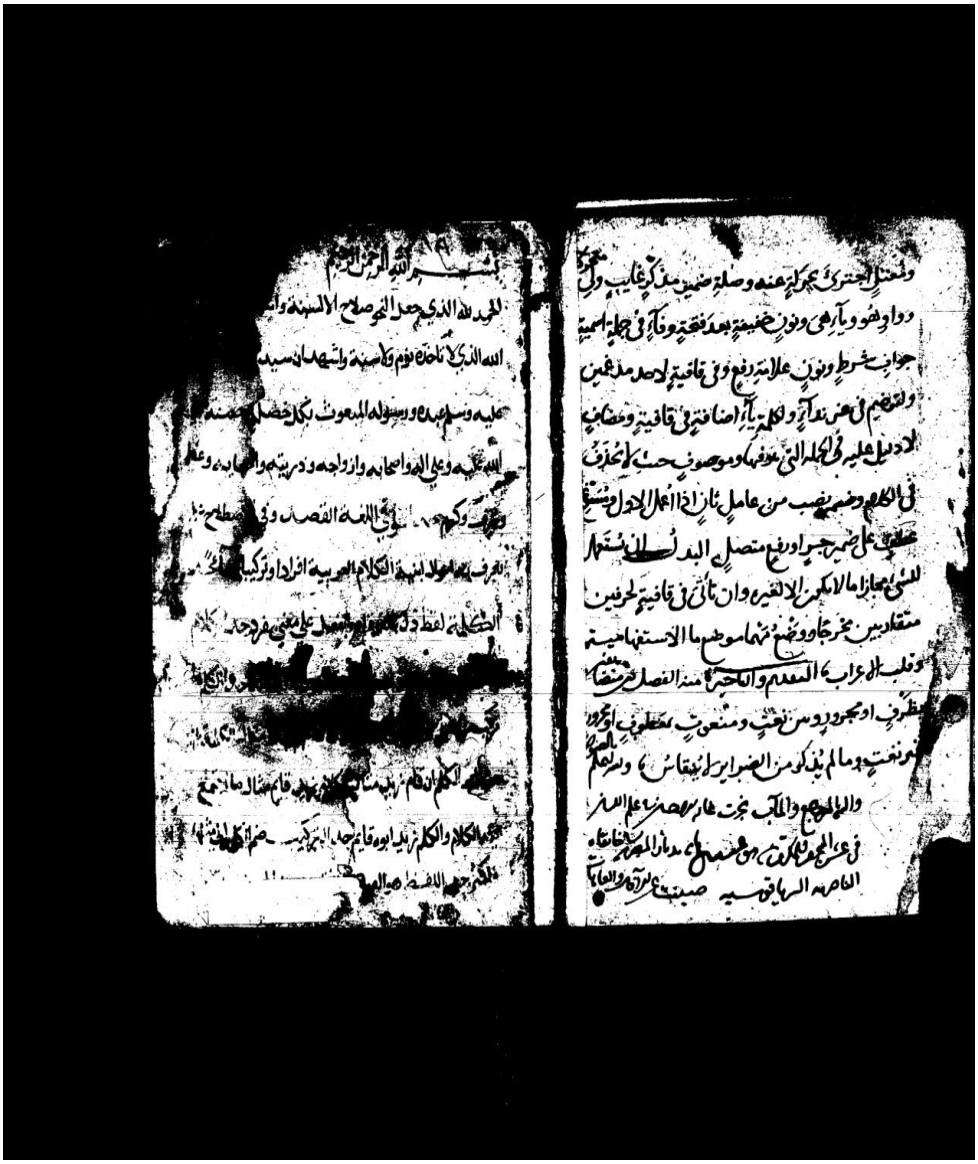

النصُّ المُحقّقُ

المُقَدّمةُ

قالَ أبو حيّان محمّدُ بنُ يوسفَ بنِ عليٍّ بنِ حيّان الأندلسيّ :

للهِ الحمدُ والشّكرُ على ما ألهَمَنا منَ الثّناءِ، وأسبَغَ علينا منَ النّعماءِ، وعلى رسولِه محمّدٍ خاتمِ الأنبياءِ الصّلاةُ والسّلامُ دائمينِ دوامَ الأرضِ والسّماءِ، وبعدُ :

فقد أتحفتُكَ أيُّها المُبتدئُ في النّحوِ بمُقدّمةٍ لطيفةِ المَنزَعِ، سهلةِ المَشرَعِ، ضَمّنتُها منْ هذا العِلمِ أكثرَ أُصولِه، ومُعظَمَ فصولِه، محتذياً في ذلكَ ما عليه العملُ منْ مذاهبِ أهلِ البصرةِ أُولي التّحقيقِ في هذا الفنِّ والنّصرةِ، فتَجلّتْ في سماءِ الآدابِ بدراً، وتَحلّتْ منْ فرائدِ الفوائدِ دُرّاً، وسَمّيتُها: غايةَ الإحسانِ في علمِ اللّسانِ، واللهُ يَنفَعُنا بهذا المَقْصدِ الأَسْنَى، ويبوّئُنا دارَ المُقامَةِ الحُسْنَى، بمنّهِ ويُمْنِه.

النّحوُ:

علمٌ بأحْكامِ الكَلِمِ العَربيّةِ إفْراداً، وتَركيباً [٨].

والكَلِمَةُ:

قولٌ أو منويٌّ معَهُ [٩] دالٌّ على معنًى مُفرد.

وأقسامُها:

اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ.

فيُعرفُ الاسمُ: بالإسنادِ إلى مدلولِهِ[١٠]، أو مُرادفِه[١١].

والفعلُ: بالتّضمُّنِ للزّمانِ.

والحرف: بعُروّهِ / ٢ أ / عنهُما.

والكلامُ:

قَولٌ دالٌ على نِسبةٍ إسناديةٍ مَقْصُودةٍ.

وأقسامُهُ:

طلبٌ، وخبرٌ، وإنشاءٌ [١٢].

والأَحْكامُ الإفراديّةُ مَوضوعُها عِلمُ التّصريفِ. والتّركيبيّةُ هي المُحتاجُ إليهِ لإصْلاحِ اللّسانِ، وهي: إعْرابيّةٌ، وغَيرُ إعرابيّةٍ.

القسمُ الأوّلُ

الإعرابُ :تَغيُّرُ الآخِرِ، أو ما كالآخِرِ[١٣] لعامِلٍ.

وألقابُهُ: رَفعٌ، ونَصبٌ في اسمٍ وفِعلٍ، وجرٌّ في اسمٍ، وجزمٌ في فِعلٍ.

والمُعْرَبُ :الاسمُ المُتمكّنُ، والمُضارِعُ غيرُ المُباشَرِ بنونِ تَوكيدٍ أَوْ إناثٍ. فيُرفَعُ بضَمّةٍ، ويُنْصَبُ بفَتحَةٍ، ويُجَرُّ بكَسرَةٍ، ويُجْزَمُ بحَذْفِ حَركَةٍ إلا ما جُمِعَ بألفٍ وتاءٍ مَزيدَينِ فنَصبُهُ بكَسْرَةٍ، أوْ كانَ غيرَ مُنصَرِفٍ فجَرُّهُ بفَتحَةٍ.

أوْ كان أخاً، وأباً، وحَماً، وهناً، و(ذا) مُضافَةٍ لاسْمِ جِنْسٍ ظاهِرٍ، وفاكَ، فتُرْفَعُ بواوٍ، وتُنْصَبُ بألِفٍ، وتُجَرُّ بياءٍ مادامَتْ مُفْرَدَةً مُكَبّرَةً مُضافَةً لغيرِ الياءِ[١٤].

أوْ مُثنّى فيُرفَعُ بالألفِ، أوْ جَمْعاً مُذكّراً مُسلّماً، فيُرْفَعُ بالواوِ، ويُجَرّانِ ويُنصَبانِ بالياءِ، وما في حُكْمِهما كَهُما.

أوْ مُضارِعاً اتصَلَ به ألفُ الاثنَينِ، أوْ واوُ جَمعٍ، أوْ تاءُ مُخاطَبَةٍ، فيُرفَعُ بنُونٍ، ويُجْزَمُ ويُنْصَبُ بحَذْفِها. وغَيرُهُ مِمّا آخِرُهُ واوٌ، أو ياءٌ، أو ألفٌ فتُحذَفُ عندَ الجازِمِ لا بِهِ[١٥].

وتُقَدّرُ الحَركاتُ في: مَقصُورٍ، وفي مُدغَمٍ / ٢ ب /، وفي مُضافٍ إلى الياءِ غيرِ مُثنّى ولا مَجمُوعٍ على حَدّهِ.

والضّمّةُ في: مَحْكيٍّ بـ (مَنْ) [١٦]، وفيما آخرُه ألفٌ، أوْ واوٌ، أوْ ياءٌ.

والفَتْحَةُ في نحو: يَخْشَى، وفيما أُعْرِبَ إعرابَ مُتَضايفَيْنِ من مُركّبٍ آخرُ أوّلِهما ياءٌ[١٧].

والكَسْرَةُ في: المَنقُوصِ.

ورُبّما حُذِفَتْ عَلامَةُ الإعْرابِ وَصْلًا، وثَبتَتْ وَقْفًا[١٨].

بابُ النّكرَةِ والمَعْرِفةِ

الاسْمُ: نَكرَةٌ: وهي ما وُضِعَ شَائِعًا، ومَعرِفَةٌ: وهي ما وضِعَ خَاصًّا، وهي: مُضْمَرٌ، وعَلَمٌ، ومُبْهَمٌ، ومُعَرّفٌ بأَلْ، ومُضَافٌ.

المُضْمَرُ: مَرفوعٌ، ومَنْصوبٌ، وكلاهُما مُتّصِلٌ ومُنْفَصِلٌ، ومَجْرورٌ وكُلُّهُ مُتّصِلٌ. والجَميعُ لِمُتَكَلّمٍ، ومُخَاطَبٍ، وغَائِبٍ.

والعَلَمُ: ما عَيّنَ مُسَمّاهُ مُطْلَقًا. وهو: مُرْتَجَلٌ ومَنْقُولٌ، اسمٌ، وكُنْيَةٌ، ولَقَبٌ، وإذا اجْتَمَعَ اسمٌ ولَقَبٌ مُفْرَدانِ قُدّمَ الاسْمُ مُضافًا إلى اللّقَبِ، ومَتْبُوعًا بِهِ إنْ عُدِمَ الإفْراد. وقَدْ سُمِعَ العَلَمُ في الجِنْسِ مَصْدراً وغَيْرَ مَصْدَرٍ[١٩].

والمُبْهَمُ: لِمذَكّرٍ قَريبٍ: (ذا)، ولِمتوَسّطٍ: (ذاكَ)، ولِبَعيدٍ: (ذلِكَ)، ولِمُثَنّاهُ: (ذانِ)، (ذانِكَ)، (ذانّكَ).

ولِمُؤنّثٍ قَريبٍ: (ذِي)، و(تِي)، ولِوَسَطٍ: (تِيكَ)، ولِبَعيدٍ: (تِلْكَ)، ولِمُثَنّاهُ: (تَانِ)، (تَانِكَ)، (تَانّكَ).

ومَجْمُوعُ المُذَكّرِ والمُؤنّثِ لِقَريبٍ: (أُولاءِ)، ولِوَسَطٍ: (أُولاكَ)، ولِبَعيدٍ: (أُولائِكَ). ويَجُوزُ أنْ تَدْخُلَ للتّنْبيهِ (هَاءٌ) إلاّ في البَعيد.

والمُعَرّفُ بِأَلْ / ٣ أ /: تَكونُ فيه للعَهْدِ في شَخْصٍ أو جِنْسٍ.

ومِنْ قَبيلِ ما عُرّفَ بِأَلْ: المَوصُولاتُ الاسْمِيّةُ، وهي: (الّذِي)، و(الّتِي)، و(اللذانِ)، و(اللتانِ)، و(الّذينَ)، و(اللّاتِي)، و(مَنْ)، و(ما)، و(أيّ)، و(ذو) لطَيّءٍ، و(ذَاتُ) لَهُمْ، و(الأُلَى)، و(ذا) إذا سبَقَها مَنْ، أو مَا للاسْتِفهامِ.

وتُوصَلُ بِظَرْفٍ ومَجْرُورٍ تامّينِ، وبِجُمْلَةٍ خَبَريّةٍ لا تَعَجُبيّةٍ[٢٠]، ولا مُسْتَدعِيَةٍ كَلاماً قَبْلَها[٢١]، وتَشْتَمِلُ على ضَميرِ المَوصُولِ أو ظاهِرٍ هُو هُو[٢٢].

والمُضَافُ إلى مَعْرِفةٍ مَعْرِفةٌ، إنْ تَمَحّضَتْ إضافَتُهُ، وهو في التّعريفِ كالمُضافِ إليه إلاّ المُضافَ إلى المُضْمَرِ فَكَالعَلَمِ.

بابُ المَرفُوعَات

الفاعِلُ :هو المُفرّغُ لهُ العامِلُ على جِهَةِ وُقوعِهِ منْهُ حَقِيقةً، أوْ مَجازاً.

ولا يَتَقَدَّمُ على عامِلِهِ[٢٣] ولا يُحْذَفُ[٢٤] إلا معَ المَصْدَرِ جَوازاً أوْ مَنْويّاً عَنْهُ. والأَصْلُ تَقْديمُهُ على المَفعُولِ، وقَدْ يَتأخّرُ وجُوباً وجَوازاً.

النائِبُ عنِ الفاعِلِ: مَفعُولٌ بِهِ، ومَصْدَرٌ مُتَصرّفٌ مُخْتَصٌّ، وظَرْفُ زَمانٍ أوْ مَكانٍ مُتَصرّفٌ، ومَجْرُورٌ. ويَتَعَيّنُ الأوّلُ عندَ اجتماعِها، ويُخْتارُ الأوّلُ في بابِ (أَعْطَى) إنْ لمْ يُلْبِسْ، ويَجِبُ إنْ أَلْبَسَ، وفي بابِ (ظَنَّ)، و(أَعْلَمَ).

وشَرْطُ بِنَاءِ الفِعْلِ لَهُ تَصَرّفُهُ، غيرَ كانَ وأخواتِها، ويُضَمُّ أوّلُهُ مُطْلَقاً، ويُكْسَرُ ما قَبْلَ آخِرِهِ مَاضِياً / ٣ أ /، ويُفْتَحُ مُضَارِعاً، وتَغْييرُ المُضَعّفِ والمُعْتَلّ على ما قُرّرَ في التّصْريفِ. [ولَيْسَت صِيغَةً مُسْتقلّةً][٢٥].

المُبْتَدأ: هو المَحْكومُ عليْهِ، أوْ الوَصْفُ المَحْكومُ بِهِ المُنْتَظِمُ منهُ معَ اسْمٍ مَرْفُوعٍ بِهِ كَلامٌ.

ولا يُبْتَدأ بِنَكرةٍ إلاّ وفِيها عُمومٌ أوْ خُصُوصٌ. وأصْلُهُ التّقْديمُ.

والخَبَرُ :هو التّابِعُ اللّازِمُ رَفْعُهُ، المُسْتَقِلُّ بِهِ فَائِدةُ الإسْنادِ. وهو مُفْرَدٌ وجُمْلَةٌ.

المُفْرَدُ إمّا: هُوَ هُوَ، أوْ مُشَبّهٌ بِهِ[٢٦]، أوْ ظَرْفٌ، أوْ مَجْرورٌ. والجُمْلَةُ: اسْمِيّةٌ وفِعْلِيّةٌ ذاتُ رابِطٍ إلاّ إنْ كانَتِ المُبْتَدأ في المَعْنَى فَلا رابِطَ.

وقَدْ يَعْرِضُ لِكلٍّ منَ المُبْتَدأ والخَبَرِ التّقْديمُ والإثْباتُ أوْ ضدّاهُما وجُوباً وجَوازاً.

وقَدْ يَتَوسّطُ بَيْنَهُما أوْ بَيْنَ ما هُما أصْلُهُ صِيْغَةُ ضَميرٍ[٢٧] مُنْفَصلٍ مَرفُوعٍ بشَرْطِ تَعْريفِهِما أوْ تَنْكيرِ ثانِيهِما غيرَ قَابِلٍ (أَلْ)، ولا يُجامِعُ التّوكيدَ[٢٨]، ويَتَعَيّنُ للفَصْليّةِ في بابِ (كانَ) إنْ دَخَلَتِ اللاّمُ عليهِ، وفي بابِ (ظَنَّ)، و(أَعْلَمَ) إنْ لمْ يُضْمرْ ما قَبْلَهُ.

[في الاشتغال][٢٩]

وإذا جَازَ للعامِلِ في مُتَعلّقِ المُبتَدأ أنْ يَتَسلّطَ[٣٠] على المُبْتَدأ لوْ كانَ فارِغاً جازَ أنْ يَتَسلّطَ عليهِ عاملٌ منْ لَفظِهِ أوْ منْ مَعْناهُ.

وقَدْ يَكونُ الحَمْلُ على العامِلِ راجِحاً كأنْ يَتَقَدّمَ الاسْمَ أداةٌ هي بالفِعْلِ أوْلَى، أوْ مَرجُوحاً كأنْ تَعْطِفَ على جملةٍ اسْميّةٍ / ٤ أ /، أوْ مُساوِياً إذا عَطَفْتَ على ذاتِ وجْهَيْنِ، وإذا راعَيْتَ الصّغْرَى فَلا بُدّ منْ مُصَحّحِ الخَبَريّةِ[٣١]، [وأنْ تكونَ فِعْليّةً][٣٢].

النّواسِخُ: كانَ، وأمْسَى، وأصْبَحَ، وأضْحَى، وظَلّ، وباتَ، وصارَ، وليسَ بلا شرطٍ، ودامَ صلةً لـ (ما) الظّرفيّة، وزالَ ماضي يزالُ[٣٣]، وانفكّ وبرِحَ وفتِئَ مسبوقةً بنفيٍ أو نهيٍ أو دعاءٍ.

وعادَ، وآضَ، وآلَ، ورجعَ، وحارَ، واستحالَ، وتحوّلَ، وارتدّ مرادفاتِ (صارَ).

كلّها يرفعُ المبتدأ الجائزَ الابتداءِ المثبتَ غيرَ الواجبِ تصديرُه[٣٤]، وتنصبُ الخبرَ إلاّ الجملةَ غيرَ الخبريّةِ[٣٥]. فإنْ صُدّرَتِ الخبريّةُ بماضٍ فلا تقعُ خبراً لصارَ، وما بعدها إلاّ ليسَ فيقعُ إنْ كانَ اسمُها ضميرَ أمرٍ[٣٦].

ولا يقعُ نحو (أينَ) خبراً لليسَ، ولا لزالَ وأخواتها منفياتٍ بما[٣٧].

وكلّها تتصرّفُ إلاّ ليسَ، ودامَ. وتُستعملُ تامّةً إلاّ ليسَ، وزالَ.

وتوسيطُ أخبارِها جائزٌ ما لم يمنعْ مانعٌ. ولا يتقدّمُ خبرُ (ما دام) اتّفاقاً.

ومن بابِ كانَ أفعالُ المقاربةِ[٣٨]:

فجعلَ، وطفِقَ، وأخَذَ، وعلِقَ، وأنشأ، وهَبّ، وقامَ، وانبرى، وأقبلَ، وطارَ للشروعِ في الفعلِ.

وهلهلَ، وكادَ، وكرَبَ، وأوشكَ، وأولى، ودَنا لمقارَبةِ الفِعْلِ[٣٩].

وعَسَى، وحَرَى، واخْلَوْلَقَ لرجائِهِ.

وخبرهُنَّ مضارعٌ / ٤ ب / رافعٌ ضميرَ الاسمِ إلاّ في عسَى فقد ترفعُ السببيَّ.

وأعملَ الحجازيّونَ (ما النافيةَ) عملَ ليسَ بشرطِ: فَقدِ إنْ، ونفيِ الخبرِ، وتأخيرِه إلا ظرْفاً أو مجروراً. ولغةُ تميمَ الإهمالُ.

وتعملُ (لَا) عملَها أيضاً بشرطِ تنكيرِ معمولَيْها، ونفيِ الخبرِ، وتأخيرِه.

إنّ، وأنّ، ولكنّ، وكأنّ، وليتَ، ولعلّ:

ما صلَحَ اسماً لكانَ نَصبَتْهُ، وخبراً رَفعَتْهُ وجوباً إلاّ اسمَ استفهامٍ[٤٠].

ولا يتوسّطُ خبرُهنّ إلاّ ظرفاً أو مجروراً فقد يجوزُ، وقد يجبُ.

ويجوزُ دخولُ اللّامِ على ما تأخّرَ من اسمِ (إنّ)، أو خبرِها غيرِ الماضي إلاّ المتصرّفَ مشروطاً بقد، وعلى معمولهِ غيرِ الحالِ مقدّماً، وعلى الفصلِ.

وتجبُ نونُ الوقايةِ في (لَيتَني)، وتجوزُ في أخواتِها. وتَلحقُها (ما) غيرُ الموصولةِ فتُهمَلُ إلا (ليتَ) فيجوزُ أنْ تُعمَلَ.

وتُخفّفُ (لكنّ) فتُهمَلُ، و(أنّ)، و(كأنّ) فَيعْملانِ في اسمٍ ضميرِ أمرٍ، و(إنّ) فيجوزُ الأمرانِ.

وقد بقيَ من النّواسخِ: ظَنَنتُ وأخواتُها، و(لَا) العاملةُ عملَ (إنّ)، وسَيُذكرانِ.

بابُ المنصوباتِ

المفعولُ بهِ غيرُ النّائبِ :

وعاملُه فعلٌ، واسمُ فاعلٍ، ومِثالٌ[٤١]، ومصدرٌ، واسمُ فعلٍ.

الفعلُ: مُتَعدٍّ إلى واحدٍ بنفسهِ أو بحرفٍ أو بهما. ومُتَعدٍّ إلى اثنين أحدهما بنفسِهِ، والآخر بحرفِ جرٍّ نحو: أمَرَ، وإليهما وثانيهما / ٥ أ / غيرُ الأوّلِ نحو: كسا، وإليهما وثانيهما خبرٌ في الأصلِ، وهي: زَعمَ، وحَجا، وجَعلَ، وعلِمَ، ووَجدَ، وألفى، ودَرى، وظنَّ، وحَسِبَ، وخالَ، ورأى، وصَيّرَ، ورَدَّ، وترَكَ، واتخَذَ، وسمِعَ المُعلّقةُ بعَينٍ في رأيٍ[٤٢]. وغيرَ متصرّفٍ (وهَبَ)، و(هَبْ)، و(تَعلّمْ) الّتي بمعنى اعْلَمْ.

والقَلْبيُّ منها من أحكامِهِ التعليقُ والإلغاءُ. وإلى ثلاثةٍ، الأوّلُ فاعلٌ في المَعْنى، والاثنانِ مبتدأٌ وخبرٌ في الأصلِ، وهي: أعلَمَ، وأرَى، ونبَّأ، وأنبأ، وأخْبَرَ، وخَبَرَ، وحدّثَ.

ويجوزُ حذفُ كلِّ مفعولٍ اقتصاراً، واختصاراً[٤٣] إلاّ أحدَ مفعولَي ظنَّ، أو أحدَ مفاعيلِ أعْلَمَ فلا يُحذَفُ اقتصاراً.

اسمُ الفاعلِ:هو الوصفُ الدّالُّ ببنيَتِهِ على فاعلٍ.

ويَعْملُ مُطْلقاً إنْ كانَ بـ (ألْ)، وغيرَ ماضٍ دُونَها، وشَرْطُ عَمَلِهِ أنْ يَعْتمِدَ على أداةِ نَفْيٍ أو اسْتِفهامٍ، أو يَقَعَ صِلَةً، أو صِفَةً، أو حالاً، أو خَبراً في الحالِ، أو في الأصْلِ، وأنْ لا يُصَغّرَ، ولا يُوصَفَ قبلَ العَملِ[٤٤].

المثالُ : ما حُوّلَ للمُبالغَةِ من فَاعِلٍ إلى: فَعَّالٍ، أو فَعُولٍ، أو مِفْعَالٍ، أو فَعِيلٍ، أو فَعِلٍ. وحُكْمُهُ كَاسْمِ الفاعِلِ.

المَصْدَرُ: يَعْمَلُ مُظْهراً مُكَبّراً، غَيْرَ مَحْدودٍ ولا مَنْعُوتٍ قَبْلَ مُتَعلّقاتِهِ. وإعْمَالُهُ مُضافاً أكْثَرُ / ٥ ب / منهُ مُنَوّناً، ومُنَوّناً أكْثَرُ منهُ بـ (ألْ) [٤٥].

ويُضافُ إلى المرفوعِ، والمَنْصوبِ، وحَذْفُ كُلٍّ منْهُما جائِزٌ. وجَمْعُهُ في العَمَلِ كمُفْرَدِهِ.

اسمُ الفعلِ : مَقِيسٌ منْ كُلِّ فِعْلٍ ثُلاثِيٍّ مُتَصَرّفٍ تَامٍّ، فيُبنَى على (فَعَالِ) بِمَعْنَى الأمْرِ، ولا يُقَدّمُ مَعْمُولُهُ.

ولا يُنْصَبُ المُضَارِعُ بإضْمارِ (أَنْ) بَعْدَ الفاءِ في جَوابِهِ.

فَصْلٌ:

الإعْمالُ[٤٦] :

اقْتِضاءُ عامِلَينِ فأكْثَرَ مَعْمُولاً فأكْثَرَ، فإنْ أُعْمِلَ الأوّلُ أُضْمِرَ في الثّانِي ما يَحْتاجُهُ، أو الثّاني، وهو المُخْتارُ، فإنْ احْتاجَ الأوّلُ لمَرفوعٍ أُضْمِرَ قَبْلَ الذّكْرِ، أو لِغَيْرِهِ فإنْ جازَ حَذْفُهُ اقْتصاراً حُذِفَ أو لا فإضْمارُهُ مُتأخّراً أحْسَنُ، ويَجُوزُ حَذْفُهُ بِشَرْطِ المُطابَقَةِ.

الوصفُ المُشبّهُ :

هو وَصْفُ فِعْلٍ لازِمٍ شُبّهَ باسْمِ فاعِلٍ مُتَعدٍّ فنَصَبَ سَبَبِيّاً فقَطْ، وهو للحالِ[٤٧]. ولا يَتقدّمُ مَعْمولُهُ. ولا يُشَبّهُ إلاّ ناصِباً، أو خافِضاً[٤٨].

ومَسائلُهُ ثَمانِي عَشْرةَ. وهو ومَعْمُولُهُ إمّا نَكرتانِ، أو مَعْرِفَتانِ، أو أحدُهُمَا مَعرِفَةٌ، والآخَرُ نَكِرةٌ، وتَعْريفُ الثّانِي إمّا بـ (ألْ)، أو بالإضافَةِ، يَمْتنِعُ اثْنانِ تَعْريفُ الأوّلِ وخَفْضُ الثّانِي نَكِرةً، أو مُضافاً إلى ضَميرٍ، وباقِيها ما عَرِيَ من ضَميرٍ أو تَكرّرَ فيها ضَعْفَ، وما لا، قَوِيَ[٤٩].

المَصْدَرُ: / ٦ أ /

اسمٌ دالٌّ بالأصالةِ[٥٠] على مَعْنًى قائِمٍ بفاعِلٍ.

الظَّرْفُ :ما ضُمّنَ منْ اسْمِ وقْتٍ، أو مَكانٍ مَعْنى (في).
وكُلٌّ منهُمَا[٥١] مُبْهمٌ ومُخْتَصٌّ[٥٢]، مُتَصرّفٌ لا مُنْصَرِفٌ وعَكْسُهُ[٥٣]، ومُتَصَرّفٌ مُنْصَرِفٌ وعَكْسُهُ[٥٤] إلاّ في ظَرْفِ المَكانِ[٥٥].
الحالُ : اسْمٌ مُبيّنٌ هيئةً أو مُؤكّدٌ[٥٦]، وشَرْطُها تَنْكيرٌ واشْتِقاقٌ وانْتِقالٌ، وبَعْدَ تَمامِ كَلامٍ. ويَقَعُ مَوقِعَها ظَرْفٌ ومَجْرورٌ تامّانِ[٥٧]، وجُمْلةٌ بشَرْطِها صِلَةً[٥٨]، وتَجِبُ الواوُ إنْ عَرِيَتْ من الضّميرِ وإلاّ فَتُخْتارُ إنْ كانَتْ اسميّةً أو مُصدّرةً بماضي المَعْنى[٥٩].
التّمْييزُ: اسْمٌ مُبيّنٌ ذاتاً أو مُؤكّدٌ، فإنْ كانَ بعدَ تمامِ الكَلامِ فَمَنقولٌ[٦٠]، ولا يُجرُّ بـ (مِنْ).
وإنْ كانَ عن تَمامِ الاسْمِ بنونٍ، أو تَنْوينٍ، أو إضافَةٍ فغَيْرُ مَنْقولٍ[٦١]، ويُجَرُّ بـ (مِنْ). ويأتي عدداً ومِقْداراً لمَكيلٍ ومَوْزونٍ ومَمْسُوحٍ.
المَفْعولُ مَعَهُ :مُنْتصِبٌ بعدَ واوٍ (معَ) مُضَمّنةً مَعْنى المفعولِ به[٦٢]. ولا يُقَدَّمُ على العاملِ، ولا يُوَسّطُ.

المَفْعولُ لهُ :مُنْتصِبٌ على تَقْديرِ حَرْفِ العِلّةِ. وشَرْطُهُ المَصْدريّةُ، واتّحادُهُ بالعاملِ زماناً وفاعِلاً، فإنْ فُقِدَ شَرْطٌ جُرَّ.
الاسْتِثْناءُ: إخراجُ الثّاني من حُكْمِ الأوّلِ بـ (إلاّ)، وهي حرفٌ، وبـ(حاشا، وخلا، وعدا) حروفاً إنْ جَرّتْ، أفعالاً إنْ نَصَبتْ، وبـ(ليسَ، ولا يكونُ / ٦ ب / النّاقصةِ)، واسْمُها واجبُ الإضْمارِ مفرداً مذكّراً، وبـ(غيرٍ، وسِوى، وسُوى، وسَواءٍ) أسماءَ يُجَرُّ ما بعدها بالإضافةِ.
والاسمُ بعدَ (إلاّ، أو غيرٍ) إنْ فُرّغَ له العاملُ فعلى حَسْبِهِ، أوْ لا، والكلامُ مُوجَبٌ، فالأفْصَحُ النّصْبُ، أو مَنْفيٌّ، فالأفْصَحُ البَدلُ. والأمْرُ كالموجَبِ. والاسْتفهامُ، والنّهيُ كالنّفي.
ويجبُ نَصْبُ المُسْتثنَى بالفِعْلِ، وإذا قُدّمَ على المُسْتثنى منه، وإذا كانَ من غيرِ الجنْسِ ولم يَتوجّه عليه العاملُ[٦٣]، فإنْ تَوجّه فالحجازيّونَ يَنْصبونَ، والتّميميّونَ كالمُتّصلِ.
اسمُ (لا) العاملةِ عَملَ (إنّ) :هي فَرْعُ فَرْعِ الفَرْعِ[٦٤]. وشَرْطُهُ: التّنْكيرُ، وعَدَمُ الفَصْلِ. فإنْ كانَ مُضافاً أو مَطولاً[٦٥] فَمُعْربٌ، أو مُفْرداً[٦٦] فَمَبْنيٌّ على ما يُنْصَبُ به إلاّ مَجْموعاً بألفٍ وتاءٍ مَزيدَتَيْنِ فَيَجُوزُ فَتْحُهُ[٦٧].
وإذا عُلِمَ الخَبَرُ كَثُرَ حَذْفُهُ عندَ الحجازيّينَ، ووجَبَ عندَ التميميّينَ.
فَصْلٌ:

المُنادَى: مَفْعولٌ بِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ. فإنْ كانَ مُضافاً أوْ مُطَوّلاً[٦٨] أوْ نَكِرَةً لا تُقْصَدُ نُصِبَ، أوْ مَقْصُودَةً أوْ مَعْرِفَةً مُفْرَدَةً بُنِيَ عَلى ما رُفِعَ بهِ إلاّ إنْ كانَ مَبْنِيّاً قَبْلَ ذلكَ فَلا يَتَغَيَّرُ عنْ حالِهِ، بَلْ يُحْكَمُ لهُ بِحُكْمِ المَبْنِيّ بسَبَبِ النّداءِ في الإتْباعِ[٦٩] / ٧ أ / .

ولا يُنادَى مُضْمَرٌ، ولا مَا فِيهِ (أَلْ) إلاّ اللهُ، بَلْ يُتَوَصّلُ إلى نِدائِهِ بـ (أيّ)، أوْ بِمُشَارٍ أوْ بِهِما[٧٠].

وحروفه: (أ)، و(آ)، و(أي)، و(آي)، و(أيا)، و(هيا)، و(وا)، وأعَمُّهَا (يا)، وتَخُصُّ المُسْتَغَاثَ، والمُتَعَجّبَ مِنْهُ.

ويَجُوزُ حَذْفُ الحُروفِ إلاّ مِنْ مُشارٍ، ومنْ نَكِرَةٍ مُطْلَقاً، ومنْ مَنْدُوبٍ، ومُسْتَغاثٍ.

وإذا كُرِّرَ ما يَجِبُ ضَمُّهُ لَوْ لَمْ يُكَرَّرْ جَازَ ضَمّهُ، ونَصْبُ الثّاني بَدَلاً أوْ بَياناً أوْ مُنادًى مُسْتأنَفاً، ونَصْبُهُ مُضافاً لِمَا بَعْدَ الثّانِي، والثّانِي مُقْحَمٌ[٧١].

ويَجُوزُ في المُضَافِ لِلْياءِ[٧٢]: يا غُلامِ، ويا غُلامَا، ويا غُلامُ، ويا غُلامِيْ، ويا غُلامِيَ.

ويَخْتَصُّ بالنّداءِ: فُلُ، وفُلَةُ، وأَبَتِ، وأُمَّتِ، واللّهُمَّ، وهَنَاهْ، وهَنْتَاهْ[٧٣]. ومَا سُمِعَ مِنْ وَصْفٍ على (مَفْعَلانِ) [٧٤]، و(فُعَلَ) [٧٥]، و(فَعَال) [٧٦].

ويُجَرُّ بِلامٍ مَفْتُوحَةٍ غَيْرُ مَعْطُوفٍ منْ مُسْتَغاثٍ ومُتَعَجّبٍ منْهُ، وبلامٍ مَكْسُورةٍ مَعطُوفُهُما ومُسْتَغاثٌ مِنهُ.

وحَرْفُ المَنْدُوبِ (يَا)، و(وا). وهو إمّا عَلَمٌ أوْ مَوْصولٌ دُونَ أَلْ[٧٧]، أو مُضافٌ إلى مَعْرِفَةٍ. ويَجُوزُ لَحَاقُ الأَلِفِ آخِرَ المُفْرَدِ والمُضافِ إليه، والصِّلَةِ.

ويَجُوزُ تَرْخيمُ المُرَكّبِ بِحَذْفِ ثانِيهِ، وإذا وُقِفَ عَلَيْهِ رُدَّ، والمُؤَنّثُ بالتّاءِ بِحَذْفِها، وغَيْرُهُما بِشَرْطِ عَلَمِيّةٍ وزِيَادَةٍ على ثَلاثَةٍ، وما فيه زيادَتانِ زيدَتَا / ٧ ب / مَعاً غَيْرُ مُتَحَرِّكٍ أولاهُما[٧٨]، أو قَبْلَ آخِرِهِ حَرْفُ مَدٍّ ولِينٍ زَائِدٍ حُذِفَا ما لَمْ يَبْقَ على أقَلَّ من ثَلاثَةٍ، فإنْ بَقِيَ حُذِفَ الأخِيرُ[٧٩]. والتّرخيمُ: على لُغَةِ مَنْ يَنْتَظِرُ ومَنْ لا يَنْتَظِرُ[٨٠].

ويُشْبِهُ المُنادَى المَنْصُوبُ على الاخْتِصَاصِ.

ونَصْبُهُ بِفِعْلِهِ[٨١] واجِبَ الإضْمَارِ، ومَوْضِعُهُ حَالٌ، ولا يَكُونُ إلاّ في أثْنَاءِ كَلامٍ، ولا يَكُونُ نَكِرَةً ولا مُبْهَماً[٨٢].

بَابُ المَجْرُورَاتِ

المَجْرورُ إمّا بِحَرْفٍ، أو إضافَةٍ، أو تَبَعِيَّةٍ.

وحُروفُ الجَرِّ: (مِنْ)، و(إلى)، و(في)، و(عَنْ)، و(عَلى)، و(حَاشَا)، و(خَلا)، و(عَدا)، و(رُبَّ)، و(مَتَى) (في لُغَةِ هُذيل)[٨٣]، و(لَعَلَّ) (في لُغَةِ عَقيل) [٨٤]، و(البَاءُ)، و(اللّامُ)، و(الكَافُ)، و(حَتّى)، و(مُذْ)، و(مُنْذُ)، و(الهَاءُ)، و(الهمزة لاستِفْهامٍ أو قَطْعٍ[٨٥]، و(مِ)، و(مُ) [٨٦]، و(منْ) مُثَلَّثَةَ الميمِ[٨٧]، و(التّاءُ)، و (الفَاءُ) ،و(الواوُ) [٨٨]، و(كَيْ)، و(لَوْلا).

فَيَجُرُّ (لَوْلا) المُضْمَرَ، و(الكَافُ) إلى (لَوْلا) المُظْهَرَ، والبَاقِي كِلَيْهِمَا[٨٩]. و(الهَاءُ) إلى (مُنْ) اسمَ اللهِ، و(مُنْ) الرّبَّ، و(التّاءُ) [٩٠] كِلَيْهِمَا[٩١].

و(رُبَّ) النّكِرَةَ، ومُضْمَراً مُفْرَداً مُذَكّراً مُفَسّراً بِغَيْرِ جُمْلَةٍ، ووَاوُها وفَاؤُها نَكِرَةً. و(مُذْ) و(مُنْذُ) الزّمانَ. و(كَيْ) (ما) الاسْتِفْهامِيّةَ، أوْ مَصْدَراً بِتأويلٍ. وباقِيهَا كلَّ ظَاهِرٍ[٩٢].

القَسَمُ: جُمْلَةٌ إنْشائِيّةٌ تُؤَكّدُ خَبَرِيّةً. والرّابِطُ في الاسْمِيّةِ إنَّ واللّامُ، أو كِلاهُما إيْجاباً، ومَا نَفْياً. وفي الفِعْلِيّةِ المُصَدّرَةِ بِماضٍ مُوجَبٍ / ٨ أ /: (اللّامُ) مَعَ قَدْ، إنْ قَرُبَ من الحَالِ، أوْ مَنْفِيّ: (مَا). أوْ مُسْتَقْبِلٍ مَنْفِيٍّ فَ(لا)، يَجُوزُ حَذْفُهَا، أوْ

مُوجَبٍ: اللّامُ ونُونُ التّوْكيدِ، إنْ لمْ يُفْصَلْ بَيْنَ اللّامِ وبَيْنَ الفِعْلِ، وإنْ فُصِلَ: فـ(اللّامُ). أوْ حَالٍ مَنْفِيٍّ: فَـ(مَا)، ولا تُحْذَفُ، أوْ مُوجَبٍ فَيَجِبُ وقُوعُهُ خَبَرَ مُبْتَدأٍ، فَتَصيرُ الجُمْلَةُ اسْمِيّةً[٩٣].

فَصْلٌ :الإضَافَةُ: مَحْضَةٌ: وتُعَرِّفُ المُضَافَ، إنْ كانَ الثّانِي مَعْرِفَةً، وتُخَصِّصُهُ إنْ كانَ نَكِرَةً. وهِيَ بِمَعْنَى اللّامِ، إنْ أُضِيفَ إلى غَيْرِ الجِنْسِ، وبِمَعْنَى مِنْ، إنْ أُضِيفَ إلى الجِنْسِ.

وغَيْرُ مَحْضَةٍ: ولا تُفِيدُ تَخْصِيصاً ولا تَعْرِيفاً، وهِيَ إضَافَةُ اسْمِ الفاعِلِ، واسْمِ المَفْعُولِ غَيْرِ الماضِيَيْنِ، والصّفَةِ المُشَبَّهَةِ، والأمْثِلَةِ، وغَيْرِكَ، ومِثْلِكَ، وشِبْهِكَ، وخِدْنِكَ، وتِرْبِكَ، ونَحْوِكَ، وهَمِّكَ، وهَدِّكَ، وحَسْبِكَ، وشَرْعِكَ، وكُفْوِكَ مُثَلَّثِ الكَافِ، وكَفائِكَ، ونَاهيكَ، وعُبْرِ الهَواجِرِ، وقَيْدِ الأوابِدِ، وواحِدِ أُمِّهِ، وعَبْدِ بَطْنِهِ[٩٤].

وقَدْ تَتَمَحّضُ إضَافَةُ كُلِّ ذَلكَ إلاّ إضَافَةَ الصّفَةِ المُشَبَّهَةِ[٩٥].

ولا يُجْمَعُ بَيْنَ (أَلْ) والإضَافَةِ إلاّ في اسْمِ فاعِلٍ، أوْ مَفْعُولٍ، أوْ صِفَةٍ مُشَبَّهَةٍ.

ورُبّمَا لَزِمَتْ، أوْ تَخَصَّصَتْ بِظَاهِرٍ، أوْ مُثَنّى، أوْ مُفْرَدٍ في مَعْنَى المُثَنّى[٩٦].

ولا تَكُونُ بَيْنَ مُتَرادِفَيْنِ.

بابُ التّوابِعِ / ٨ ب /:

النّعْتُ:

هو التّابِعُ المُشْتَقُّ أوْ المؤوّلُ بِهِ.

ويَقَعُ الظّرْفُ والمَجْرُورُ التّامّانِ، والجُمْلَةُ بِشَرْطِها في الصّلَةِ صِفَةً للنّكِرَةِ.

والنّعْتُ مُساوٍ للمَنْعُوتِ أوْ أقَلُّ تَعْرِيفاً، فإنْ كانَ للأوّلِ[٩٧] وهو مَقِيسٌ طَابَقَهُ إعْراباً وتَنْكيراً وتَذْكيراً وإفْراداً وفُرُوعَها إلّا أفْعَلَ بِمِنْ أو مُضافاً إلى نَكِرةٍ فَيُفْرَدُ مُذَكّراً مُطْلَقاً[٩٨]، وإنْ كانَ للثّانِي طابَقَ إعْراباً وتَنْكيراً أو تَعْرِيفاً[٩٩].

التّوْكيدُ:

لَفْظِيٌّ في مُفْرَدٍ وجُمْلَةٍ، ومَعْنَوِيٌّ بالمَصْدَرِ، وبِنَفْسٍ وعَيْنٍ لِمُفْرَدٍ، وأَنْفُسٍ وأَعْيُنٍ لِغَيْرِهِ، وكِلا لِمُثَنّى مُذَكّرٍ، وكِلْتا لَهُ مُؤَنّثاً، وكُلٌّ لِغَيْرِ مُثَنّى، وسَبْعَتُها مُضَافَةٌ لِضَميرِ المُؤَكّدِ[١٠٠].

وأَجْمَعُ أكْتَعُ أبْصِعُ أبْتَعُ لِمُفْرَدٍ مُذَكّرٍ ولا يَنْصَرِفْنَ[١٠١]. وبالوَاوِ والنّونِ لِمَجْمُوعِهِ عاقِلاً. وعَلى (فَعْلاء) لِمُؤَنّثٍ، وعَلى (فُعَل) لِجَمْعِها غَيْرَ مَصْروفين[١٠٢].

وتَوْكيدٌ بِنَفْسٍ وعَيْنٍ مُتَجَزّئاً وغَيْرَهُ، وبِغَيْرِهِما مُتَجَزّئاً بالذّاتِ أو بالعَامِلِ [١٠٣].

ولا تُؤَكّدُ نَكِرَةٌ[١٠٤]، ولا ضَميرُ رَفْعٍ مُتّصِلٌ بنَفْسٍ وعَيْنٍ إلّا بَعْدَ تَأكِيدِهِ بِمُنْفَصِلٍ مَرْفُوعٍ[١٠٥].

البَدَلُ:

هو التّابِعُ على نِيّةِ تكْرارِ العَامِلِ. فإنْ طَابَقَهُ الأوّلُ فَشَيْءٌ من شَيْءٍ، أو تَضَمّنَهُ فَبَعْضٌ من كُلٍّ، أو بَيْنَهُما / ٩ أ / تَلازُمٌ فاشْتِمالٌ، ويُشْتَرَطُ في هَذَيْنِ ضَميرٌ، وقَدْ يُحْذَفُ[١٠٦].

والبَدَلُ مَعْرِفَةٌ منْ مَعْرِفَةٍ، ونَكِرَةٌ منْ مَعْرِفَةٍ، وظَاهِرٌ منْ ظَاهِرٍ، وظَاهِرٌ منْ مُضْمَرٍ ومُقابَلاتُها [١٠٧].

ولا يُبْدَلُ ظَاهِرٌ منْ ضَمِيرِ مُتَكَلِّمٍ أو مُخَاطَبٍ[١٠٨] في بَدَلِ شَيْءٍ منْ شَيْءٍ إلّا إنْ أفادَ إحاطَةً، ولا مُضْمَرٌ منْ مُضْمَرٍ أو منْ مُظْهَرٍ في غَيْرِهِ[١٠٩].

عَطْفُ البَيانِ : هو التّابِعُ لِمِثْلِهِ أو دُونَهُ في الشّهْرَةِ جَامِداً. ومَا جَازَ أنْ يَكُونَ بَيَاناً جَازَ أنْ يكونَ بَدَلاً. ويَتَعَيّنُ في نَحْوِ: الضّارِبِ الغُلامِ زَيْدٍ، ويَا زَيْدُ زَيْدٌ مُنَوّناً[١١٠].

عَطْفُ النّسَقِ :حَمْلُ مُفْرَدٍ أو جُمْلَةٍ على نَظِيرِهِ[١١١] بِحَرْفٍ غَيْرِ جَارٍّ.

فَلِاشْتِراكٍ في الحُكْمِ (الوَاوُ)، و(حَتّى) لِمُطْلَقِ الجَمْعِ إلّا أنّ مَا بَعْدَ حَتّى يُشْتَرَطُ أنْ يَكُونَ جُزْءاً أو مُلابِساً[١١٢]، وعَظِيماً أو حَقِيراً.

و(الفَاءُ) للتّعْقِيبِ.

و(ثُمّ) للمُهْلَةِ.

ولِمُجَرّدِ التّبَعِيّةِ في الإعْرابِ:

(أوْ).

و(أمْ) بِشَرْطِ أنْ يَتَقَدّمَها الهَمْزَةُ ويَلِيَهَا المُفْرَدُ.

و(بَلْ) لإثْباتِ الحُكْمِ للثّانِي لا لِلأوّلِ.

و (لَكِنْ) بِشَرْطِ أنْ يَتَقَدّمَهَا نَفْيٌ.

و (لَا) لإخْراجِ الثّانِي منَ الحُكْمِ بعدَ أمْرٍ، أو إيْجَابٍ (أو دعاءٍ)[١١٣] أو نِداءٍ، (وبِشَرْطِ أنْ لا يَحْسُنَ إطْلاقُ الأوّلِ عليهِ)[١١٤].

ولا يُعْطَفُ على ضَمِيرٍ مَرْفُوعٍ مُتّصِلٍ إلّا بِفاصِلٍ، ولا مَجْرُورٍ إلّا بإعَادَةِ جَارِّهِ.

بابُ الفِعْلِ

الفِعْلُ / ٩ ب /: مَاضٍ، وبِناؤُهُ على الفَتْحِ، وأمْرٌ على السُّكُونِ، ومُضَارِعٌ مُعْرَبٌ.

والفِعْلُ: مُتَصَرّفٌ: وهو مَا اخْتَلَفَتْ بِنْيَتُهُ لاخْتِلَافِ زَمَانِهِ، وجَامِدٌ، وهو: لَيْسَ، وعَسَى، وقَدْ تَقَدّمَا، ونِعْمَ، وبِئْسَ، وحَبّذَا، وفِعْلُ التّعَجّبِ.

أمّا نِعْمَ وبِئْسَ فأصْلُهُمَا (فَعِل) [١١٥]. وفَاعِلُهُمَا إمّا بـ (أَلْ)، أو مُضَافٌ إلى مَا هُما فِيهِ، أو مُضْمَرٌ مُفَسّرٌ بِنَكِرَةٍ شَائِعَةٍ في الوجُودِ، لا أفْعَلَ تَفْضِيلٍ ولا مُتَوَغِّلَةٍ في الإبْهَامِ[١١٦].

فإنْ تَقَدّمَ المَخْصُوصُ فَمُبْتَدَأٌ، والجُمْلَةُ خَبَرٌ، والعُمومُ هو الرّابِطُ. وإنْ تأخّرَ فكذلكَ، وجازَ في رأْيٍ أنْ يكونَ خبراً محذوفَ المبتدأ وعكسَهُ.

وحبّذا أصلُها حَبُبَ، وذا فاعلٌ، ولا يتغيّرُ بحسْبِ مُشارٍ[١١٧]. والمخصوصُ كَمَخْصُوصِ نِعْمَ. والمنصوبُ بعدَ ذا تمييزٌ.

وفعلُ التّعجّبِ له ثلاثُ صيغٍ:

أفْعَلَ: فاعلُهُ مضمرٌ عائدٌ على ما، وما مبتدأٌ، والجُملةُ خبرُهُ، والمُتعجّبُ منه مفعولٌ واجبُ التّأخيرِ ممنوعٌ أنْ يُفصَلَ بينَه وبينَ عاملِهِ إلّا بظرفٍ أو مجرورٍ معمولٍ لأفْعَلَ.

وأفْعِلْ: أمرٌ معناهُ الخبرُ. وفاعلُهُ مجرورٌ بباءٍ زائدةٍ لازمةٍ.

وفَعُلَ: وفاعلُهُ يجوزُ جرُّهُ بباءٍ زائدةٍ.

ولا يُبنى للتعجّبِ إلّا متصرّفٌ، تامٌّ، مجرّدٌ، غيرُ لونٍ ولا عاهةٍ ولا خِلْقَةٍ.

ويجري مجراهُ قياساً وسماعاً :

أفعلُ التفضيلِ:

فإنْ كانَ بـ (ألْ) طابقَ ما جرى عليها، وبـ (مِن) أو مضافاً إلى نكرةٍ أُفْرِدَ مذكراً، أو إلى / ١٠ أ / معرفةٍ فالوجهانِ.

وقدْ تحذفُ (مِن) ومعمولُها للعلمِ. ورتبتُها التأخيرُ، ويجبُ تقديمُها إنْ جرّت اسْمَ استفهامٍ[١١٨].

وفاعلُ أفعلَ ضميرٌ، وربّمَا رفعَ ظاهراً[١١٩].

فصلٌ:

ينصبُ المضارعَ :

أنْ مصدريةً، ولا يسبقُها فعلُ تحقيقٍ[١٢٠].

ولن لنفي سيفعلُ، ويجوزُ تقديمُ منصوبٍ منصوبِها غيرَ التمييزِ[١٢١].

وكيْ: في لغةِ منْ يقولُ لكي[١٢٢].

وإذنْ: وهي جزاءٌ وجوابٌ، ولا تنصبُ إلّا مستقبلاً متصدرةً، فإنْ تقدّمها عاطفٌ فالإهمالُ والإعمالُ، ويجوزُ الفصلُ بينها وبينَ معمولِها بقسمٍ، وظرفٍ، ومجرورٍ، ونداءٍ.

وتُضْمرُ (أنْ) جوازاً بعدَ لامِ كيْ إذا لمْ يلِها لَا، وبعدَ عاطفِ فِعْلٍ[١٢٣]على اسمٍ ملفوظٍ به.

ووجوباً بعدَ كيْ في لغةِ منْ يقولُ: كيْمَه[١٢٤]، ولامِ الجُحودِ بعدَ كونٍ لأفعلَ ماضٍ منفيّ، و(أو) بمعنى (إلّا أنْ)، وحتّى للغايةِ أو التعليلِ، والواوِ والفاءِ في جوابِ أمرٍ ونهيٍ واستفهامٍ وتمنٍّ وترجٍّ وتحضيضٍ وعرضٍ ودعاءٍ، وبعدَ فعلِ شكٍّ، وفعلِ شرطٍ، وفعلٍ منفيٍّ[١٢٥].

فصلٌ:

الجازمُ لفعلٍ :

لمْ: لنفيِ ماضٍ منقطعٍ.

ولمّا: لنفيهِ متّصلاً بزمانِ الحالِ، ويحذفُ جوازاً لفهمِ المَعْنى.

ولَا: للتركِ.

واللّام: للطّلبِ.

والجازمُ لفعلينِ:

حرفاً: إنْ، وإذْما / ١٠ ب /.

واسماً لا ظرفاً: مَنْ، وما، ومهْما.

وظرفِ زمانٍ: متى، وأيّانَ.

ومكانٍ: أينَ، وأنّى، وحيثُما.

وأمّا أيٌّ فبحسبِ ما تضافُ إليه(١٢٦).

وجملةُ الشرطِ فعليةٌ فقط، وينجزمُ المضارعُ. وجملةُ الجزاءِ اسميةٌ بإذا أو بالفاءِ، أو فعليةٌ مصدرةٌ بطلبٍ، أو بماضٍ جامدٍ، أو بمضارعٍ سبقَهُ تنفيسٌ، أو لنْ، أو ما لنفي فبالفاءِ، أو لمْ يسبقْهُ انجزمَ وجوباً، إنْ كانَ فعلُ الشرطِ مضارعاً، وجوازاً إنْ كانَ ماضياً(١٢٧).

بابُ غيرِ المنصرفِ:

لا ينوّنُ، ولا يُكْسَرُ فإنْ أضيفَ أو دخلتهُ ألْ كُسِرَ.

والعللُ الموجبةُ للمنعِ: العلميّةُ ، وتركيبُ المزجِ، والوصفُ، ووزنُ الفعلِ غالباً أو مختصّاً، والعُجْمةُ الشخصيّةُ، وزيادةُ الألفِ والنّونِ، والعدْلُ عنْ بناءٍ إلى بناءٍ أو عنْ ألْ، والتّأنيثُ ولازمُهُ، والجمعُ المُتناهي، كلٌّ منهُما يستقلُّ مانعاً، وغيرُ اللّازمِ يمنعُ معَ العلميّةِ إلّا في نحوِ هنْدٍ، فيَجوزُ الصّرفُ(١٢٨).

والوصفُ مع الوزنِ ومع العدلِ، ومع الزيادةِ.

والعلميّةُ مع التركيبِ، والعدلِ، والوزنِ، والزيادةِ، والعُجْمةِ إلّا في نحوِ نُوحٍ فالصّرفُ.

القسمُ الثّاني منَ الأحكامِ التركيبيّةِ

البناءُ: بقاءُ الكلمةِ على حالِها عندَ جعلها جزءَ كلامٍ.

وألقابُهُ / ١١ أ /: ضمٌّ ، وفتحٌ، وكسرٌ، ووقفٌ.

وأصلُ البناءِ السكونُ. وما بُنِيَ على حركةٍ يقالُ: لِمَ بُنِيَ على حركةٍ ؟ ولِمَ خُصَّ بتلكَ الحركةِ ؟ فإنْ كانَ اسماً زِيدَ لِمَ بُنِيَ؟

ويُبْنَى الاسمُ وجوباً إنْ أشْبَهَ الحرفَ(١٢٩)، أو تضمّنَ معناهُ(١٣٠)، أو وقعَ موقعَ مبنيٍّ(١٣١). وجوازاً إنْ ضارعَ ما وقعَ موقعَ مبنيٍّ(١٣٢)، أو خرجَ عنِ النّظيرِ(١٣٣)، أو أضيفَ إلى غيرِ متمكّنٍ(١٣٤).

فصلٌ [الحِكايَة]:

يُحكى في الاسْتثباتِ[١٣٥] بمَنْ العلمُ في لغةِ الحجازِ على حسْبِ إعرابِهِ في الكلامِ المُقْتطَعِ منهُ بشرطِ أنْ لا يدخلَ على (مَنْ) عاطفٌ، ولَا يُتْبَعَ بتابِعٍ غيرِ مُنَزَّلٍ معهُ مَنْزِلةَ شَيْءٍ واحدٍ إلّا العطفَ.

ويُسْتثبتُ عن النّكرَةِ بمَنْ مُلْحَقَةً واواً رفعاً وألفاً نصباً وياءَ جرّاً، أو بأيٍّ فبالحركاتِ وكلاهُما لمفردٍ ومذكّرٍ وفروعِهما، وقدْ تلحقُ علامةُ الفروعِ فيهما أو عنْ نسبٍ مسؤولٍ عنه عاقلٍ، قلتَ: المنيُّ، وفي غيرِهِ: المائيُّ والماويُّ. ويطابقُ المسؤولَ عنه إعراباً وإفراداً وتذكيراً وفروعَهُما[١٣٦].

وتُحْكَى الجملةُ بعد القولِ أو ما في معناهُ فالمُعْربةُ على اللفظِ وعلى المعنى، والملحونةُ على المعنى. وإذا ولِيَ القولَ جملةٌ اسميةٌ جازَ أنْ يُجرىَ عملاً ومعنًى مجرَى الظنِّ عندَ سُلَيْمٍ مطلقاً. وعندَ غيرِهم بشرطِ /١١ ب/ أن يكون مضارعاً لمخاطبٍ ذا أداةِ استفهامٍ غيرَ مفصولٍ بينَهُما إلّا إنْ كانَ بظرفٍ، أو مجرورٍ، أو أحدَ معمولَيِ القولِ، أو معمولَ معمولِهِ، وغيرَ معدّى باللّامِ لمعمولٍ[١٣٧].

فصلٌ:

ضميرُ المؤنّثِ، وظاهرُهُ الحقيقيُّ غيرُ المفصولِ والمُكسرِ إذا أسندَ إليهِ الفعلُ وجبَ إلحاقُ العلامَةِ فيهِ، والمفصولُ بإلّا لا تلحقُه، وغيرُ ذلك تجوزُ فيهِ[١٣٨].

فصلٌ:

العددُ:

مفردُهُ: واحدٌ، واثنانِ، وعشرونَ إلى تسعينَ.

ومضافُهُ: مائةٌ، وألفٌ، وتثنيتُهُما. ويفسّرانِ بمفردٍ مجرورٍ.

وثلاثةٌ إلى عشرَةٍ إنْ أضيفتْ فإلى جمعٍ إلى قليلِهِ أو إلى كثيرِهِ إنْ تعيّنا[١٣٩]، وإلّا فالأولى إلى قليلِهِ، هذا في الجامدِ، وأمّا الصفةُ فتُجرَى على العددِ[١٤٠].

وتلحقُ التّاءُ (وجوباً)[١٤١] لمذكّرٍ مُثْبَتٍ، (وجوازاً له محذوفها) [١٤٢]، لا لمؤنّثٍ[١٤٣].

ومركّبُهُ: أحدَ عشرَ إلى تسعةَ عشرَ، ويُبْنيانِ إلّا صدرَ اثْنَي عشرَ فيعربُ.

ومعطوفُهُ: من أحدٍ وعشرينَ إلى تسعةٍ وتسعينَ. ويفسّرُ هو، والمركبُ، والمفردُ العقدُ بمُفْرَدٍ منصوبٍ.

ويشتقُّ اسمُ الفاعلِ منْ واحدٍ إلى عشرَةٍ، وتجبُ إضافَتُهُ مع الموافقِ إلّا واحداً فلا يُضافُ، وكاسمِ الفاعلِ مع المخالفِ إلا ثانياً[١٤٤].

ويشتقُّ في المركّبِ من النيّفِ / ١٢ أ /، ويُبْنَى مع العقدِ[١٤٥]. فإنْ أضيفَ جُمِعَ بين المركّبينِ مبنييْنِ[١٤٦]، أو أعربَ أولُ جزأي الأوّلِ وحُذِفَ ثانيهِ والمركّبُ الثاني مبنيٌّ[١٤٧]، ويجوزُ حذفُ عقدِ الأوّلِ ونيّفِ الثّاني، وإعرابُ نيّفِ الأوّلِ وعقدِ الثّاني إنْ أضيفَ إلى موافقٍ[١٤٨].

ويكنَى عن ثلاثةٍ إلى عشرةٍ، وعن مائةٍ وألفٍ بكذا من الدراهمِ، و(كنَى بعضُ النّحاةِ)[١٤٩] عن مركّبِهِ بكذا كذا درهماً، وعنْ عشرينَ إلى تسعينَ بكذا درهماً، وعن المعطوفِ بكذا وكذا درهماً.

وكأيّنْ وكَمْ في الاستفهامِ وفي الخَبَرِ. وتمييز (كأيِّنْ) يكثرُ جرُّه بمِنْ. وتمييزُ (كَمْ) في الخبر مجرورٌ مفردٌ أو جمعٌ، وفي الاستفهامِ مفردٌ منصوبٌ، وقد يُفْصَلُ بظرفٍ ومجرورٍ بينَهُما، وقَدْ يُجَرُّ إنْ انجرّت بحرفٍ، كما أنّهُ ربّمَا نُصِبَ في الخَبَرِ(١٥٠).

بابٌ :

الإدغام: في مِثْلَيْنِ، ومُتَقارِبَيْنِ في مَخْرَجٍ، أو صفةٍ، أو فيهما.

المِثْلانِ: في كلمتينِ(١٥١) إنْ صَحّا والأوّلُ سَاكنٌ، أو اعْتَلّا وهو سَاكنٌ حرفُ لِيْنٍ وَجَبَ. أوْ تَحَرّكا صَحيحَينِ غيرَ هَمزتينِ، وتَحرّكَ ما قبلَ الأوّلِ، أوْ سَكَنَ حَرْفَ علّةٍ، أوْ مُعْتلَّينِ وتحرّكَ ما قبلَ الأوّلِ، أوْ سَكَنَ مُعْتَلّا غيرَ مُدْغَمٍ جَازَ، وما سِوَى ذلكَ يَمْتنِعُ.

والمُتقاربانِ:

أمّا الحَلْقِيّةُ فالهاءُ والعَينُ في الحَاءِ، والغَيْنِ في الخَاءِ والعَيْنِ، والعُكُوسُ. / ١٢ ب /.

واللّسانِيّةُ: الكافُ في القافِ، والعَكْسُ. ثُمَّ الجيمُ في الشّينِ، وفيها الطّاءُ والدّالُ والتّاءُ والظّاءُ والذّالُ والثّاءُ. ثُمَّ الشّينُ فيها اللّامُ وسِتَّتُهنَّ. ثُمَّ الضّادُ فيها اللّامُ والسّتّةُ. ثُمَّ اللّامُ في السّتّةِ، والصّفِيرِيّةِ، والضّادِ، والنّونِ، والشّيْنِ، والرّاءِ، فإنْ كانتْ لامَ تعريفٍ وَجَبَ، أوْ لا، جَازَ.

ثُمَّ النُونُ في (وَيَرْمُل) وجوباً إنْ سَكَنَتْ، جوازاً إنْ تحرّكتْ.

ثُمَّ الرّاءُ في اللّام شاذاً.

ثُمَّ السّتّةُ بعضُها في بعضٍ، وفي صَفِيْرِيٍّ، وضَادٍ، وشِينٍ، وجيمٍ.

ثُمَّ صَفِيْرِيّاتٌ بعضٌ في بعضٍ.

ثُمَّ الفاءُ فيها الباءُ.

ولَا إدْغامَ إلّا إنْ تَحَرّكَ الثّاني، فإنْ سَكَنَ فالإظْهارُ(١٥٢).

بَاب [التقاء الساكنين]:

إنْ لَقِيَ ساكِناً نونٌ خفيفةٌ أو تنوينٌ، وهو باءُ ابنٍ صفةً بينَ علمينِ أو مُتّفقينِ لفظاً حُذِفَ، أو ساكنٌ صحيحٌ غيرَهُمَا كُسِرَ إلّا إنْ وَلِيَ الثّاني مَضْمومٌ ليسَ أصْلُهُ الكَسْرَ فيجوزُ ضَمّهُ، أوْ كانَ الأوّلُ نونَ (مِن) معَ (أل) فَيُفْتَحُ، وقدْ تُحْذفُ إنْ ظَهَرَتِ اللّامُ، أو مُعْتَلٌّ حركةُ ما قَبْلَهُ من جِنْسِهِ حُذِفَ، أوْ مِنْ غيرِ جنسهِ كُسِرَ إلا واوَ جَمْعٍ فَتُضَمُّ (١٥٣).

فَصْلٌ :

الهَمْزةُ عندَ الحِجازيينَ بعدَ ساكنٍ غيرِ ألفٍ تُحْذَفُ ويُحَرّكُ بحركَتِها، أوْ ألفٍ فَبَيْنَ بَيْنَ، وغَيْرُهُم يُحَقّقُ.

فصْلٌ :

الْتَقَتْ هَمْزتانِ منْ كلمتينِ فَمَنْ حَقّقَ المُفْرَدَ خَفّفَ / ١٣ أ / إحداهُما، ومَنْ حَقّقَها، وهمُ الحجازيونَ، خَفّفَها.

بَاب [الوقف]: الموقوفُ عليهِ مَبْنِيٌّ ومُعْرَبٌ.

المَبْنِيُّ: إنْ حُذِفَ، وبَقِيَ على أزْيَدَ منْ حَرْفٍ فالهاءُ أو السّكُونُ، أوْ على حَرْفٍ فِعْلًا أوِ اسْماً جُرّ باسْمٍ فَهِيَ أو بِحَرْفٍ فَهُمَا.

وإنْ لمْ يُحْذَفْ، وتَحَرّكَ آخِرُهُ بِهَاءِ ضَميرٍ فالسّكُونُ، أوْ غَيْرِ هَاءٍ لا شَبِيهَ مُعْرَبٍ فَكَنَظِيرِهِ مِنَ المُعْرَبِ، أوْ بالهَاءِ، أو سَكَنَ آخِرُهُ صَحيحاً فَكَحَالِهِ وَصْلاً إلّا إذَنْ، والنّونَ الخَفِيفَةَ تَلِي فَتْحَةً فَتُبْدَلُ ألفاً، أوْ ضَمّةً أوْ كَسْرَةً فَتُحْذَفُ ويُرَدُّ ما حُذِفَ بِسَبَبِهَا، أوْ عَليلاً ألفاً لا آخِرَ فِعْلٍ فَبِالهاءِ أوْ كَحَالِهِ أوْ بِإبْدَالِها هَمْزَةً إلّا ألفَ نُدْبَةٍ فَلا يَجُوزُ إلّا الهاءُ، أوْ آخِرُهُ فالثّلاثَةُ، والإبدالُ ياءً أوْ واواً.

أوْ ياءً أوْ واواً عَلامَتَي نُدْبَةٍ فالهَاءُ، أوْ صِلَتَيْنِ فالحَذْفُ وسُكونُ ما قَبلهُما، أوْ غيرُ ذلك ثَبَتَا إلاّ ياءَ مُتَكَلّمٍ فَيَجُوزُ حَذْفُهَا وسُكُونُ ما قَبْلَهَا[١٥٤].

والمُعْرَبُ: إنْ جُزِمَ بِسُكونٍ أوْ بحذفِ نُونٍ فَكَحَالِهِ وَصْلاً، أوْ بحرفِ عِلّةٍ ولَمْ تُحْذَفِ الفاءُ فالإسكانُ أو الهاءُ، أوْ حُذِفَتْ فالهَاءُ، أوْ كانَ مُثَنًّى أوْ مجموعاً فالهَاءُ أوِ الإسكانُ أوِ الرّومُ، أوْ ذا تاءِ تأنيثٍ أُبْدِلَتْ هاءً وسَكَنَتْ مُطلقاً، أوْ كَهِنْداتٍ فَكَما آخِرُهُ / ١٣ ب / صَحيحٌ، أوْ مُعْتلاً بألفٍ فَبِها، أوْ بياءٍ أوْ واوٍ وَسَكَنَ ما قَبْلَهما فَكالصَحيحِ، أوْ تَحَرّكَ في فِعْلٍ فَبِسُكونِهما، أوْ ما قَبْلَ الياءِ في اسمٍ مُنْوَنٍ فَيُحْذَفُ التّنوينُ والسكونُ رفعاً وجرّاً وبإبدالِهِ ألفاً نَصْباً، أوْ غيرَ مُنْوَنٍ فبالياءِ إلاّ مُريباً[١٥٥]. ومثلُ: يا قاضِي فبالياءِ، أوْ مهموزاً وسَكَنَ ما قَبْلَهُ لا لِمُجَرّدِ مَدٍّ ولِيْنٍ فَكَنَظِيرِهِ الصّحِيحِ إلاّ أنّكَ تَنْقُلُ الحركةَ إلى السّاكِنِ لا في مُنْوَنٍ مَنْصُوبٍ، وإنْ أدّى إلى بناءٍ مَعدومٍ، أوْ تَحَرّكَ فَكَنَظِيرِهِ الصّحيحِ إلا في امتناعِ التّضعيفِ وإلاّ في جَوازِ إبدالِ الهمزةِ واواً رفعاً وياءً جراً وألفاً نصباً. هذا وَقْفُ منْ حقّق. والمُخَفّفُ إنْ تَحَرّكَ ما قبلَها ساكنةً أبدلَها حرفاً من جنسِ الحركةِ قبلَها، أوْ سَكَنَ فَيُحْذَفُ ويُلْقَى حَركتها عليهِ ويلزَمُهُ ما يلزَمُ الصّحيحَ، أوْ صحيحاً فَيَسْكُنُ أوْ يُرَامُ أوْ يُشَمُّ رفعاً إلاّ المَنْصوبَ المُنوّنَ فَيُبْدَلُ تَنْوِينُهُ ألفاً[١٥٦].

الإخْبارُ:

إلحاقُ الكلامِ (أَلْ)، أو (الّذي) مُبتدأينِ، وتأخّرُ المُخبَرِ عنهُ أو خَلَفِهِ إلى آخِرِهِ خبراً مُعوّضاً عنهُ ضَميرُ غَيْبَةٍ مُطابقٌ لهُ في الإعرابِ، وقدْ تكونُ (أَلْ) أعَمَّ مِنَ (الّذي)، والعَكْسُ[١٥٧].

القِسْمُ الثّانِي
في الأحكامِ الإفرادِيّةِ

همزةُ الوصلِ:

تُفتحُ في (ايْمَن) لِقَسَمٍ، وفي / ١٤ أ / (أل).

وتُكْسَرُ في (ابْنٍ)، و (امْرِئ)، و (اسْمٍ)، و (اسْتٍ)، و (اثْنَيْنِ)، وفُرْعِهَا. وفي ماضٍ أوّلُهُ ألفٌ، وفي مَصْدَرِهِ، والأمْرِ منهُ. ومن ثُلاثيٍّ سَكَنَ ثاني مُضارعِهِ، وفُتِحَ ثالثُهُ أو كُسِرَ لزوماً.

وتُضَمُّ إنْ ضُمَّ لزوماً، أو يُبْنَى الماضي السابقُ للمفعولِ[١٥٨].

المُثَنّى :يَلْحَقُ آخِرَهُ ألفٌ مُطلقاً، لبَنِي الهَجِيمِ وبَنِي الحارثِ، مُنْقَلِبَةً يَاءَ نصباً وجراً لغَيْرِهِم، ونُونٌ كَسْرُها أفصحُ. ويَغْلبُ التّذكيرُ إلاّ في ضَبُعٍ[١٥٩].

والمَقصورُ تُقْلَبُ ألفُهُ ياءً إلاّ في نَحو: عَصَا، وإلاّ قَواواً.

والمنقوصُ بقِياسٍ، وأخٌ، وأبٌ، وحمٌ، وهَنٌ، تَثْبُتُ لامُهُ.

والمَهموزُ آخرُهُ لإلحاقٍ أو بَدلٍ يجوزُ قلبُها واواً أو ياءً[١٦٠]، ولتأنيثٍ تُقلبُ واواً إلاّ في نَحوِ: عَشْواءَ[١٦١].

الجَمْعُ المُسَلَّمُ:

شرطُ ما جُمِعَ بالواوِ والنّونِ منهُ مطلقاً ذُكُوريّةٌ، وعَقْلٌ، وخُلُوٌّ من تاءِ تأنيثٍ. وفي جامدٍ إفرادٌ، وفي مُكَبّرَةٍ علميةٌ وفي صفةٍ جمعُ مؤنّثِه بألفٍ وتاءٍ[١٦٢].

وشرطُ ما جُمِعَ بهمَا كونهُ علمَ مؤنّثٍ، أو مصغّراً لا يَعقلُ، أو صفةَ ما لا يَعْقِلُ، أو مُمتنِعَ تكسيرٍ منه، أو ذا علامةِ تأنيثٍ إلاّ فَعْلَى فَعْلَانَ، وفَعْلاءَ أفْعَلَ[١٦٣].

النّسبُ : إلى مثنّى، ومُسَلّمٍ مُذكّرٍ لمْ يُعرَبا بحركةٍ، أو مؤنثٍ بحذفِ العلامتينِ.

وإلى صَدْرٍ مَحْكيٍّ وجوباً. وإلى أوّلِ مُركّبٍ جوازاً. وإلى ثانِي مُتَضايِفَينِ إنْ خِيْفَ / ١٤ ب / لَبْسٌ، أو تعرّفَ الأوّلُ بهِ وإلاّ فإليْهِ.

وتُفْتَحُ وجوباً عينُ الثّلاثيِّ المكسورِها إلاّ في نحو (بِلِز) فجوازاً، وكذا نحو (تَغْلِب) [١٦٤]. ويَجِبُ (بَنَوِيٍّ) في مِثْلِ بِنْتٍ، ويَجُوزُ في مِثْلِ ابْنٍ. وتُرَدُّ في ثُلاثِيٍّ مُعْتَلِّ اللّامِ فَاؤُهُ إنْ كانتْ محذوفةً.

وتُحْذَفُ (ياءُ) مِثْلِ: حَنيفةَ، وجُهَيْنَةَ، و(واوُ) مِثْلِ: شَنُوءَةَ.

وتُقْلَبُ ألفُ مقصورٍ ثُلاثيٍّ واواً، وتُحْذَفُ في نحو: جَمَزَى وجوباً، وفي نحو: حُبْلَى، ومَلْهَى، وذَفْرَى جوازاً، أو تُقْلَبُ.

وشَجٍ كرحَى[١٦٥]، وقاضٍ كحُبْلَى[١٦٦].

وتُحْذَفُ ألفُ مَقْصُورٍ خُماسِيٍّ فمَا زادَ، وياءُ منقُوصٍ كذلكَ.

والهمزةُ لتأنيثٍ تُقْلَبُ واواً إلاّ في نحو: لأواءَ[١٦٧]، أو أصلاً، أو بدلاً، أو لإلحاقٍ يجوزُ أنْ تُقْلَبَ[١٦٨].

تاءُ التّأنيثِ :لِفَرقٍ مُذكّرٍ منْ مؤنّثٍ، وجَمْعٍ منْ مُفْرَدٍ، ولِعُجْمَةٍ، ولِنَسَبٍ ولَهُمَا، ولِعِوَضٍ، ولِمُبالغَةٍ، ولِتأنيثِ لفظٍ أو تأكيده، أو تأنيثِ الجمعِ[١٦٩].

نونُ التّأكيدِ :تَلْحَقُ جوازاً فِعْلَ أمْرٍ، ومضارعاً بعدَ نَهْيٍ وعَرْضٍ وتَحْضيضٍ ودعاءٍ واستفهامٍ وشرطٍ مطلقاً فيهما، ووجوباً إنْ وليَ لامَ قسمٍ أو زِيْدَ (ما) بعدَ أداةِ شَرْطٍ.

وتقولُ: يَضْرِبْنَانِّ، ويَضْرِبانِّ مُشَدّدةً فقط، ويَضْرِبَنّ، وتَضْرِبَنّ، وتَخْشَينّ، وتَغْزُونّ، وتَرْمِينّ، وكذا الأمرُ من صحيحٍ، ومُعْتَلٍّ، مُشَدّدَةً / ١٥ أ /، ومُخَفّفَةً[١٧٠].

أحكامُ التّصريفِ:

قسمانِ :

الأوّلُ: عَلَمُ التّصغيرِ الياءُ :

ويَخُصُّ الاسمَ، وأفعلَ للتّعجبِ[١٧١]. ويُصغّرُ صدرُ مركّبٍ من اسمينِ أو اسمٍ وصوتٍ، وأوّلُ متضايفينِ علماً وآخرُ غيرُ علمٍ، أو كلاهما.

وتبقى ألفُ أفعالٍ. وما حُذِفَ من ثلاثيٍّ رُد. وتُحْذَفُ منه همزةُ وصلٍ وتاءُ إلحاقٍ. وتلحقُ التاءُ ثلاثيَّ مؤنّثٍ عَدِمَها. ويُفَكُّ مضعّفٌ. وتُقْلَبُ ألفُ مقصورٍ. ويُرَدُّ ما حُذِفَ من منقوصٍ.

والرباعيُّ يُكسرُ ما بعدَ العَلَمِ فيه[١٧٢] إلاّ ما فيه عَلَمُ التّأنيثِ. ويُفَكُّ مضعّفُ وسطِهِ.

والزائدُ في آخرِهِ ألفا تأنيثٍ، أو ألفٌ ونونٌ زائدتانِ في (فَعْلَان فَعْلَى) لمْ يُعْتَدَّ بهما، وما قبلَهُما أربعةٌ. والثالثُ زائدٌ للمدِّ حُذِفَ.

ويجوزُ في كلِّ مزيدٍ حَذْفُ زوائدِهِ ثُمَّ يُصَغّرُ[١٧٣]. وتَقُولُ في (ذا): ذَيّا، و(تا): تَيّا و(أولى، وأولاء): أولَيّا، وأوليّاء، و(الذي، والتي): اللذَيّا واللتَيّا، وتَحذفُ ألفها في التّثنيةِ[١٧٤].

جمعُ التّكسيرِ:

أبْنِيةُ قِلّتِهِ[١٧٥]: (أفْعَالٌ)، و(أفْعُلٍ)، و(أفْعِلَةٌ).

فأفْعَالٌ: مَقيسٌ في اسمٍ ثلاثيٍّ إلاّ في (فُعْلٍ)، و(فُعَلٍ) صحيحينِ فشذوذٌ[١٧٦].

وأفْعُلٌ: في (فَعْلٍ)، وفي مؤنّثٍ بلا تاءٍ على (فَعَالٍ)، و(فِعَالٍ)، و(فَعِيلٍ)، و(فُعَالٍ) [١٧٧].

وأفْعِلَةٌ: في مذكّرٍ على وزنِها[١٧٨]، أو على (فَعُول). ولا يتَجاوزُ أفْعِلَةٌ مضاعَفُ (فَعَال)، و(فِعَال)، ولا مُعْتَلٌّ لامِهَا. كما لا يتجاوزُ (فُعُولٌ) معتلٌّ لامٍ (أفْعالاً)، ومؤنّثُ (فَعُولٍ) كمذكّرِهِ [١٧٩].

وللكثرةِ:

فَعَائِلُ: فيما أُنّثَ منهنَّ[١٨٠] بالتاءِ.

وفُعَلٌ: في فُعْلَةٍ، وفي فُعْلَى أفْعَل[١٨١].

وفِعَلٌ: في فِعْلَةٍ[١٨٢].

وفُعَلاءٌ: في صفةِ (فَعِيل) الصّحيحِ. وفِعَالٌ: في معتلّهِ عيناً. وأفْعِلاءٌ: في معتلّهِ لاماً، أو مضعّفِهِ، وفِعَالٌ: في ذي التّاءِ منه[١٨٣].

وفُعُلٌ: في فَعُولٍ مطلقاً[١٨٤].

وفَوَاعِل: في رباعيٍّ ثانيهِ ألفٌ اسماً أو وصفاً لمؤنّثٍ أو مذكّرٍ لا يعقِلُ. وفَعَالٌ، وفُعَّلٌ: له وصفاً لمذكّرٍ عاقلٍ، وفُعَلَةٌ: في معتلِّ لامٍ[١٨٥].

وأَفَاعِلُ: لأَفْعَلَ اسماً إلاّ أجْمَعَ وتابِعَهُ، أو وصفاً مذكرَ أَفْعَلَةٍ، أو لتفضيلٍ وفيه (أل)، أو مضافاً لا على نيّةِ (مِنْ)، وفُعُلٌ: له مذكّرُ فَعْلاءَ، ولعكسه(١٨٦).

وفُعَالَى: لفَعْلَى فَعْلَان، وعكسه(١٨٧).

وفَعَالِينَ: في نحو سرحان(١٨٨).

ويطّردُ مُمَاثَلَةُ فَعَالِلَ في كثيرٍ منَ الرّباعيِّ فما زادَ(١٨٩)، ووضعُ الجمعِ لاثْنينِ من شَيْئَينِ دونَ لَبْسٍ(١٩٠).

[أَبْنِيَةُ المَصادِرِ]

مصدرُ فَعَلَ، وفَعِلَ المُتعدّيَيْنِ: فَعْلٌ(١٩١).

وفَعُلَ أكثرُهُ فُعْلٌ، وجاءَ فَعَالةٌ(١٩٢).

وفَعَلَ اللازمُ: فُعُولٌ(١٩٣).

وفَعِلَ اللازمُ: فَعَلٌ مطلقاً(١٩٤).

وللّونِ: فُعْلَةٌ(١٩٥).

ولهُما(١٩٦) هياجاً، أو صوتاً، وانصرامَ وقتٍ، أو وسْماً /١٦ أ /: فِعَالٌ، وبتاءٍ ولايةٌ، وصناعةٌ(١٩٧).

ولصوتٍ وداءٍ: فُعَالٌ، وبتاءٍ لفَصْلَةٍ(١٩٨).

ولهيئةٍ: فِعْلَةٌ(١٩٩).

وتَطّردُ لمبالغةٍ: تَفْعَالٌ ،وفِعِّيْلَى(٢٠٠).

اسمُ المَصْدَرِ، وزمانٌ، ومكانُ: من مزيدٍ كاسْمِ مَفْعُولِهِ. ومن ثُلاثيٍّ مَفْعَلٌ إلا معتلَّ فاءٍ بواوٍ فمَفْعِلٌ فيهنَّ، أو منْ يَفْعِل فهو في الظّرفينِ(٢٠١).

ويُبْنَى من ثلاثيٍّ لمَكانٍ ممّا كَثُرَ فيه مَفْعَلَةٌ(٢٠٢).

ولآلةٍ: مِفْعَلٌ(٢٠٣).

ولفاعلٍ ممّا كَثُرَ منه: فُعَلَةٌ، وجاءَ لما كَثُرَ وقوعُ الفعلِ بِسَبَبِهِ: فُعْلَةٌ(٢٠٤).

المَقْصُورُ: مثْلُ: حَصَىً(٢٠٥)، ومَغْزَىً(٢٠٦)، وعَمَىً(٢٠٧)، وخَوْزَلَى(٢٠٨)، ومُسْتَدْعَىً(٢٠٩) وعُلَىً(٢١٠)، ودُجَىً(٢١١)، ولِحَىً(٢١٢)، وسُكَارَى(٢١٣)، وشُقّارَى(٢١٤)، وخِطّيْبَى(٢١٥)، وجَزْعَى(٢١٦)، وسَكْرَى(٢١٧)، وعُلْيَا(٢١٨)، ويكثرُ في فَعْلَى(٢١٩).

والمَمْدُودُ: مثْلُ: تَعْدَاءٍ(٢٢٠)، واسْتِدْعاءٍ(٢٢١)، وظِباءٍ(٢٢٢)، وأرْجَاءٍ(٢٢٣)، وسَقّاءٍ(٢٢٤)، ودُعاءٍ، ونِدَاءٍ(٢٢٥)، وكِسَاءٍ(٢٢٦)، وحَمْرَاءَ(٢٢٧)، وشُعَرَاءَ(٢٢٨)، وأَنْبِياءٍ(٢٢٩).

اسمُ الفاعِلِ: منْ (فَعَلَ) مطلقاً، و(فَعِلَ) مُتعدّياً: (فَاعِلٌ)، وقاصراً: (فَعِلٌ).وقد يغلبُ فيه في امتلاءٍ وضدّهِ: (فَعْلاءُ). وفي لونٍ، وعَيْبٍ ظاهرٍ: (أفْعَلُ)، ومنْ فَعَلَ: (فَعِيْلٌ)(٢٣٠).

واسْمُ المفعولِ :من ثلاثيٍّ: (مَفْعُولٌ)، ومنْ مزيدٍ: كَمُضارِعِهِ مفتوحٍ ما قبلَ الآخِرِ. واسْمُ الفاعِلِ منه: مَكْسُورُهُ، وكلاهُمَا أوّلُهُ ميمٌ مَضْمُومَةٌ[٢٣١] / ١٦ ب /.

القسمُ الثّاني منَ التّصْريفِ:

هو زيادةٌ، ونَقْصٌ، وبَدَلٌ، وقَلْبٌ:

فالاسْمُ والفعلُ كلاهُمَا مجرّدٌ ومَزيد.

فمجرّدُ الاسْمِ: ثلاثيٌّ، ورباعيٌّ، وخماسيٌّ.

فالثلاثيُّ: (فَعَلَ)، وبأيِّ حركةٍ حُرِّكَتْ عينُهُ أو فاؤُهُ، إلاّ (فُعِلاً وفِعْلاً) [٢٣٢].

والرباعيُّ: (فَعْلَلٌ)، و(فِعْلِلٌ)، و(فُعْلُلٌ)، و(فِعْلَلٌ)، و(فِعْلٌلٌ)، و(فِعَلٌّ) [٢٣٣].

والخماسيُّ: (فَعَلَّلٌ)، و(فُعَلَّلٌ)، و(فِعَلَّلٌ)، و(فَعْلَلِلٌ) [٢٣٤].

ومزيدُهُ نيفٌ وثلاثُمائةٍ وخمسونَ بناءً، وأكثرُ ما يبلغُ سبعةٌ[٢٣٥].

ومجرّدُ الفِعْلِ: ثلاثيٌّ، ورباعيٌّ :

فالثلاثيُّ: (فَعَلَ)، ومضارِعُهُ لمغالبةٍ (يَفْعُلُ) إلاّ إنْ اعتلَّ عيناً، أو لاماً بياءٍ، أو فاءً بواوٍ فـ(يَفْعِلُ). أو لغيرِ مُغالبةٍ، واعتلَّ فاءً بواوٍ فـ(يَفْعِلُ)، أو عيناً، أو لاماً فـ(يَفْعُلُ)، أو أحدَهُمَا بياءٍ مضاعَفاً لازماً فـ(يَفْعِلُ)، أو متعدّياً فـ(يَفْعُلُ)، أو غيرَ ذلكَ حَلَقِيَّ عينٍ، أو لامٍ فـ(يَفْعَلُ)، أو غيرَ حَلَقِيٍّ فـ(يَفْعِلُ)، أو (يَفْعُلُ).

و(فَعِلَ) مضارِعُهُ: (يَفْعَلُ).

و(فَعُلَ): (يَفْعُلُ) [٢٣٦].

والرباعيُّ: (فَعْلَلَ)، ومضارِعُهُ: (يُفَعْلِلُ).

ومزيدُهُ ثلاثونَ بناءً. وأكثرُ ما يبلغُ ستةٌ[٢٣٧].

التَّمْثِيْلُ[٢٣٨] :

تَقَابُلُ الأصُولِ بالفاءِ، والعينِ، واللّامِ مرتبةً، فإنْ لمْ تُغْنِ كُرِّرتِ اللّامُ.

ويُعَبّرُ عنِ الزّائدِ بلفظِهِ إلاّ المُبْدَلَ منْ / ١٧ أ / تاءِ الافْتِعالِ فبِها[٢٣٩]، والمُكَرّرَ للإلحاقِ فبالأصْلِيِّ قبلَهُ.

وإنْ كانَ في الموزونِ قَلْبٌ قُلِبَتِ الزّنَةُ[٢٤٠].

الزّيادَةُ :

(أهْوَى تِلْمِسَان) [٢٤١].

فالهمزةُ أوّلٌ زائدةٌ بعدَها ثلاثةُ أصولٍ، أو أحدُها محتملٌ إلاّ إنْ قامَ دليلٌ على الأصالةِ، وغيرُ أوّلٍ أصليةٌ إلاّ إنْ قامَ دليلٌ على الزيادةِ.

والميمُ كالهمزةِ.

والهاءُ تزادُ لبيانِ الحَرَكةِ.

والواوُ والياءُ والألفُ تزادُ، ومعها ثلاثةُ أصولٍ فصاعداً إلاّ في مضاعفٍ رباعيٍّ، أو معها ثلاثةٌ أحدُها محتمِلٌ غيرُ ميمٍ، أو همزةٍ، أو لينٍ.

التاءُ لمُضارَعَةٍ، وفي مُطَاوِعٍ، وتَفَاعُلٍ، وافْتِعَالٍ، واسْتِفْعَالٍ، و(أنْتَ) وفروعِهِنَّ، ولتأنيثٍ ساكنةٌ أو متحرّكةٌ.

اللّامُ في مُشارٍ.

السّينُ في الاسْتِفْعَالِ وفروعِهِ، وفي الوَقْفِ بعدَ كافِ المؤنّثِ في لغةٍ[٢٤٢].

النّونُ لمُضارعَةٍ، وفي انْفِعَالٍ وفروعِهِ، وتثنيةٍ، وجَمْعِ مُسَلّمٍ مذكّرٍ، وعلامةٌ للرّفعِ، ولتأكيدٍ، ووقايةٍ، وآخراً بعدَ ألفٍ زائدةٌ قبلَها أكثرُ من حرفينِ لا منْ بابِ (جَنْجَان) [٢٤٣]، وثالثةٌ ساكنةٌ ظاهرةٌ في خماسيٍّ.

النّقْصُ:

إدْغامٌ، وحَذْفٌ.

الإدْغامُ :

يجبُ في متقاربينِ – واوٍ وياءٍ – سكَنَ / ١٧ ب / سابقُهُما، وتقلبُ ياءً. وفي بناءٍ يبينُ التقاربُ[٢٤٤]، أو أحدهُما تاءُ تَفَاعُلٍ، وتَفَعُّلٍ، أو افْتَعَلَ.

ويجوزُ في مِثْلَيْنِ اعْتَلّا، وتحرّكَ الثّاني لغيرِ إعرابٍ متطرفاً، أو غيرَهُ قَبْلَ ألفٍ ممدودةٍ، أو ألفٍ ونونٍ زائدتينِ، أو تاءِ تأنيثٍ لاحقةٍ بناءَ جَمْعٍ.

ويجبُ إنْ لحقتْ مفرداً عوضاً منْ محذوفٍ، فإنْ صَحَا وسكنَ الثاني، ولم يتحرّكْ في حالٍ ما، فأدْغَمَ بعضُ البَكْرِيّينَ، أو تحرّكَ، فغيرُ الحجازيّينَ[٢٤٥]، أو تحرّكَ الثاني في فِعْلٍ، وليسَ أحدُهُمَا أوّلَ كلمةٍ، ولا تاءَ افْتَعَل، أو في اسمٍ ثلاثيٍّ ساكنِ الأوّلِ، أو متحرّكِهِ على (فَعِلٍ)، أو (فَعُلٍ)، أو أزْيَدَ، فيُدْغَمُ وجوباً، أو أحدُهُما تاءُ افْتَعَل، أو أوّلُ كلمةٍ، والثاني أصليٌّ فجوازاً[٢٤٦].

الحَذْفُ:

يطّردُ في حروفِ العلّةِ، وقد سبقَ حذفُها في أماكنَ.

وتُحذَفُ الألفُ إذا جامعتْ ساكناً غيرَ ألفِ تثنيةٍ، أو ألفٍ قبلَ تاءِ جمعٍ، أو اتصلَ بها تاءُ تأنيثٍ، أو واوُ جمعٍ، أو سكنَ ما بعدَها ؛ لتكلّمٍ أو خطابٍ.

وتُحْذَفُ الواوُ، والياءُ عَيْنَيْنِ في مَصْدَرِ جارٍ على فعلٍ مُعْتلٍّ، وإذا جامعها واوُ الجمعِ أو ياءُ المخاطبةِ.

وتُحْذَفُ الواوُ ساكنةً من حرفِ مضارعَةٍ مفتوحٍ، وكسرةٍ في اللفظِ أو فتحةٍ قياسُها الكسرُ، وفي مصدرِهما والأمرِ منهما.

وتُحْذَفُ الياءُ بعدَ كسرةٍ إنْ انْضَافَ / ١٨ أ / إليها ثلاثُ ياءاتٍ وجوباً، أو غيرَ كسرةٍ فجوازاً وإنْ انْضَافَ إليها في اسمٍ غيرِ جارٍ على فعلٍ، أولاهُما زائدةٌ[٢٤٧].

البَدَلُ:

حروفُهُ: (شَفَعْتُ لطوٍ زكيّ أجادَ همسَ نصٍ).

الشّينُ: من كافِ مؤنّثٍ.

والتّاءُ: منْ واوِ افْتِعَالٍ، وفروعِهِ، وفاؤُهُ واوٌ في لغةِ غيرِ الحجازِ.

الطّاءُ: من تاءٍ فيهِ، وفاؤُهُ مُطْبِقٌ.

الياءُ، والواوُ: من ألفٍ. والواوُ: من ياءٍ. والياءُ: من واوٍ، ويذكرُ ذلك في القلْبِ.

والواوُ: من همزةٍ مفردةٍ بعدَ واوٍ زيدَتْ لِمَدٍّ، وحركةُ ما قبلَها من جنسِها في كلمةٍ.

والياءُ: من همزةٍ بعدَ ياءٍ كذلكَ، أو بعدَ ياءِ تصغيرٍ، وإنْ لمْ تكنْ كذلكَ فالأحسنُ أنْ لا تُبْدَلَ منها الواوُ والياءُ، بلْ إذا قُصِدَ تخفيفٌ أُلقِيَتْ حركَتُها عليهما وحُذِفَتْ.

وتُبْدَلُ الواوُ منها[٢٤٨] مفتوحةً، أو ساكنةً بعد ضمّةٍ، أو طرفاً زائدةً لإلحاقٍ، أو بدلاً منْ أصلٍ بعدَ ألفٍ زائدةٍ في تثنيةٍ أو نسبٍ. ووجوباً منها تلي ألفَ جمعٍ متناهٍ بعدَها همزةٌ، أو تلي أخرى ساكنةً، أو مضمومةً بعدَ ضمٍّ، أو مفتوحةً بعدَ ضمٍّ أو فتحٍ.

وتُبْدَلُ الياءُ منها[٢٤٩] مفتوحةً، أو ساكنةً بعدَ كسرةٍ، ولا تلزمُ إلاّ والمكسورُ قبلَها همزةٌ، أو إنْ انْكسَرَتْ بعد أخرى.

الزّايُ: من صادٍ سبقتْ قافاً عندَ بعضِهم.

الكافُ: من تاءِ مخاطَبٍ / ١٨ ب /.

الهمزةُ: تبدلُ جوازاً من ألفٍ في الوقفِ، ووجوباً منها زائدةً بعدَ ألفِ جمعٍ أو تأنيثٍ.

ومن ياءٍ واوٍ بعدَ ألفٍ زائدةٍ طرفاً أو عيناً في اسمِ فاعلٍ لفعلٍ مُعْتَلُّها، أو زائدتينِ لمدٍّ في مفردٍ، ووقعتَا بعدَ ألفِ جمعٍ، أو لغيرِ مَدٍّ إنْ قَرُبَتَا منَ الطّرفِ لفظاً، أو نيّةً معتلّتينِ في موضعٍ ينبغي أنْ تُعَلّ فيهِ، وقيلَ: ألفُهُ ياءٌ أو واوٌ.

وجوازاً من واوٍ انْضَمّتْ، أو كلمةٍ، أو بعدَ ساكنٍ لا يُدْغَمُ فيها، أو قبلَهُ، أو كُسِرَت أوّلاً.

ووجوباً إن جامَعَتْها أخرى غيرُ مدّةٍ عارضةٍ.

الجيمُ: من ياءٍ مشدّدةٍ.

الألفُ: من ياءٍ، وواوٍ في القلبِ، وجوازاً من همزةٍ ساكنةٍ بعدَ مفتوحٍ لا يكونُ همزةً، فإنْ كانَهَا لَزِمَ القَلْبُ.

ومن نونٍ خفيفةٍ وقفاً على منصوبٍ منوّنٍ، وعلى فِعْلٍ لحقَهُ لتأكيدٍ، إنْ وليتْ فتحةً، وعلى إذن.

الدّالُ: من تاءِ افتعالٍ، وفروعِهِ، والفاءُ زايٌ.

والهاءُ: من تاءٍ، مثلُ: طلحةَ فصيحاً، وهِنْداتٍ قليلاً في الوقفِ.

الميمُ: من نونٍ ساكنةٍ عِنْدَ باءٍ.

الصّادُ: من سينٍ سبقَتْ قافاً، أو خاءً، أو طاءً، أو غيناً.

ما لمْ يُذْكَرْ من حروفِ البدلِ، والزيادةِ لا ينقاسُ[٢٥٠].

القَلْبُ :

يَخُصُّ حروفَ العلَّةِ.

فالألفُ: تقلبُ ياءً إنْ لقيتْ ساكناً لتثنيةٍ، أو قبلَ تاءِ جمعٍ، وواواً إنْ كانَ الساكنُ أولَ ياءي النّسبِ ما لم يجبْ حذفُها، / ١٩ أ / وهمزةً إنْ كانَ ألفَ جمعٍ متناهٍ، وإنْ لمْ تلحقْهُ فواواً مع ضمّةٍ ، وياءً مع كسرةٍ.

الواوُ ساكنةٌ بعدَ ضمّةٍ وقَبْلَ واوٍ قريبةٍ من طَرَفٍ في جمعٍ تُقْلَبُ هي والواوُ ياءينِ جوازاً، أو ياءٍ فياءً[٢٥١]، أو بعدَ كسرةٍ فياءً إنْ لمْ تُدْغَمْ.

أو متحرّكةً[٢٥٢] طرفاً بعدَ ساكنٍ واوِ فُعولٍ جمعاً فياءينِ، أو ياءٍ فياءً[٢٥٣]. أو متحركٍ[٢٥٤] بفتحةٍ فألفاً إنْ لمْ يلِ ألفَ اثنينِ. أو بكسرةٍ فياءً[٢٥٥]. أو بضمةٍ فياءً في اسمٍ[٢٥٦].

أو حشواً[٢٥٧] بين ساكنينِ قبلها ياءٌ غيرُ عارضةٍ فياءً[٢٥٨]، أو بينَ متحرّكينِ، وقبلَها فتحةٌ، فألفاً إلا في (فَعْلَان وفَعْلَى)[٢٥٩]، أو كسرةٌ فياءً في جَمْعٍ على (فِعَلٍ) اعتلتْ في مفردهِ[٢٦٠]، أو بينَ متحرّكٍ وساكنٍ متأخرٍ فياءً في (فَعَال) غيرِ مصدرٍ اعتلتْ في فعلِهِ[٢٦١]، أو جمعٍ سلمتْ في مفردهِ[٢٦٢]. أو متقدّمٍ فيقلبُ حرفاً من جنسِ الحركةِ المنقولةِ من عينِ فِعْلٍ[٢٦٣]، أو اسمٍ جارٍ عليه، أو موافقِهِ حركةً وسكوناً وعدداً، وزيادةً لا كزيادةِ فعلٍ لفظاً[٢٦٤].

الياءُ: ساكنةٌ بعدَ فتحةٍ تُقْلَبُ ألفاً في (يَفْعَلُ)، والفاءُ ياءٌ، أو ضمةٍ فواواً إنْ بَعُدَتْ من طَرَفٍ، ولمْ تَكُنْ عينَ (فُعْلَى) صفةً[٢٦٥]، أو متحركةً طرفاً يلي ساكناً فواواً في (فَعْلَى) [٢٦٦]، أو مضموماً آخرَ فعلٍ فواواً، أو مفتوحاً فيه وفي اسمٍ، فألفاً إلاّ / ١٩ ب / معَ ألفِ تثنيةٍ، أو واوِ جمعٍ، أو في فعلٍ ذي تاءِ تأنيثٍ[٢٦٧]. أو حشواً بينَ متحرّكَينِ[٢٦٨]، وقبلَها فتحةٌ فألفاً إلا في (فَعْلَى، وفَعْلَان)، أو ساكنينِ فواواً فيمنْ قالَ: ظَبَوِيٌّ[٢٦٩]، أو بينَ متحرّكٍ وساكنٍ متقدّمٍ فكالواو [إلاّ في فُعْلَى][٢٧٠].

الحروفُ تسعةٌ وعشرونَ :

يَجْمَعُها قولُكَ:

قَدْ غَشّني ذو عَثْرَةٍ لاحِظٌ مُصْطَخِبٌ ضَجَّ لسَكْتٍ أَزِف

وتزادُ فصيحاً[٢٧١]:

نونٌ خفيفةٌ.

وشينٌ كجيمٍ.

وهمزةٌ بينَ بينَ.

وصادٌ كزايٍ.

وألفُ تَفْخِيمٍ، وهي فاشيةٌ في الحجازِ.

وألفُ إمالةٍ وليستْ في الحجازِ بلْ هيَ في تميمٍ، وقَلّتْ في لغةِ غيرِهم.

ولها أسبابٌ تسعةٌ: إمالةٌ لكسرةٍ قبلَ ألفٍ وبعدَها، ولياءٍ، ولألفٍ منقلبةٍ عنها، ولألفٍ مشبّهةٍ بالمنقلبةِ، ولكسرةٍ تعرضُ في حالٍ ما، ولإمالةٍ، ولتشبيهِ بألفٍ مشبَّهَةٍ بالألفِ المنقلبةِ، ولفرقٍ بينَ اسمٍ وحرفٍ، ولكثرةِ استعمالٍ[٢٧٢].

أصلُ الرّاءِ التّفخيمِ، وترقّقُ وجوباً إنْ كُسِرَتْ عارضاً، أو لازماً، أو سَكَنَتْ وكُسِرَ ما قبلَها، وليسَ بعدَها مُسْتَعْلٍ مفتوحٌ. وفي مثلِ: (فِرْقٍ)، و(مِرْفَقٍ)، و(مَرْيَمَ) خلافٌ[٢٧٣].

وجوازاً إنْ انفتحتْ بعدَ كسرةٍ لازمةٍ، وليسَ بعدَها ضادٌ، ولا طاءٌ، ولا قافٌ / ٢٠ أ /، ولا راءٌ أخرى، أو بعدَ ساكنٍ غيرِ ياءٍ قبلَه كسرةٌ، وليسَ بِمُطبَقٍ، ولا بعدَها مُسْتَعْلٍ، ولا راءٌ بعدَ ألفٍ، والكلمةُ عربيّةٌ، أو بعدَ ياءٍ ساكنةٍ لينٍ، أو مَدٍّ ولينٍ، أو انضمّتْ بعدَ كسرةٍ لازمةٍ، أو ياءٍ ساكنةٍ، أو ساكنٍ غيرِ ياءٍ قبلَه كسرةٌ لازمةٌ.

والوقْفُ على الرّاءِ بالتّفخيمِ إلاّ إنْ انفتحتْ طرفاً غيرَ منوّنةٍ بعدَ كسرةٍ أو ياءٍ بحَائِلٍ، أو يليانِها، أو انكسرتْ طرفاً بعدَ فتحةٍ، أو ضمةٍ، أو ياءٍ، أو كسرةٍ.

فإنْ انضمتْ طرفاً، ووليتها كسرةٌ لازمةٌ، أو ياءٌ ساكنةٌ فَمُرقّقٍ مطلقاً. ومُرَقّقٌ إنْ أسْكَنَ أو أَشَمَّ، مُفَخَّمٌ إنْ رَامَ[٢٧٤].

أصلُ اللّامِ الفتحُ، وتفخّمُ وجوباً في اسمِ اللهِ تعالى إنْ تقدّمَها فتحٌ، أو ضمٌّ، وجوازاً إنْ انفتحتْ أو انضمّتْ بعدَ مُطْبَقٍ، أو بينَ خاءٍ وطاءٍ، أو خاءٍ وصادٍ، أو تاءٍ وطاءٍ، أو غينٍ وظاءٍ[٢٧٥].

مخارجُ الحروفِ:

المشهورُ أنها ستّةَ عشرَ.

فللحَلْقِ ثلاثةُ مخارجَ، وسبعةُ أحرفٍ.

وللّسانِ عشَرَةٌ، وثمانيةَ عشرَ.

وللشّفةِ اثنانِ، وأربعةٌ.

وللخَيْشُومِ واحدٌ، وواحد.

وهي بالنسبةِ إلى الصّفاتِ في المشهورِ ستّةَ عشرَ، وهي المؤثرةُ في الإدغامِ، فمهموسٌ ومجهورٌ، وشديدٌ ورِخْوٌ، ومُطْبِقٌ ومُنْفَتِحٌ، ومُسْتَعْلٍ ومُسْتَفِلٍ، وهنَّ متقابلاتٌ.

ولينٌ، وصَفِيريٌّ / ٢٠ ب /، ومُتَفَشٍّ، ومُسْتَطِيلٌ، ومُكَرّرٌ، ومُنْحَرِفٌ، وغَنّةٌ، وهاوٍ.

وزيدَ مُتَقَلْقِلٌ، وراجِعٌ، و هوائِيٌّ، وخَفِيٌّ، ومُشْرَبٌ، ومُصْمِتٌ، وزائدٌ، ومُذَبْذَبٌ، وأصْلِيٌّ، ومُبْدَلٌ، ومَعْلُولٌ، ومُفَخَّمٌ، وأمَاليٌّ، وجَرْسِيٌّ، ومَهْتُوفٌ، ومُتّصِلٌ، وحَلَقِيٌّ، وأصَمُّ، وشَجَرِيٌّ، وأسَلِيٌّ، ونَطْعِيٌّ، ولَثَوِيٌّ، وشَفَهِيٌّ، وجَوْفِيٌّ، ولَهَوِيٌّ، ومُذْلَقٌ، ولا توجدُ كلمةٌ خماسيّةٌ عربيّةٌ إلاّ وفيها مُذْلَقٌ[٢٧٦].

بابٌ :

الحرفُ: مُعْمَلٌ، ومُهْمَلٌ.

المُعْمَلُ: جارٌّ، أو ناصبٌ، أو جازمٌ، أو ناصبٌ ورافعٌ، أو جارٌّ ورافعٌ[٢٧٧].

والمُهْمَلُ: مُقابِلُهُ.

وألقابُ الحروفِ:

عطفٌ، ونداءٌ، وتحضيضٌ، وتنبيهٌ، وردعٌ، وتنفيسٌ، وجوابٌ، واستفهامٌ، وتوقّعٌ، وإنكارٌ، وتِذْكارٌ، وتعريفٌ، واستثناءٌ، وفصلٌ، وتفسيرٌ، وتفصيلٌ، وبمعنى معَ، ونفيٌ، ونهيٌ، وأمرٌ، وشرطٌ، وزيادةٌ، وتأنيثٌ، وتأكيدٌ، ونُدْبَةٌ، وخطابٌ، وتعجّبٌ، وتشبيهٌ، وتمنٍّ، وتَرَجٍّ، واستدراكٌ، وغايةٌ، وتقليلٌ، وابتداءٌ، وعِوَضٌ، وتحقيقٌ، وإضرابٌ، ودعاءٌ، وكفٌّ، وتهيئةٌ، وإباحةٌ، وتخييرٌ، وإبهامٌ، وشكٌّ، وتسويةٌ، وتعديةٌ، وتعليلٌ، ومصدرٌ، وتقريرٌ، وتوبيخٌ، وإيجابٌ، وعرضٌ، ووجوبٌ لوجوبٍ، وامتناعٌ لامتناعٍ، وامتناعٌ لوجودٍ[٢٧٨].

بابٌ :

الشّعرُ، والسّجعُ يجوزُ فيهما في الضّرورةِ / ٢١ أ / ما لا يجوزُ في غيرِهما.

والضّرائرُ: زيادةٌ، وحذفٌ، وبدلٌ، وتقديمٌ، وتأخيرٌ.

الزيادةُ لحركةٍ في عينِ ساكنةٍ لإتباعٍ، أوفكٌّ مُدْغَمٍ، أو إعرابٍ معتلٍّ كصحيحٍ.

ولِحَرْفٍ كتنوينِ ما لا ينصرفُ مطلقاً إلّا ما آخرُهُ ألفٌ، ومنادًى مضمومٍ، وحرفٍ لاحقٍ قافيةً مطلقةً، وتنوينٍ مُبْدَلٍ منه، وهمزةِ قطعٍ حشواً أصلُها الوصلُ، وفي الوصلِ لأحدِ مُدْغَمَيْنِ، ولاحقٍ لبيانِ حركةٍ، وبابُهما الوقفُ.

الحَذْفُ لحركةِ إعرابٍ، أو تاءِ تأنيثٍ، أو ضميرٍ، أو منقوصٍ نصباً، أو مجزومٍ بحذفٍ.

ولحرفٍ: كنونِ (مِنْ)، (ولَكِنْ) ؛ لالتقاءِ السّاكنينِ، وياءِ منقوصٍ مضافٍ أو بأل، وهمزةِ ممدودٍ مطلقاً، ومعتلٍّ اجْتُزِئَ بحركةٍ عنهُ، وصلةِ ضميرٍ مذكّرٍ غائبٍ ولِيَ متحرّكاً، وواوِ هو، وياءِ هي، ونونٍ خفيفةٍ بعد فتحةٍ، وفاءٍ في جملةٍ اسميّةٍ جوابِ شرطٍ، ونونِ علامةِ رفعٍ، وفي قافيةٍ لأحدِ مُدْغَمَينِ، ولترخيمٍ في غيرِ نداءٍ.

ولكلمةٍ ياءُ إضافةٍ في قافيةٍ، ومضافٌ لا دليلَ عليه في الجملةِ الّتي هو فيها، وموصوفٌ حيثُ لا يُحْذَفُ في الكلامِ، وضميرُ نصبٍ من عاملٍ ثانٍ إذا أعْمِلَ الأوّلُ، ومسوّغُ عطفٍ على ضميرِ جرٍّ، أو رفعٍ متّصلٍ.

البدلُ أنْ يُسْتَعْمَلَ للشيءِ مجازاً ما لا يكونُ إلّا لغيرِهِ، وأنْ تأتيَ في قافيةٍ / ٢١ ب / بحرفينِ متقاربينِ مخرجاً، ووضعُ (مهما) موضعَ (ما) الاستفهاميّةِ، وقلبُ الإعرابِ.

التّقديمُ، والتأخيرُ: منهُ الفصلُ بينَ متضايفينِ بظرفٍ أو مجرورٍ، وبين نعتٍ ومنعوتٍ بمعطوفٍ، أو مجرورٍ غيرِ نعتٍ. وما لمْ يذكرْ منَ الضّرائرِ لا ينقاسُ[٢٧٩].

تمّتْ (غَايَةُ الإحْسَانِ في عِلْمِ اللّسَانِ).

وكتَبَها بخطّهِ أبو حَيّانَ مصنّفُها، عفا اللهُ عنه. وكانَ الفراغُ من تصنيفها يومَ الأحدِ حادي عشرَ رمضانَ المُعظّمِ منْ سنةِ تسعٍ وثمانينَ وستّمائةٍ، بالقاهرةِ المحروسةِ منْ ديارِ مصرَ، حرسَها اللهُ.

الهوامش

[1] – ينظر: بغية الوعاة: ٢٨١/١، وشذرات الذهب: ١٤٥/٦.

[2] – ينظر: طبقات الشافعية: ٢٧٨/٩ ،والدرر الكامنة: ٧٠/٥.

[3] – بغية الوعاة: ٢٨١/١.

[4] – ينظر: البداية والنهاية: ٣٣/١٤.

[5] – ينظر: البحر المحيط: ٣/١.

[6] – لمعرفة مفصلة بمؤلفاته وشيوخه وتلاميذه ينظر المصادر الآتية: معرفة القراء الكبار: ٧٢٣، ونفح الطيب: ٥٣٨/٢، وطبقات المفسرين :٢٨٦/٢، وغاية النهاية: ٢٨٥/٢، والنجوم الزاهرة: ١١٢/١٠، وأبو حيان النحوي.

[7] – ينظر: نفح الطيب: ٥٣٨/٢، والدرر الكامنة: ٧٦/٥.

[8] – مما يخص الإفراد: معرفة التصغير، والتكسير، والتثنية، والجمع... ومما يخص التركيب معرفة الفاعلية والمفعولية والإضافة وغير ذلك. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٣٢.

[9] – أي منويّ مع القول، وهو الضمير المستتر فيه، فإنه ليس بلفظ ولا قول، و لكنه منويّ مع القول، نحو قولك: اضرب، فاضرب مركب من الفعل الذي هو اضرب، ومن الاسم الذي هو فاعل مستكن في الفعل. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٣٢.

[10] – احتراز عن الإسناد اللفظي فإنه يسند للاسم والفعل والحرف، نحو: (زيد) ثلاثي، و(ضرب) ثلاثي، و(إلى) ثلاثي. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان:٣٣.

[11] – إذ بعض الأسماء لا يسند لمدلولها بلفظه بل يسند إلى مرادفه، نحو: سبحان الله، فهي كلمة دالة على التنزيه لا يسند لمدلول لفظها بل لمرادفه، وهو التنزيه، فنقول: تنزيه الله واجب، ولا نقول: سبحان الله واجب. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٣٣.

[12] – من (ظ)، والمطبوع، وفي الأصل: ومنه: خبر، وإنشاء. وسبب اختيار المؤلف لهذا التقسيم مع وجود تقسيمات أخرى بينه في شرحه فقال: ((قسم النحويون الكلام إلى عدة أقسام أختار منها هذا. ودليل حصرها في الثلاثة أن النسبة الإسنادية إما أن يتحد قيامها بالذهن وزمان إفادتها أو لا، إن اتحد فهو الإنشاء، وإن لم يتحد فإما أن يكون على جهة الاقتضاء أو لا، إن كانت فهي الطلب سواء أكان اقتضاء وجود أم اقتضاء عدم، وإن لا فهي الخبر)). النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٣٤.

[13] – ليدخل فيه الأمثلة الخمسة، فإنها تعرب بالنون، وهي ليست من آخر الفعل بل هي كآخره. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٣٤.

[14] – أي (ياء) المتكلم، فهي عندئذ معربة بحركات مقدرة على ما قبل الياء على الأصح. ينظر: التصريح بمضمون التوضيح: ٢١٦/١.

[15] – قال المرادي: ((والتحقيق أن الحذف عند الجازم لا به)) توضيح المقاصد والمسالك:٨٠/١. ونسب هذا الرأي لسيبويه، قال الصبان: ((ومذهب سيبويه أن الجازم حذف الحركة المقدرة، وحرف العلة حذف عن الجازم لا به فرقاً بين صورة المجزوم والمرفوع)). حاشية الصبان: ١٦٢/١. وما في الكتاب لا يؤيد هذا التفصيل الذي ذكره الصبان، بل يحتمل غيره احتمالاً راجحاً إن لم يكن نصا فيه، جاء في الكتاب: ((واعلم أن الآخر إذا كان يسكن في

الرفع حذف في الجزم ؛ لئلا يكون الجزم بمنزلة الرفع، فحذفوا كما حذفوا الحركة ونون الاثنين والجميع. وذلك قولك: لم يرم، ولم يغز ولم يخش، وهو في الرفع ساكن الآخر، تقول: هو يرمي، ويغزو ويخشى)) الكتاب: ٢٣/١. فنص الكتاب يشير إلى أن الآخر يحذف في الجزم، فهو علامة المجزوم المعتل، كما أن حذف الحركة وحذف النون علامة له، أما التقدير الذي ذكره الصبان ونسبه لسيبويه فهو أشبه بتقديرات المتأخرين وتأويلاتهم وأقيستهم المنطقية.

[١٦] – نحو أن تقول لمن قال: قام زيدٌ، من زيدٌ، ولمن قال: رأيت زيداً، من زيداً، ولمن قال: مررت بزيد، من زيدٍ. فمن مبتدأ، وزيدٌ، وزيداً، وزيدٍ خبره وتقدر الحركات في الدال ولا تظهر عليه لاشتغال المحل بحركة الحكاية، والضمة في حالة الرفع للحكاية أيضا لا للإعراب، وهو الأقيس. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٤٠، وهمع الهوامع: ١٧٨/١.

[١٧] – يقصد بالمركب هنا المركب المزجي، نحو: معدي كرب، وللعرب في إعرابه ثلاث مذاهب: البناء، وإعراب ما لا ينصرف، وإعراب المضاف والمضاف إليه، أي: يخفض العجز أبداً وتجري على الصدر وجوه الإعراب إلا أن الفتحة كغيرها لا تظهر في نحو: معدي كرب، وقالي قلا، وإن كانت تظهر على الياء في غيرها لثقله بالتركيب. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان :٤١، وهمع الهوامع: ١٨٠/١، وحاشية الخضري: ١١٩/١-١٢٠.

[١٨] – يشير إلى الفعل المسند إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة المؤكد بالنون الخفيفة، نحو: هل تضربُن يا قوم، وهل تضربن يا هند، فإنا تقول: إذا وقفنا عليهما: هل تضربون، وهل تضربين برد الواو والياء ونون الرفع، لزوال سبب الحذف ؛ لأن نون التوكيد الخفيفة تحذف في الوقف. ينظر: شرح الأشموني: ١٢٧٧/٣.

[١٩] – مثاله في المصدر: سبحان، وبرة. ومثاله في غير المصدر أسامة، وثعالة. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٤٣.

[٢٠] – نص المؤلف في شرحه على الغاية على أن الجملة التعجبية خبرية، ولكنها لا تقع صلة للموصول ؛ لأن التعجب لا يكون إلا من خفي السبب، والصلة توضح الموصول فتنافيا. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٤٩.

[٢١] – يشير إلى الجمل الخبرية التي دخلها حرف أحوجها إلى كلام قبلها، مثل: قام الذي حتى أبوه خارج، فصلة الذي محتاجة إلى كلام سابق بسبب الحرف الذي دخلها. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٤٩.

[٢٢] – أي أن يكون الظاهر الموجود في الصلة هو الاسم المخبر عنه، مثل ما أنشده الكسائي:

فيا رب ليلي أنت في كل موطن وأنت الذي في رحمة الله أطمع

أراد: وأنت الذي في رحمته أطمع، فاستغنى بالظاهر عن الضمير. ينظر: شرح التسهيل: ٢١١/١-٢١٢.

[٢٣] – وقد أجاز ذلك الكوفيون. ينظر: أوضح المسالك: ٣٣٧/١، وشرح ابن عقيل: ٤٢٣/١، والمقاصد الشافية: ٢/ ٥٤٦، وشرح الأشموني: ٥٢٦/٢، وحاشية الصبان: ٥٢٦/٢.

[٢٤] – أجاز حذفه الكسائي من الكوفيين، وتابعه على ذلك السهيلي وابن مضاء. ينظر: شرح شذور الذهب: ١٦٦ ،والمقاصد الشافية: ٥٥٠/٢، وهمع الهوامع: ٥١٢/١.

[٢٥] – من (ظ)، والمطبوع. والمقصود: أن صيغة الفعل المبني للمفعول ليست صيغة مستقلة، وإنما هي فرع عن صيغة الفعل المبني للفاعل ومغيرة عنها. ومذهب الكوفيين والمبرد أنها مستقلة بنفسها غير مغيرة عن صيغة المبني للفاعل، وقد نسب هذا لسيبويه أيضاً. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية

الإحسان: ٥٧.

[٢٦] – نحو: زيدٌ أخوك، فزيد وأخوك يدلان على معنى واحد فقد اتفقا في المعنى واختلاف في اللفظ، وشبهه نحو: أبو يوسف أبو حنيفة، أي كأبي حنيفة، ففيه تشبه مقدر. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٥٨.

[٢٧] – إنما قال: صيغة ضمير، ولم يقل: (ضمير) ؛ لأنه يرى أن ضمير الفصل حرف لا اسم ؛ لأنه لا موضع له من الإعراب، ولو كان اسما لكان له موضع من الإعراب. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٦٠.

[٢٨] – فلا يقال: ظننت زيداً نفسه هو أفضل منك استغناء بالتأكيد عن هو ؛ فكلامها بمعنى واحد. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٦١.

[٢٩] – هذا العنوان ساقط من النسختين المخطوطتين، وأثبته اعتماداً على المطبوع. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٦٢.

[٣٠] – في المطبوع: وإذا جاز العامل في متعلق المبتدأ إن سلط على المبتدأ، وفيه اضطراب. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٦٢.

[٣١] – يعني به الرابط ؛ لأن المعطوفَ على جهة الخبريّة خبرٌ، فلا بدّ له من رابطٍ بالمبتدأ، فإذا قلت: زيدٌ ضربته وعمراً كلّمته، فلا بد للثانية من رابط يربطها بالمبتدأ، فتقول: في داره أو من أجله. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٦٣.

[٣٢] – من (ظ). وفي الأصل: بياض. وهذا القيد إنما نحتاج إليه إذا فسرنا قولهم: ذات وجهين بأنه كبرى وصغرى، أما إذا فسرنا ذات الوجهين بأنها الاسمية الصدر الفعلية العجز فلا نحتاج إليه. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٦٥.

[٣٣] – تحرز من التي مضارعها (يزول) فإنها لا تكون إلا تامة. وقد حكى الكسائيّ في مضارع (زال) الناقصة (يزيل). ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٦٥.

[٣٤] – شرط في المبتدأ الذي ترفع كان وأخواتها ثلاثة شروط: الأول: أن يكون جائز الابتداء، وتحرز بذلك عن واجب الابتداء نحو: أيمن الله فلا تدخل عليه النواسخ. الثاني: أن يكون مثبتاً، تحرز من أن يكون محذوفاً كالمقطوع إلى الرفع في قولنا: مررت بزيد العالمُ، فالعالم خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو) ولا تدخل عليه كان. الثالث: أن لا يكون واجب التصدير، تحرز من مثل: أيٌّ يقم أقم معه، فأي شرط وهو واجب التصدير فلا تدخل عليه النواسخ. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٦٧.

[٣٥] – فإذا كانت الجملة طلبية، لم تقع خبراً لكان وأخواتها، للمخالفة بين معاني النواسخ ومعاني الطلب. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٦٨.

[٣٦] – فلا تقول: صار زيدٌ قام، لتناقض المعنى. وقد سمع من العرب: ليس خلق الله مثله، ففي ليس اسمها ضمير الأمر والشأن، والجملة المصدرة بالماضي خبر لها. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٦٨.

[٣٧] – لتناقض المعاني، فإن أين للسؤال عن المكان، وهذا يقتضي إثباته، والنواسخ المسبوقة بالنفي تقتضي نفيه.

[٣٨] – أطلق على الأفعال كلها (أفعال المقاربة) مع أن الكثير منها ليس للمقاربة، وذلك اقتداء بما سار عليه النحاة قبله. وأحسب أن اختيارهم لهذا الإطلاق قد جاء لتوسط المقاربة من جهة المعنى في الوجود بين النوعين الآخرين، فمقاربة الفعل سابقة للشروع فيه، ورجاؤه يسبق بطبيعة الحال مقاربته، فالمقاربة متوسطة بين الرجاء والشروع.

[٣٩] – زاد أبو حيان في تعداد أفعال الشروع والمقاربة في هذا المتن، فالمشهور المتداول في كتب النحاة أن أفعال الشروع خمسة: أنشأ، وطفق، وجعل، وأخذ، وعلق، وأفعال المقاربة ثلاثة: كاد ،وكرب، وأوشك، ينظر: شرح الأشموني: ٣٩٩/١، وقد تابع أبو حيان ابن مالك في الزيادة في أفعال المقاربة، وزاد عليه في أفعال الشروع. ينظر: شرح التسهيل: ٣٨٩/١. وأحسب أن معنى الفعل هو الأساس الذي اعتمده أبو حيان ومن سبقه أو جاء بعده من النحاة في إدخال ما زادوه من الأفعال في هذين البابين، فكل فعل أدى معنى فعل من هذه الأفعال عمل عمله ؛ لذا أوصل بعضهم أفعال الشروع إلى نيف وعشرين فعلا. ينظر: التصريح بمضمون التوضيح: ٦٧٦/١.

[٤٠] – فاسم الاستفهام يقع خبراً لكان، فتقول: أين كان زيدٌ، ولا يقع خبراً لـ(إن) وأخواتها، فلا تقول: أبن إن زيداً. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٨٢.

[٤١] – أي ما يماثل اسم الفاعل من أمثلة المبالغة، وهي: فعّال، ومفعال، وفعول، وفعيل، وفَعِل.وإعمال الخمسة مذهب سيبويه خلافاً لأكثر البصريين في منع إعمال فعيل، وفَعِل، وللكوفيين في منع إعمال جميعها. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٩٢.

[٤٢] – (سمع) إن دخلت على صوت تعدت إلى واحد كسائر أفعال الحواس، وإن دخلت على عين ففيها خلاف، ومنه: سمعت زيداً يتكلم، فزيد مفعول أول، وجملة (يتكلم) في موضع المفعول الثاني، وهي عند المخالف في موضع الحال. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٩٠.

[٤٣] – الاقتصار: حذف الشيء لغير دليل، نحو: ضربت، ولا تذكر المضروب، ولا دليل على حذفه. والاختصار حذف للدليل عليه، نحو ضربت، في جواب من قال: هل ضربت زيداً ؟ ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان :٩١. وأرى أن الغرض من الحذف اقتصاراً هو إثبات الحدث فحسب دون النظر إلى من وقع عليه، لنكتة يقتضيها المقام.ينظر: معاني النحو: ٨٢/٢.

[٤٤] – ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٤٤٠/١، وشرح الجمل الكبير: ٥٦٥/١،وشرح الرضي على الكافية: ٣٨٥/٤.

[٤٥] – ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٤٤٩/١، والإرشاد إلى علم الإعراب: ١٩٦.

[٤٦] – المشهور في كتب النحو بعنوان (التنازع في العمل). ينظر: شرح التسهيل: ١٦٤/٢، وتوضيح المقاصد والمسالك: ٢٧٢/١.

[٤٧] – الصفة المشبهة إنما علمت لتشبيهها باسم الفاعل لذا قصر الفرع عن رتبة الأصل في العمل فلم يعمل إلا بالسببي، ولم يعمل إلا في الحال فلا يعمل ماضيا ولا مستقبلا. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٩٧.

[٤٨] – وجه الشبه حينئذ بين اسم الفاعل والوصف المشبه به أنهما يتحملان الضمير، وإذا كان الوصف رافعاً للظاهر لم يكن عندئذ مشبها باسم الفاعل بل بالفعل. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٩٧.

[٤٩] – للصفة المشبه مع معمولها من حيث التعريف والتنكير، ومن حيث إعراب المعمول صور كثيرة، متفاوتة بين الحسن والضعف والقبح، أوصلها بعضهم إلى اثنتين وسبعين صورة، فمن أراد تفاصيلها فليرجع إلى مظانها. ينظر: شرح ابن عقيل: ١٣٦/٢، وشرح الأشموني: ٩٥٦/٣.

[٥٠] – قوله: (بالأصالة) تحرز من اسم الفاعل، فإنه اسم دال على معنى قائم بالفاعل لا بالأصالة بل لكونه مشتقاً من المصدر. ينظر :النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٩٧.

[٥١] – قوله: (منهما) الضمير عائد على المصدر والظرف، كما بين المؤلف في شرحه. ينظر :النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٩٨.

[٥٢] – مبهم المصدر: ضربت ضرباً، ومختصه: ضرباً شديداً، ومبهم ظرف الزمان، نحو: متى جئت، ومختصه جئت يوم الجمعة. ومبهم ظرف المكان: أين

زيد ؟ ومختصه: عندك. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٩٨.

[٥٣] – التصرف: استعمال الاسم بوجوه الإعراب، والانصراف: أن يدخله الجر والتوين أو ما عقبهما من الألف واللام والإضافة. مثال المتصرف غير المنصرف في المصدر: ما أنث بألف التأنيث كرجعى، فيتصرف لاستعماله مرفوعا ومنصوبا ومجرورا، ولا ينصرف للتأنيث اللازم. ومثاله في ظرف الزمان: غدوة وبكرة علمين، فلا ينصرفان للتأنيث والعلمية، ويتصرفان. ومثاله في ظرف المكان: ما كان صفة في الأصل لمكان على وزن (أفعل) نحو: أسفل وأعلى، فلا ينصرفان للصفة ووزن الفعل، ويتصرفان لخروجهما عن الظرفية.

وعكسه: أي: منصرف لا متصرف: مثاله في المصدر: لبيك وسعديك، فلا يتصرفان للزومهما المصدرية، وينصرفان لأن فيهما ما عاقب التنوين، وهو الإضافة. ومثاله في ظرف الزمان: ضحًى وبكرًى من يوم بعينه، فينصرفان لوجود التنوين، ولا يتصرفان للزومهما للظرفية. ومثاله في ظرف المكان: حذاءك وتلقاءك، فينصرفان لإضافتهما، ولا يتصرفان للزومهما الظرفية. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٨٩-٩٩.

[٥٤] – مثال المتصرف المنصرف في المصدر: ضربت ضرباً، وفي ظرف الزمان: صمت يوماً، وفي ظرف المكان: دخلت المسجد. ومثال عكسه في المصدر: سبحانَ علماً فإنه غير متصرف للزومه المصدرية، وغير منصرف للعلمية وزيادة الألف والنون. ومثاله في ظرف الزمان: سحر معيناً، فلا يتصرف للزومه الظرفية، ولا ينصرف للعدل والعلمية. ينظر :النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٩٨.

[٥٥] – استثناء من العكس، إذا لم يوجد ظرف مكان عادم انصراف وتصرف معاً. ينظر :النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٩٨.

[٥٦] – نحو قوله تعالى: ((ولا تعثوا في الأرض مفسدين))(البقرة ٦٠). ينظر :النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٩٩.

[٥٧] – نحو: قام زيد عندك، وجاء زيد بثيابه. أما الظرف والمجرور الناقص فلا يصلحان، فلا يصح أن تقول: هذا زيد اليوم، ولا فيك. ينظر :النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ١٠٠.

[٥٨] – أي يشترط فيها ما يشترط فيها إذا كانت صلة من كونها خبرية لا تعجبية ولا مستدعية كلاماً قبلها. ينظر :النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ١٠٠.

[٥٩] – أي: وإن لم تعر الجملة من الضمير اختيرت الواو، نحو: جاء زيد ويده على رأسه، وجاء زيد ولم يركض فرسه، ويجوز خلوهما من الواو. ينظر :النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ١٠٠-١٠١.

[٦٠] – النقل إما من فاعل، نحو: تصبب زيد عرقاً، أو من مفعول، نحو: قوله تعالى: ((وفجرنا الأرض عيوناً))، أو من مضاف، نحو: زيد أحسن وجها من عمرو، والتقدير: وجه زيد أحسن من وجه عمرو. وعلى هذا فالقسمان الأولان يرجعان إلى النقل من المضاف ؛ لأن أصلهما: تصبب عرق زيد، وفجرنا عيون الأرض، وفي الحقيقة المتصف بهذه الأوصاف إنما هو المضاف، فإذن النقل إنما هو من المضاف. ينظر :النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ١٠١.

[٦١] – نحو: فالنون نحو: عشرون رجلاً، والتنوين نحو: رطلٌ زيتاً، والإضافة، نحو: لله دره فارساً. ينظر :النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ١٠٢.

[٦٢] – هذا للفرق بين الواو العاطفة وبين واو (مع) ؛ لأنك إذا قلت: تساوى الماءُ والخشبةَ، فمعناه: ساوى الماءُ الخشبةَ، وإذا قلت: قام زيدٌ وعمروٌ، فيحتمل أن يكون قيام عمروٍ متسبباً عن قيام زيد، ويحتمل أن يكون مستقلاً، فإذا نصبت تعين الأول، وكأنك قلت :أقام زيدٌ عمراً. ينظر :النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ١٠٢.

[٦٣] – مثل المؤلف في الشرح له بقولهم: ما زاد إلا ما نقص، وما مصدرية ،وتقديره: ما زاد إلا النقص، فالنقص لا يجوز أن يتوجه عليه (زاد). ينظر :النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ١٠٨.

[٦٤] – بيان ذلك: الفرعية الأولى: أن (لا) فرع مشبهة في العمل بـ(إنّ). والفرعية الثانية: أن (إنّ) فرع، وهي مشبهة في العمل بالفعل. والفرعية الثالثة: أن تقديم منصوب الفعل على مرفوعه فرع عن تقديم مرفوعه على منصوبه. ينظر :النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ١٠٨.

[٦٥] – اسم ممطول: طال بإضافة أو صلة، والثاني هو المقصود في هذا الموضع. وقد استعمله سيبويه فيما طال من الأسماء، نحو: يا ثلاثة وثلاثين، ويا ضاربا رجلا. ينظر :الكتاب: ٢٢٨/٢، ولسان العرب: (مطل).

[٦٦] – ويعني بالمفرد قسيم المضاف والممطول، وهكذا الاصطلاح في المفرد في هذا الباب، وفي باب النداء. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ١٠٩.

[٦٧] – يجوز في جمع المؤنث السالم الواقع اسما لـ(لا) النافية للجنس الفتح والكسر، فكلاهما مسموع عن العرب. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ١٠٩.

[٦٨] – هو الشبيه بالمضاف، وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه، ويسمى مطوّلا وممطولاً أي ممدوداً، وقد سبق الثاني قريباً، ويطول الاسم بأمور منها: التعلق، أو العمل، أو العطف، نحو: يا رؤوفا بالمساكين، ويا طالعا جبلاً، ويا ثلاثة وثلاثين. ينظر: شرح ابن عقيل: ٣٦٢/١-٣٦٣.

[٦٩] – فيجوز في تابعه أي يرفع مراعاة للضم المقدر فيه ؛ إذ يقدر له بناء جديد على الضم بسبب النداء، ويجوز أن ينصب مراعاة للمحل نحو: يا هذا العاقلُ والعاقلَ. ينظر: شرح ابن عقيل: ٢٣٧/١.

[٧٠] – ما يكون وصلة لنداء ما فيه (أل) أمران: (أي) أو اسم الإشارة مثل (هذا)، ولكن (أي) يمكن أن توصف باسم إشارة أيضاً، فيتحصل من ذلك ما ذكره المصنف، نحو: يا أيها الرجل، ويا هذا الرجل، ويا أيها ذاك الرجل. ينظر: حاشية الخضري :٦٤٥/٢-٦٥٥.

[٧١] – وذلك نحو: يا تميمُ تميمَ عديّ. إذ يجوز في (تميم) الأول الضم، وينصب الثاني، ولنصبه أوجه خمسة ذكر منها المؤلف ثلاثة، وهي: ١-البدل ٢-عطف البيان ٣-النداء المستأنف بحذف حرف النداء ٤-التوكيد ٥-إضمار فعل مناسب.

ويجوز أيضاً في (تميم) الأول النصب، وفي توجيه نصبه مذهبان: الأول: مذهب سيبويه ،وهو ما ذكره المصنف أن يكون مضافاً لما بعد (تميم) الثاني، ولفظ (تميم) الثاني مقحم بين المضاف والمضاف إليه. والثاني: مذهب المبرد فله في هذا التركيب تفسيران الأول ما ذهب إليه سيبويه، والثاني أنه مضاف إلى محذوف مثل ما أضيف له الثاني، والتقدير: يا تميم عدي تميم عدي، فحذف (عدي) الأول لدلالة الثاني عليه. ينظر: الكتاب: ٢٠٥/٢-٢٠٦، والمقتضب: ٢٢٧/٤، وشرح ابن عقيل: ٢٤٨/٢.

[٧٢] – أي: (ياء) المتكلم. ينظر: شرح الأشموني: ١١٧٧/٣.

[٧٣] – وزاد عليها بعضهم: لؤمان، ونومان. ينظر: همع الهوامع: ٤٥/٢.

[٧٤] – قال السيوطي: ((والذي سمع منه ستة ألفاظ: مكرمان للعزيز المكرم، وملأمان، ومخبثان، وملكعان، ومطيبان، ومكذيان، وذكر بعض المغاربة أنه منقاس، وأنه يقال في المؤنث بالتاء)) همع الهوامع: ٤٦/٢.

[٧٥] – جزم ابن مالك بأنه لا ينقاس، والمسموع منه: يا لُكَع، ويا فُسَق، ويا خُبَث، ويا غُدَر، وهي معدولة عن: ألكع، وفاسق، وخبيث، وغادر. ينظر:

ألفيه ابن مالك :٤١، وهمع الهوامع: ٤٦/٢.

[٧٦] – قال السيوطي: ((وينقاس (فعال) في السب بلا خلاف... من كل فعل ثلاثي مجرد تام متصرف، نحو: يا لآم، ويا قذار ،بمعنى: يا لئيمة، و يا قذرة)). همع الهوامع: ٤٧/٢.

[٧٧] – بشرط شهرة صلته لئلا يعم بإبهامها فتمتنع ندبته حينئذ. فمثال المشهور: وا من حفر بئر زمزماه. ينظر: شرح ابن عقيل :٢٥٨/٢، واللباب في علل البناء والإعراب: ٣٤٢/١، وشرح الأشموني: ١١٩٦/٣.

[٧٨] – نحو: حمراء، ومسلمان، وزيدون أعلاماً فيحذف الحرفان الأخيران منها حال ترخيمها. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٩٥-٩٦.

[٧٩] – نحو: مروان، ومنصور، وقنديل أعلاماً ترخيمها بحذف الحرفين الأخيرين منها. ينظر: شرح الأشموني: ١٢٠٩/٣.

[٨٠] – وهاتان اللغتان لضبط آخر الاسم المرخم، والمقصود بالانتظار انتظار الحرف المحذوف للترخيم، أي نعتد به فلا نغير آخر الاسم عن حركته الأصلية، نحو ترخيم حارث على هذه اللغة: يا حارِ بكسر الراء، وعدم الانتظار أي عدم الاعتداد به فيعامل آخر الاسم المرخّم معاملة المنادى فيبنى على الضم، فنقول عند ترخيم حارث: يا حارُ. ينظر: شرح الأشموني: ١٢١٢/٣.

[٨١] – أي بفعل الاختصاص، نحو: نحن العرب أقرى الناس للضيف، أي: أختص العرب. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٩٦.

[٨٢] – وذلك لتنافيهما مع معنى الاختصاص الذي يقتضي الشهرة.فلا يقال: أنا فاضلاً أصنع كذا، لتنكيره، ولا أنا هذا أصنع كذا لإبهامه، ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٩٦.

[٨٣] – ساقطة من (ظ).

[٨٤] – ساقطة من (ظ).

[٨٥] – نحو: ها اللهِ ليقومن زيدٌ، وآللهِ ليخرجن، و أ اللهِ لتقومن، وهذه الثلاثة عوض من حرف القسم، فلذلك لا يجتمعان. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ١١١.

[٨٦] – نحو: مِ الله، ومُا الله، وهما بمعنى واو القسم، وقد زعم بعضهم أنهما اسمان بقية من (أيمن الله). ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ١١١.

[٨٧] – زعم بعضهم أنها اسم بقية (أيمن). ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ١١١.

[٨٨] – والفاء والواو: بمعنى (رب) وقد اختلف هل الجر بهما أم برب مضمرة بعدهما ؟ واختيار المصنف أن الجر بهما لأن قاعدة البصريين أن حروف الجر لا عمل مضمرة، وتجر الواو في القسم أيضاً.ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ١١١.

[٨٩] – في المطبوع: (والبا في كليهما) وهو تحرف ؛ إذ لا معنى لتخصص الباء عن بقيتها مما يدخل على المظهر والمضمر. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ١١١.

[٩٠] – حرفت في المطبوع إلى (والباء). ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ١١٢.

[٩١] – أي: الله، والربّ. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ١١٢.

[٩٢] – أي تجر باقي الحروف غير المقيدة كلّ اسم ظاهر بلا شرط. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ١١٥.

[٩٣] – ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ١١٥-١١٧.

[٩٤] – يقول المؤلف في شرحه معللاً عدم تمحّض هذه الأسماء للإضافة، ابتداء من غير إلى آخرها :((إنما لم تكن إضافة هذه الأسماء محضة لأنهم لحظوا فيها معنى اسم الفاعل، فمعنى: غيرك: مغايرك...))ينظر:النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ١١٨.

[٩٥] – قال سيبويه: ((وزعم يونس والخليل أن هذه الصفات المضافة إلى المعرفة، التي صارت صفة للنكرة، قد يجوز فيهن كلهن أن يكن معرفة، وذلك معروف في كلام العرب... إلا حسن الوجه فإنه بمنزلة رجل، لا يكون معرفة ؛ وذاك أنه يجوز لك أن تقول:هذه الحسن الوجه، فيصير معرفة بالألف واللام)) الكتاب: ٤٢٨/١-٤٢٩، وينظر:النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ١١٨-١١٩.

[٩٦] – قوله: وربما لزمت، أي: الإضافة، ومما يلازم الإضافة (ذو) بمعنى صاحب، وهي أيضا ملازمة للإضافة إلى الظاهر ،ومما يلازم الإضافة إلى المثنى (كلا) لفظا أو معنى. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ١١٩-١٢٠.

[٩٧] – أي إن كان النعت للاسم الذي قبله طابقه في أربعة من عشرة: واحد من ألقاب الإعراب، الرفع والنصب والجر، وواحد من التعريف والتنكير، وواحد من التذكير والتأنيث ،وواحد من الإفراد والتثنية والجمع. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ١٢٠-١٢١.

[٩٨] – لأن أفعل إذا لزمت من، أو أضيفت إلى نكرة لزمت الإفراد والتذكير، نحو :مررت برجلين أفضل من زيد، ومررت برجلين أفضل شخصين، ونحوها من الأمثلة. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ١٢١.

[٩٩] – أي: يكون النعت في المعنى للاسم الذي يأتي بعده، نحو: مررت برجل كاتب أبوه، فيطابقه باثنين من خمسة، واحد من ألقاب الإعراب، وواحد من التعريف والتنكير، وتسقط مراعاة باقي العشرة. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ١٢١.

[١٠٠] – ينظر: ارتشاف الضرب: ١٩٤٧/٤.

[١٠١] –ذلك لوزن الفعل والتعريف، قيل: لتعريف الإضافة ؛ لأنها من حيث المعنى مضافة، تقديره: أجمعه. والصحيح أنه شبيه بتعريف العلمية، من حيث أنه لا يقبل الألف واللام ولا يضاف، وكأنه علم وضع على معناه من التوكيد. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ١٢٢.

[١٠٢] – أما (فعلاء) فللتأنيث اللازم، وأما (فُعَل) فللتعريف على المذهبين في أجمع، وللعدل. ينظر :اللباب في علل البناء والإعراب: ٣٩٧/١،والنكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ١٢٢.

[١٠٣] –.مثال المتجزئ بالذات، قبضت المال كله، ومثال المتجزئ بالعامل: رأيت زيداً كله. ينظر: ارتشاف الضرب: ١٩٤٩/٤، والنكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ١٢٢.

[١٠٤] – لأن ألفاظ التوكيد معارف، والتأكيد هو المؤكد من حيث المعنى، فلا يتبع إلا المعارف. وأجاز الكوفيون تأكيد النكرة المحدودة ؛ لأن في تحديدها نوعا من الاختصاص، وورد السماع بذلك. ينظر :ارتشاف الضرب: ١٩٥١/٤، والنكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ١٢٢-١٢٣.

[١٠٥] – ينظر: ارتشاف الضرب: ١٩٤٧/٤.

[١٠٦] – أي: بدل البعض والاشتمال، ومن المحذوف قوله تعالى: ((ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا)) فـ(من) بدل من الناس على أحد التأويلات، وتقديره :من استطاع إليه سبيلا منهم. ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٤١٣/١ ،والنكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ١٢٤.

[١٠٧] – ينظر: المقتضب: ٢٩٥/٤.

[108] – لأن البدل للبيان، وهما في غاية الوضوح ،فلا يحتاجان إلى بيان. وقد أجاز ذلك الكوفيون. ينظر :اللباب في علل البناء والإعراب: ٤١٢/١، والنكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ١٢٥.

[109] –أي في غير بدل شيء من شيء، مثاله: ثلث الرمانة أكلتها إياه. والاختيار منع جواز البدل في مثل هذه المسائل، لبعد وقوعه في كلام العرب لما فيه من العي؛ إذ يغني عنه: أكلت ثلث الرمانة. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ١٢٦.

[110] – أي عطف البيان، وإنما يتعين في المثالين السابقين ؛ لأن البدل على نية تكرار العامل، ففي المثال الأول: لا تصح إضافة الضارب إلى زيد، وفي الثاني: لا ينون زيد إذا أريد به البدل ؛ لأن البدل في نية تكرار حرف النداء. ينظر :شرح التسهيل: ٣ / ٣٢٧، والنكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ١٢٦.

[111] – أي المفرد على المفرد، والجملة على الجملة، وما جاء مخالفا فمؤول، نحو: ((صافات ويقبضن))، أي: وقابضات. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ١٢٧.

[112] – مثال الجزء: قدم الحجاج حتى المشاة، ومثال الملابس: خرج الصيادون حتى كلابهم. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ١٢٧.

[113] – ساقطة من (ظ).

[114] – ساقطة من (ظ). وهذا الشرط ذكره السهيلي، فلا يجوز: قام رجل لا زيد، ولا قامت امرأة لا زينب. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ١٢٩.

[115] – قال المبرد: ((اعلم أن (نعم، وبئس) كان أصلها: نعِم وبئِس إلا أنه ما كان ثانية حرفا من حروف الحلق مما هو على (فعِل) جازت فيه أربعة أوجه اسما كان أو فعلا، وذلك قولك: نعِم وبئِس على التمام وفَخِذ، ويجوز أن تكسر الأول لكسرة الثاني فتقول: نِعِم وبِئِس وفِخِذ. ويجوز الإسكان كما تسكن المضمومات والمكسورات إذ كن غير أول... فيقول: من فَخِذ: فَخْذ، وعَلِم: عَلْم، ومن نَعِم: نَعْم، ومن قولك: فِخِذ: فِخْذ، ونِعْم وبِئْس. ينظر: المقتضب: ١٣٨/٢.

[116] – قال أبو حيان في الارتشاف: ٢٠٤٩/٤: ((وشرط هذا التمييز أن يكون مبينا للنوع الذي قصد به المدح أو الذم، فلا يجوز: نعم غيرك زيدٌ، ونحوه مما هو متوغل في الإبهام ك (مثل)، و(أي)، وأن لا يكون فيه معنى المفاضلة، فلا يجوز نعم أفضل منك زيد)). وواضح أن سبب المنع هو عدم تحصيل أي فائدة للسامع من هذا المفسر لشيوعه.

[117] – لأنه جرى مجرى المثل، والأمثال لا تغير عن وضعها الأول. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ١٣٥.

[118] – نحو: ممّن أنت خير ؟ لأن الاستفهام له صدر الكلام. ينظر: شرح المكودي على ألفية ابن مالك: ٥٣٣/١.

[119] – لغة عامة العرب أنه يرفع الظاهر إذا كان معاقبا للفعل في معناه، وذلك إذا ولي نفيا وكان فاعله أجنبيا مفضلا على نفسه باعتبار محلين، كقولهم: ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد، والتقدير: ما رأيت رجلا يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد. وهذه المسألة اشتهرت في كتب النحو بمسألة الكحل. ينظر: شرح المكودي على ألفيه ابن مالك: ٥٣٥/١.

[120] – فإن وقعت بعد علم ونحوه مما يدل على اليقين والتحقيق وجب رفع الفعل بعدها، وتكون حينئذ مخففة من الثقيلة، نحو: علمت أن يقومُ، والتقدير: أنّه يقومُ. ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٣١٥/٢.

[121] – حكى ابن فضال في كتاب (العوامل والهوامل) عن الأخفش الصغير منع تقديم منصوب منصوبها، وهو القياس ؛ لأن تقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل، فكما لا يجوز تقديم المضارع على (لن) فكذلك لا يجوز تقديم معموله على (لن). ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ١٤٣.

[122] – لأن (كي) تارة تكون جارة، وتارة تكون ناصبة للمضارع، فإذا دخل عليها حرف جر تعين أن تكون ناصبة. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ١٤٣.

[123] – في الأصل: مصدر مؤول، والمثبت من (ظ)، والمطبوع. وقوله: مصدر مؤول صحيح، ولكن التعبير بالفعل أولى لظهوره لفظاً.

[124] – قال سيبويه: ((وبعض العرب يجعل كي بمنزلة حتى، وذلك أنهم يقولون: كيمه في الاستفهام، فيعملونها في الأسماء، كما قالوا: حتى مه، وحتى متى وله.

فمن قال كيمه فإنه يضمر أن بعدها، وأما من أدخل عليها اللام، ولم يكن من كلامه كيمه فإنما عنده بمنزلة أن، وتدخل عليها اللام كما تدخل على أن. ومن قال كيمه جعلها بمنزلة اللام)). الكتاب: ٦/٣.

[125] – ينظر في أمثله هذه المواضع :الكتاب: ٥/٣، والمقتضب: ٦/٢، والنكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ١٤٨.

[126] – ينظر تفصيل هذه الأدوات في: الأصول: ١٥٦/٢، والمقتصد في شرح الإيضاح: ٢/ ١٠٩١، والتخمير في شرح المفصل: ٢٤٥/٣.

[127] – أجازوا رفع الجزاء إن كان الشرط ماضياً لأنهم استسهلوا عدم تأثيرها في الجواب لما لم يكن لها تأثير في الشرط. ينظر:النكت الحسان في شرح غاية الإحسان :١٥٣.

[128] – ينظر في هذا الموضوع :المقتضب: ٣١٩/٣، والمقتصد في شرح الإيضاح: ٩٦٣/٢، وارتشاف الضرب: ٨٥٢/٢.

[129] – نحو: الموصولات، وأسماء الإشارة، والمضمرات. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ١٥٨.

[130] – نحو: أسماء الشرط، وأسماء الاستفهام. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ١٥٨.

[131] – نحو: أسماء الأفعال. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ١٥٨.

[132] – نحو :حذام، فإنه ضارع (نزال) في الصيغة والعدل ،والتأنيث وعدم قبول الألف واللام، ونزال واقع موقع المبني، وهو انزل، وللعرب في العلم المؤنث المعدول على فعال مذهبان: الحجازيون يبنونه مطلقا، والتميميون يمنعونه الصرف إلا ما آخره راء، كوبار، فعندهم البناء ومنع الصرف. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ١٥٩.

[133] – نحو (أي) إذا حذف صدر صلاتها، ووجه خروجها عن نظائرها أن سائر الموصولات لا يجوز حذف صدر صلتها في فصيح الكلام إلا إذا كان في الصلة طول، ويجوز ذلك في الصلة فصيحا طالت الصلة أو لم تطل. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ١٥٩.

[134] – غير المتمكن هو المبني، هكذا أطلقوا وليس بشيء، فإنك تقول: قام غلامك، وغلام معرب وإن أضيف إلى غير متمكن فينبغي أن يقيد فيقال: الوارد من ذلك أسماء الزمان إذا أضيفت إلى جملة مصدرة بإذا لحقها تنوين العوض نحو: يومئذ أو مصدرة بماض. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ١٦٠.

[135] – إذا سبق خبر عن شيء وأردت الاستفهام عن ذلك الشيء، سمي هذا الاستفهام استثباتاً في الاصطلاح. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ١٦١.

[١٣٦] – إذا قلت: قام زيد القرشيُّ، وأردت أن تستثبت عن نسبه ألحقت بـ(مَن) ياءي النسب، وأدخلت عليه الألف واللام وصيرته اسما معربا فتقول: المنيُّ، وفي غير العاقل تلحق (ما) ياءي النسب وتدخل عليه الألف واللام وتزيد بعد الألف همزة أو واواً فتقول: المائيّ أو الماويّ، وإنما زدت مع (ما) حرفا ولم تزد مع (من) ؛ لأن آخر (من) حرف صحيح، وله نظير في المعربات نحو(يد)، بخلاف (ما) إذ لم نجد معربا على حرفين آخره حرف علة. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ١٦٣.

[١٣٧] – ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ١٦٥.

[١٣٨] – ينظر: شرح التسهيل: ١١٠/٢، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ١٨٦/٦.

[١٣٩] – أي إن لم يكن له إلا جمع واحدة قلة كان أو كثرة، فالإضافة إلى المتعين، وإن كان للمفرد جمع قلة وجمع كثرة فالإضافة إلى جمع القلة ليتناسب العدد والمعدود في القلة. مثال ما تعين فيه جمع قلة: ثلاثة أرطال، ومثال ما تعين في جمع الكثرة: ثلاثة سباع، ومثال ما له جمع قلة وجمع كثرة، فلس فلقلته أفلس، ولكثرته فلوس، فالإضافة إلى الأفلس أولى، نحو: ثلاثة أفلس. ينظر: المقتضب: ١٥٦/٢، والنكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ١٦٨.

[١٤٠] – يريد إضافة ثلاثة إلى عشرة إذا كان المعدود جامداً، وأما في المشتق نحو الصفة فإجراؤها على العدد أفصح من الإضافة ومن نصبها على التمييز، فتقول: عندي ثلاثة قائمون. ينظر: الأصول في النحو: ٤٢٩/٢، والنكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ١٦٨.

[١٤١] – ساقطة من (ظ)، والمطبوع.

[١٤٢] – ساقطة من (ظ)، والمطبوع.

[١٤٣] – لا تلحق التاء اسم العدد إذا كان المعدود مؤنثا، فإما إن كان المعدود مذكرا فإن كان ثابتاً في الكلام وجبت التاء سواء أضفت أم فصلت تمييزا أو بـ(من) فتقول: ثلاثة رجال، أو ثلاثة رجالا أو ثلاثة من الرجال، وإن كان المعدود مذكرا ولكنه محذوف من الكلام جاز الوجهان إثبات التاء وحذفها فتقول: صمت من الشهر خمسا أو خمسة. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ١٦٨.

[١٤٤] – مثال الموافق: ثالث ثلاثة، ومثال المخالف: ثالث أربعة، فتجب الإضافة في الأول، ويعامل الثاني معاملة اسم الفاعل في جواز إضافته أو إعماله. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ١٧١.

[١٤٥] – من حادي عشر وحادية عشرة إلى تاسعَ عشرَ وتاسعة عشرة. ينظر: الأصول في النحو: ٤٢٦/٢، والنكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ١٧٠.

[١٤٦] – مثاله: ثالثَ عشرَ ثلاثةَ عشرَ للموافق، وللمخالف نحو: رابع عشر ثلاثة عشر. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ١٧١.

[١٤٧] – مثاله: ثالثُ ثلاثةَ عشرَ. وإنما أعرب الجزء الأول لزوال التركيب. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ١٧١.

[١٤٨] – مثال ذلك: ثالثُ عَشَرٍ، أصله: ثالثَ عشرَ ثلاثةَ عشرَ، فحذفنا عشر وهو عقد المركب الأول، وحذفنا ثلاثة وهو نيف المركب الثاني، وأعربنا ما بقي لزوال التركيب. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ١٧٢.

[١٤٩] – ساقطة من (ظ)، والمطبوع.

[١٥٠] – ينظر: المقتضب: ٦٤/٣، والنكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ١٧٤.

[١٥١] – إنما خص كونهما في كلمتين ؛ لأن البحث في الأحكام التركيبية. وأما كونهما في كلمة فسيأتي ذكره في الأحكام الإفرادية.ينظر: النكت الحسان

في شرح غاية الإحسان: ١٧٥.

[١٥٢] – ينظر :المقتضب: ٣٣٣/١، والتخمير في شرح المفصل: ٤٤٣/٤، وارتشاف الضرب: ٣٣٧/١، والنكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ١٧٥.

[١٥٣] – ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ١٨٠.

[١٥٤] – ينظر: الأصول في النحو: ٣٨١/٢، وارتشاف الضرب: ٨٢٢/٢، والنكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ١٨٣.

[١٥٥] – استثناء من اسم منون ،وهو اسم فاعل من (أرى) وإنما وقفت بالياء لئلا تبقى الكلمة على حرف واحد ؛ لأن الميم زائدة. قال سيبويه: ((وقالا، أي يونس والخليل، في مُرٍ، إذا وقفا: هذا مري، كرهوا أن يُخلّوا بالحرف، فيجمعوا عليه ذهاب الهمزة والياء)) الكتاب ١٨٤/٤، و.ينظر: شرح الشافية: ٣٠١/٢، والنكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ١٨٦.

[١٥٦] – ينظر: الأصول في النحو: ٣٧١/٢، وارتشاف الضرب: ٧٩٨/٢، والنكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ١٨٧.

[١٥٧] – ينظر: ارتشاف الضرب: ١٠٤٩/٣، والنكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ١٨٠ ،والمساعد على تسهيل الفوائد: ٢٧٨/٣.

[١٥٨] – ينظر: سر صناعة الإعراب: ١١٢/١، وارتشاف الضرب: ٥٤٣/٢، والنكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ١٩١ ،والمساعد على تسهيل الفوائد: ٦١٣/٢.

[١٥٩] – قالوا: ضِبْعان للمذكر، وضَبُعٌ للمؤنث، فلما ثنوا غلبوا المؤنث فقالوا: ضَبُعان. ينظر: ارتشاف الضرب: ٥٥٩/٢، ،والمساعد على تسهيل الفوائد: ٥١/١.

[١٦٠] – ما كانت همزته لإلحاق أو مبدلة من أصل يجوز فيها إقرار الهمزة أو قلبها واواً. والإقرار أولى من البدل فيما كانت لإلحاق، كما أن الإقرار أولى من القلب فيما كانت مبدلة من أصل. وهاتان اللغتان من الإقرار والقلب يتكلم بهما جميع العرب، وحكى أبو زيد في كتاب الهمز لغة ثالثة لبني فزارة، وهي قلب الهمزة ياء. ينظر: ارتشاف الضرب: ٥٦٠/٢.

[١٦١] – وكذلك كل همزة تأنيث لام كلمتها واو، نحو: لواء وحواء، وكأنهم استثقلوا تقارب الواوين لو قالوا: عشواوان. ينظر: ارتشاف الضرب: ٥٦٢/٢، والنكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ١٩٥.

[١٦٢] – ينظر: المقرب: ٤٠٣/١، وارتشاف الضرب: ٥٧١/٢، والنكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ١٩٥.

[١٦٣] – ينظر: ارتشاف الضرب: ٥٨٦/٢، وشرح الكافية الشافية: ١٨٠٢/٤،وهمع الهوامع: ٢٢/١.

[١٦٤] – قال أبو حيان في ارتشاف الضرب: ٦١٦/٢: ((وإن كان على فَعِل أو فِعِل أو فُعِل، نحو: نَمِر وشَقِرَة، وإبِل وحِبِرَة، ودُئِل، فتحت عينه وجوباً ،فتقول: نَمَرِيّ وكذا باقيها، وفي مقدمة طاهر القزويني: جوازاً، قال: كتَغْلِب. ولو سميت بِيَعِد فالقياس: يَعَديّ بفتح العين، أو بيَزِر أصله يزئر ونقلت الحركة وحذفت الهمزة فوجهان، أو ببِلِز المخفف من بِلِزّ المشدد الزاي فالأحفش يلحقه بنَمِر، وغيره يجيز فيه الوجهين)). قال الجوهري: امرأة بِلِز على فِعِل بكسر العين والفاء، أي ضخمة. ينظر: الصحاح: ٨٦٥/٣.

[١٦٥] – يعني المنقوص الثلاثي تقلب ياؤه واواً كألف رحى، تقول: شجويّ، وعمويّ في شجٍ ،وعمٍ. ينظر: ارتشاف الضرب: ٦٠٤/٢، والنكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٢٠٠.

[١٦٦] – يعني أن المنقوص الرباعي يجوز فيه حذف الياء وقلبها واواً كألف حبلى، فتقول: قاضيّ، وقاضويّ. ينظر: ارتشاف الضرب: ٦٠٤/٢،والنكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٢٠٠.

[١٦٧] – كراهة اجتماع واوين. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٢٠١.

[١٦٨] – ينظر :الكتاب: ٣٣٥/٣، وشرح الجمل :٣٠٩/٢،وارتشاف الضرب: ٥٩٩/٢، والنكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ١٩٨، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٣٥١/٣.

[١٦٩] – ينظر :المقرب: ٤٢٦/٢، وارتشاف الضرب: ٦٣٧/٢، والنكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٢٠١، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٢٩٢/٣.

[١٧٠] – ينظر :الكتاب: ٥٠٩/٣، والمقتضب: ١٣/٣،وارتشاف الضرب: ٦٥٣/٢، والنكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٢٠٣، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٦٦٤/٢.

[١٧١] ولا يصغر من الأفعال إلا فعل التعجب على خلاف فيه، فمذهب الكوفيين أنه اسم، ومذهب البصريين أنه فعل. ينظر: الكتاب: ٤٩٢/٣، والنكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٢٠٦.

[١٧٢] – يعني بالعلم: ياء التصغير، فتقول في جعفر: جُعَيْفِر. أما ما فيه علامة تأنيث سواء التاء أو الألف فيفتح ما بعد ياء التصغير، مثل: طلحة تقول فيه: طُلَيحَة، وكذلك حبَيْلَى في حبلى. ينظر :النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ١٩٨.

[١٧٣] – هذا يسمى تصغير الترخيم، وهو أن تجعل المزيد فيه مجردا ثم تعطيه ما يليق به من وزن التصغير، فتقول في تصغير أسود: سويد، وفي تصغير زعفران: زُعَيْفِر. ينظر :النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٢٠٨.

[١٧٤] – ينظر: شرح ابن يعيش: ١١٣/٥، وشرح الشافية :٢٩٠/١،وارتشاف الضرب: ٣٥١/١، وهمع الهوامع: ١٩١/٢.

[١٧٥] – وإنما لم يعد منها (فِعْلَة) كـ(صِبْيَة)، وإن كان النحويون ذكروا ذلك؛ لأنه إنما قصد إلى ما ينقاس جمعه على شيء من هذه الأبنية وليس لنا شيء ينقاس جمعه على فِعْلَة. وزعم ابن السراج أن هذا الوزن هو اسم جمع.ينظر :الأصول: ٤٣٢/٢، والنكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٢٠٩.

[١٧٦] – ينظر: الكتاب: ٥٨٦/٣، وشرح الشافية :٩٠/٢، وشرح الكافية الشافية: ١٨١٧/٤، وارتشاف الضرب: ٤١١/١.

[١٧٧] – أي على وزن: (فَعَال، وفِعَال، وفُعَال، وفَعِيْل)، وهو اسم رباعي بمد ثالثه. ينظر: ارتشاف الضرب :٤١٦/١.

[١٧٨] – ينظر: شرح ابن يعيش: ١١٣/٥، وشرح الشافية :٢٩٠/١،وارتشاف الضرب: ٣٥١/١، وهمع الهوامع: ١٩١/٢.

[١٧٩] – ينظر: الكتاب: ٦٠١/٣، والأصول: ٤٤٨/٢ وارتشاف الضرب: ٤١٦/١، وهمع الهوامع: ١٧٥/٢.

[١٨٠] – يعني فيما أنث من خمسة الأوزان السابقة، وهي: فَعَال، وفِعَال، وفُعَال، وفَعِيل، وفَعُول.

[١٨١] – ينظر: الأصول: ٤٤٠/٢، وارتشاف الضرب: ٤٢٦/١.

[١٨٢] – ينظر: شرح الشافية: ١٠٣/٢، وهمع الهوامع: ١٧٦/٢.

[١٨٣] – ينظر: الأصول: ٤٣٣/٢، وارتشاف الضرب: ٤٣٠/١، وهمع الهوامع: ١٧٧/٢.

[١٨٤] – ينظر: الكتاب: ٦٣٧/٣، وارتشاف الضرب: ٤٢٣/١.

[185] – ينظر: الكتاب: ٦٣١/٣، وشرح الشافية: ١٥١/٢، وارتشاف الضرب: ٤٤٩/١، والنكت الحسان في شرح غاية الإحسان :٢١١.

[186] – أي فعلاء التي مذكرها أفعل، أي يستوي فيه المذكر والمؤنث. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان :٢١١.

[187] – ينظر: الكتاب: ٦٤٥/٣، وارتشاف الضرب: ٤٥٣/١.

[188] – يعني نحوه مما هو على خمسة أحرف آخره ألف ونون زائدتان ،وليس له مؤنث على وزن فَعْلى، نحو: سلطان وسلاطين، وشيطان وشياطين. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٢١٢.

[189] – ينظر :ارتشاف الضرب: ٤٥٨/١، وهمع الهوامع: ١٨٠/٢.

[190] – أي ويطرد وضع الجمع لاثنين من شيئين، نحو قوله تعالى: ((فقد صغت قلوبكما))، هذا هو الأفصح ،وتجوز التثنية على الأصل، فتقول: قلباكما. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٢١٢.

[191] – ينظر: الكتاب: ٩/٤، وارتشاف الضرب: ٤٩٠/١.

[192] – ينظر: الكتاب: ٢٨/٤ ،وارتشاف الضرب: ٤٨٩/١.

[193] – ينظر: الكتاب :٥/٤، وارتشاف الضرب: ٤٩١/١.

[194] – ينظر: ارتشاف الضرب: ٤٩٢/١، والنكت الحسان في شرح غاية الإحسان :٢١٤.

[195] – ينظر :النكت الحسان في شرح غاية الإحسان :٢١٤.

[196] – أي، ولـ (فَعَلَ) اللازم، ولـ (فَعَلَ) اللازم أيضا. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٢١٥.

[197] – ينظر: الكتاب: ١٣/٤، وارتشاف الضرب: ٤٨٩/١.

[198] – ينظر: المقرب: ٤٨٧/٢، وارتشاف الضرب: ٤٩٠/١.

[199] – ينظر: الكتاب: ٤٤/٤، وارتشاف الضرب: ٤٩٣/١.

[200] – ينظر: ارتشاف الضرب: ٥٠٠/١، والمساعد على تسهيل الفوائد :٦٢٩/٢.

[201] – يعني أن المضارع إذا كان على يَفْعِل، فإن الزمان والمكان يكونان على مَفْعِل، نحو: مَضْرِب، للزمان والمكان، فإن أردت المصدر فتحت الراء فقلت :مَضْرَب. ينظر: ارتشاف الضرب: ٥٠٠/١، والنكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٢١٨.

[202] – ينظر: ارتشاف الضرب: ٥٠٥/١، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٦٣٧/٢.

[203] – ينظر: الكتاب: ٩٥/٤، وارتشاف الضرب: ٥٠٧/١.

[204] – ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٢١٨.

[205] – وهو إشارة إلى كل اسم على وزن (فَعَل) مما بينه وبين مفرده تاء التأنيث نحو: حصاة حصى. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان :٢١٩.

[206] – إشارة إلى ما كان على (مَفْعَل) مما آخره ألف ،سواء انقلبت عن ياء أو واو، نحو: ملهى، ومدعى. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٢١٩.

[٢٠٧] – إشارة إلى كل مصدر على (فَعَل) من فعل معتل اللام على وزن (فَعِل)، نحو: طَوِي طوَى. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٢١٩.

[٢٠٨] – إشارة إلى المشي نحو: الخَوْزَلَى، والهَيْدَبَى، والجَمْزَى، والبَشْكَى، والمرْطَى. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٢١٩.

[٢٠٩] – إشارة إلى ما كان اسم مفعول من فعل معتل اللام زائد على الثلاثة، نحو: أعطى فهو مُعْطَىً. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٢١٩.

[٢١٠] – إشارة إلى جمع (فُعْلَى) معتلة اللام، نحو: دُنْيَا دُنًى. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان :٢١٩.

[٢١١] – إشارة إلى جمع (فُعْلَة) معتل اللام، نحو: دُمْيَة دُمًى. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٢٢٠.

[٢١٢] – إشارة إلى جمع (فِعْلَة) معتل اللام نحو: حِلْيَة حِلًى. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٢٢٠.

[٢١٣] – إشارة إلى أن كل ما كان على وزن (فُعَالَى) نحو: أُسَارَى، عُجَالَى. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٢٢٠.

[٢١٤] – إشارة إلى ما كان على وزن (فُعَالى) بتشديد العين. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٢٢٠.

[٢١٥] – إشارة إلى ما كان على وزن (فعّيْلى). ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٢٢٠.

[٢١٦] – إشارة إلى ما كان على وزن (فُعْلَى)، مثل: جَرْحَى. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٢٢٠.

[٢١٧] – إشارة إلى كل صفة مذكرها فَعْلَان. مثل: غَرْثَى غَرْثَان. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٢٢٠.

[٢١٨] – إشارة إلى كل اسم على وزن (فُعْلَى) مما جمع على (فُعَل) فإن مفرده وجمعه مقصوران. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٢٢٠.

[٢١٩] – أي ويكثر القصر أو المقصور في كل اسم على وزن (فَعْلَى) سواء كان الاسم صفة أم غير صفة. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٢٢٠.

[٢٢٠] – إشارة إلى كل مصدر على وزن (تَفْعَال). ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٢٢١.

[٢٢١] – إشارة إلى كل مصدر لـ (اسْتَفْعَل) مما لامه حرف علة. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٢٢١.

[٢٢٢] – إشارة إلى كل جمع على وزن (فِعَال) لمفرد آخره حرف علة، نحو: جرو جِرَاء. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٢٢١.

[٢٢٣] – إشارة إلى كل جمع على وزن (أَفْعَال) لمفرد على وزن (فَعَل) أو (فِعْل)، نحو: صَدَى أَصْدَاء ،وشِلْو أَشْلَاء. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٢٢١.

[٢٢٤] – إشارة إلى كل صفة على وزن(فَعّال) للمبالغة، نحو :عَدّاء. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٢٢٢.

[٢٢٥] – إشارة إلى كل اسم لصوت على وزن (فُعَال) أو (فِعَال) ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٢٢٢.

[٢٢٦] – إشارة إلى كل اسم معتل اللام جمع على (أَفْعِلَة)، نحو غِطَاء وأَغْطِيَة. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٢٢٢.

[٢٢٧] – إشارة إلى كل صفة مؤنث مذكره (أَفْعَل)، نحو: صفراء أصفر، وإشارة أيضا إلى كل اسم جمع على هذا الوزن، نحو: القَصْبَاء ،والطَرْفَاء. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٢٢٢.

[٢٢٨] – إشارة إلى كل جمع على هذا الوزن، نحو: الظُرَفاء. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٢٢٢.

[٢٢٩] – إشارة إلى كل جمع على وزن (أفْعِلاء)، نحو: أصْدِقاء. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٢٢٢.

[٢٣٠] – ينظر: المقرب: ٩٩/٢، وارتشاف الضرب: ٥١٠/١.

[٢٣١] – ينظر :ارتشاف الضرب: ٥٠٩/١، والنكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٢٢٤.

[٢٣٢] – أما (فُعِلَ) فمن الأبنية المخصصة بالأفعال المبنية للمجهول، وأما (فِعْلَ) فإنه مهمل في الأسماء والأفعال. ينظر: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر: ١٣٣، وارتشاف الضرب: ٣٣/١، والنكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٢٢٥.

[٢٣٣] – ينظر: الكتاب: ٢٨٨/٤، والممتع: ٦٦/١، وارتشاف الضرب: ١٢٢/١.

[٢٣٤] – ينظر :ارتشاف الضرب: ١٣٩/١، والنكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٢٢٦.

[٢٣٥] – أي وأكثر ما يبلغ الاسم مع الزيادة سبعة أحرف. ينظر: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر: ١٣٣، وارتشاف الضرب: ٢٢/١ وما بعدها، والنكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٢٢٦.

[٢٣٦] – ينظر في أوزان الفعل الثلاثي المجرد: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر: ٣٢٤، وارتشاف الضرب: ١٥٣/١، والنكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٢٢٨.

[٢٣٧] – أي وأكثر ما يبلغ الفعل مع الزيادة ستة أحرف. ينظر :ارتشاف الضرب: ١٦٨/١، والنكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٢٣٠.

[٢٣٨] – هذا باب الميزان الصرفي ،وإنما ذكره باسم التمثيل ؛ لأننا نستعمل هذه الكلمة كثيرا في هذا الباب، فنقول: زَيْدٌ مثاله فَعْلٌ، وقُفْلٌ مثاله فُعْلٌ. وهكذا ا.، وهي من عبارات سيبويه. ينظر: الكتاب: ٢٨٨/٤، والنكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٢٣١.

[٢٣٩] – أي فيعبر عن ذلك المبدل بالتاء نفسها، وإن كان الزائد في الصورة هو المبدل لا التاء ،مثال ذلك :ازدجر وزنه افتعل، ولا تقول: وزنه افدعل. ينظر :النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٢٣١.

[٢٤٠] – ينظر :النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٢٣١، ودروس التصريف: ٢٩.

[٢٤١] – ينظر في حروف الزيادة ومواقعها: الكتاب: ٢٣٥/٤، الأصول: ٢٣١/٣، والممتع: ٢٢٤/١، وارتشاف الضرب: ١٩٣/١، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٢٣٣، ودروس التصريف: ٤٠.

[٢٤٢] – نحو: أكرمتكِس، وهي لغة لبعض القبائل، وتسمى كسكسة هوازن. ينظر: سر صناعة الإعراب: ٢٣٠/١.

[٢٤٣] – لأن النون إذ ذاك أصلية ؛ لأن جعلها زائدة يجعل الكلمة من باب (سَلِسَ، وقَلِقَ) وهو قليل جدا، وجعلها أصلية يجعلها في الباب الواسع، وهو باب الرباعي المضعف، نحو: زلزت. ينظر: الكتاب:٢١٨/٢، الممتع: ٢٥٨/١ ،والنكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٢٤٠.

[٢٤٤] – أي يجب الإدغام في صيغة تبين هي تقارب الحرفين، ولا يتوهم أنه من إدغام المثلين، مثال ذلك: امّحى، أصله: انمحى على وزن انْفَعَل مبني من المحو، فهذه الصيغة تبين أن الحرف نون، وليس جائزاً أن يكون ميماً ؛ لأن وزنه إذ ذاك يكون: افَّعَل، وهذا البناء معدوم في كلامهم. ينظر :النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٢٤١.

[٢٤٥] – أي أن الحجازيين لا يدغمون، فيقولون: لا تشاقِقْ، وغيرهم من العرب يقولون: لا تشاقّ. ينظر :ارتشاف الضرب: ٣٤٣/١، والنكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٢٤٢.

[٢٤٦] – ينظر :الممتع: ٦٣١/٢، وشرح الشافية: ٢٣٣/٣، وارتشاف الضرب: ٣٣٩/١، والنكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٢٤٠.

[٢٤٧] – ينظر في تفصيل الحذف: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٢٤٤.

[٢٤٨] – أي من الهمزة. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٢٥١.

[٢٤٩] – أي من الهمزة. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٢٥٢.

[٢٥٠] – ينظر :الكتاب: ٢٣٧/٤، والأصول: ٢٤٤/٣، وارتشاف الضرب: ٢٥٥/١ وما بعدها، والنكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٢٤٩، وشرح المكودي على ألفية ابن مالك :٩١٩/٢.

[٢٥١] – أي وقبل ياء فتقلب ياءً، مثال ذلك: مَرْمِيّ أصله مَرْمُوي، على وزن مفعول. ينظر :النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٢٦٣.

[٢٥٢] – هو معطوف علي قوله :الواو ساكنة، ويعني أنها تقلب هي وواو الجمع ياءين، مثال ذلك: عِصِيّ جمع عصى، وأصله: عُصُوْوٌ.ينظر :النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٢٦٣.

[٢٥٣] – أي بعد ساكن ياءٍ، فتقلب الواو ياءً، مثاله: سَرِيٌّ من السراوة أصله: سَرِيْو. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٢٦٤.

[٢٥٤] – معطوف على قوله: بعد ساكن، ومثاله: غزا، وعصى. فإذا جاء بعد الواو ألف اثنين لم تقلب ألفاً بل تبقى على حالها مثاله عَصَوان. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٢٦٤.

[٢٥٥] – أي متحرك بكسرة فتقلب الواو ياءً، مثل: غُزِيَ أصله: غُزِوَ. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان :٢٦٤.

[٢٥٦] – يريد أو متحركة بضمة تقلب ياء في اسم، نحو: الأولي، أصله: الأولو. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان :٢٦٤.

[٢٥٧] – معطوف على قوله: طرفاً. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان :٢٦٤.

[٢٥٨] – مثاله: قيّوم أصله: قَيْوْوْم. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان :٢٦٤.

[٢٥٩] – أي أو وقعت الواو حشوا بين متحركين، وقبل الواو فتحةٌ فتقلب ألفاً، مثاله: قال وباع، أصله: قَوَلَ وبَيَعَ. إلا في مثل: صَدْيَان وصَدْيَا. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٢٦٤.

[٢٦٠] – أي وقبل الواو كسرةٌ فتقلب ياءً، مثاله: قِيْمَة، وقِيَم، أصله: قِوَم. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٢٦٥.

[٢٦١] – مثاله: قيام، أصله قوام، أما المصدر الذي اعتلت الواو في فعله فلا تقلب، مثاله :عاوذ عواذاً ولاوذ لواذاً. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٢٦٥.

[٢٦٢] – مثاله: ثوب وثياب. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان :٢٦٥.

[٢٦٣] – معطوف على متأخر. أي إن كان الساكن متقدما فتقلب الواوُ حرفا من جنس الحركة المنقولة من عين الفعل، مثاله: اسْتَقَام، ويَسْتَقيم، أصله: اسْتَقْوَم ويسْتَقْوِم، نقلت حركة الواو إلى القاف في استقام فانقلبت الواو ألفاً ؛ لأنها من جنس الفتحة، وكذلك نقلت في يستقيم فانقلبت الواو ياءً لأنها من جنس الكسرة المنقولة. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان :٢٦٥.

[٢٦٤] – مثال الاسم الجاري على الفعل: مستقيم أصله مُسْتَقْوِم. ومثال الاسم الموافق للفعل في الحركات والسكنات وعدد الحروف :مُقَام، أصله: مُقْوَم، فهذا موافق لقولك: يُقَام. وقوله :وزيادة، أي ويكون موافقه في الزيادة إلا أنها ليست مثل زيادة الفعل في اللفظ ؛ لأنها إن كانت مثلها لم يكن اسما، إنما

يكون فعلا. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٢٦٦-٢٦٧.

[٢٦٥] – مثاله: موقن، أصله: مُيْقِن. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٢٦٧.

[٢٦٦] – مثاله: تَقْوَى. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان :٢٦٨.

[٢٦٧] – مثال الياء بعد المضموم: قَضُو أصله قَضُيَ. ومثالها بعد المفتوح: في الفعل رَمَى، وفي الاسم رَحَى. أصلهما: رمَيَ ورَحَيٌ. أما مع ألف الاثنين نحو: رحيان، فلا تقلب ألفاً، وأما مع واو الجمع مثل يَحْيُون جمع يحيي، وما اتصل بتاء التأنيث، نحو قَضَتْ هندٌ. فإنها تحذف ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان :٢٦٩.

[٢٦٨] – هو معطوف على قوله: طرفاً، وقبلها أي وقبل الياء فتحة فألفاً، مثل: باع، أصله :بيع. أما في فَعَلى وفَعَلان مثل حَيَدى وحَيَدان فلا تقلب. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٢٦٩.

[٢٦٩] – يريد أو حشواً بين ساكنين فتقلب واواً ؛ لأن في النسب إلى ظَبْيَة وجهين: أحدهما أن تقول: طبيٌ على اللفظ، والثاني: أن يفتح العين فتقلب ياؤه ألفاً ثم يقلب ألفه واواً ،فقوله: واواً لا يريد أنها تقلب من أول وهلة واواً بل على التدريج الذي ذكرناه. ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٢٦٩.

[٢٧٠] – زيادة من (ظ) والمطبوع.

[٢٧١] – أي يزاد في الحروف.ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٢٧٠.

[٢٧٢] – ينظر في الإمالة :الكتاب: ١٢٠/٤، وشرح المفصل: ٥٣/٩، وشرح الشافية: ٤/٣ ،وارتشاف الضرب :٥١٨/١.

[٢٧٣] – ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها :٢١١/١، والإقناع في القراءات السبع :٣٢٧/١، وارتشاف الضرب :١/ ٥٤٢.

[٢٧٤] – ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها: ٢١٦/١ ،والإقناع في القراءات السبع: ٣٣٥/١.

[٢٧٥] – ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها: ٢١٨/١، والإقناع في القراءات السبع: ٣٣٧/١.

[٢٧٦] – ينظر في المخارج والصفات :الكتاب: ٤٣٣/٤، والمقتضب: ٣٢٨/١، والأصول: ٤٠٠/٣،والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها: ١٣٧/١، والإقناع في القراءات السبع: ١٧١/١، والنكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٢٧٥.

[٢٧٧] – يشير إلى لعلّ في لغة عقيل، نحو: لعل زيدٍ قائمٌ. والنكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٢٨٦.

[٢٧٨] – ينظر في هذه الألقاب :التخمير في شرح المفصل: ٥/٤، والنكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٢٨٧-٣٠٠.

[٢٧٩] – ينظر في الضرائر :الأصول في النحو: ٤٣٥/٣، وارتشاف الضرب: ٢٣٧٨/٥، والنكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ٣٠٠.